العمل
AL AMAL

السنة الحادية والأربعون - العدد ٤٨٢
يوليو ٢٠٠٣ - الثمن جنيه

• الميزانية الجديدة بين متطلبات المواطن .. ودعم الاقتصاد الوطنى

• ١٠٠ ألاف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف



تقرير شامل عن أعمال الدورة الأخيرة لمؤتمر العمل الدولى فى جنيف

• العماوى يتحدث عن رؤية مصر لمفهوم العمل اللائق .. والخلاص من الفقر

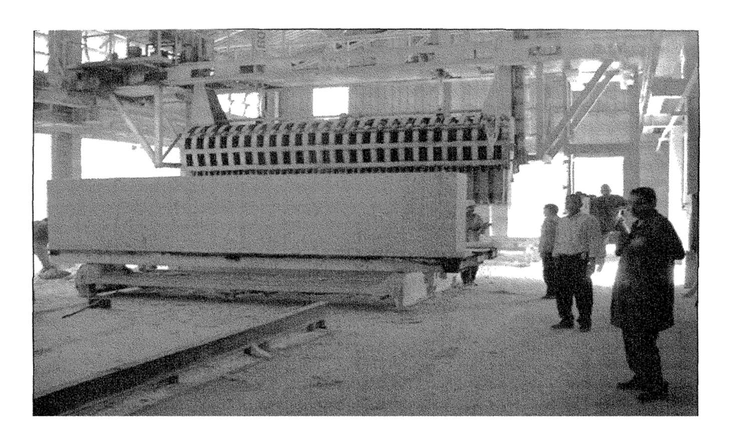
• كيف تحولت الجلسة الخاصة للمؤتمر إلى مظاهرة دعم وتأييد لعمال وشعب فلسطين

كيف تحسب الزيادة فى معاشك والتى يبدأ صرفها من هذا الشهر؟

المجلس القومى لحقوق الإنسان .. هل يحقق طموحات المواطن فى الحرية والعدالة؟

• خطة جديدة للمجلس الأعلى للتنمية البشرية لمساعدة الشباب فى الحصول على فرص عمل

مع العدد .. كتاب العمل
التأمينات الاجتماعية وكبار السن



التكنولوجيا الألمانية فى المصانع المصرية وحوار مصرى أوروبى مشترك

هناك العديد من الشركات التى كانت تتبع القطاع العام ثم تمت خصخصتها ، وبالرغم من أن الكفاءات المصرية كانت ولاتزال موجودة فى مصانع هذه الشركات إلا أن تنميتها ، وتدريبها ، وخلق كوادر جديدة قادرة على المنافسة فى السوق العالمية هو من أهم أهداف هذه الشركات وخاصة شركة الدلتا للطوب الرملي.

إن شركة الدلتا للطوب الرملى والتى يتمثل نشاطها فى إنتاج الطوب الخفيف ايتونج YTONG، وأيضا الطوب الرملى ، هى إحدى هذه الشركات التى خضعت لتجربة الخصخصة ، ومرت بمراحل عدة لها سلبياتها وايجابياتها ، إلا أنها فى المرحلة الحالية تمر بفترة إصلاح مرجو لها أن تصل بالشركة إلى الازدهار الذى تستحقه ، كونها شركة مصرية أصيلة ينقل إليها فى الوقت الحالى علم وتكنولوجيا ألمانية من خلال إدارتها الألمانية السويدية المشتركة والتى تحرص على تنمية التعاون بين مصر وأوروبا ، ومن الملاحظ أن الإدارة الجديدة بقيادة المهندس/ديتر جوريس مدير شركة إيتونج YTONG فى أوروبا حتى وقت قريب ، ومستشار إعادة الهيكلة والتحديث ، إلى جانب أصحاب رأس المال المحاسب /ماتياس شوبرج وخبير التسويق/جون شوبرج ، بالمشاركة مع باقى المساهمين فى الشركة ، يضعون يدهم فى يد بعضهم البعض للنهوض بالشركة واقتحام السوق المصرية من جديد ، ويعد أهم عنصر من عناصر التعاون فى الشركة والمصانع استعداد الجميع للتعلم من الآخر ، وانفتاح الإدارة الأجنبية على الثقافة والحضارة المصرية ، واحترامها للعادات والتقاليد فى مصر ، ومما يميز هذه الإدارة أيضا محاولاتها تطوير الصناعة المحلية لتواكب التقدم التكنولوجى الحديث فى أوروبا وذلك من خلال تبادل الخبرات بين الشركة فى مصر وأخواتها فى اليونان والسويد والذى تنسقه الشركة القابضة "بلينا" وهى الشركة الأم المملوكة لرجل الأعمال البارز السيد/لارس شوبرج.

أخيرا وليس آخرا فإن الشركة تدين بالشكر والعرفان والجميل لكل من ساندوها فى مشوارها منذ الخصخصة بدءاً بسيادة الوزير أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة ، له جزيل الشكر ، وسيادة محافظ المنوفية السيد اللواء أركان حرب عثمان شاهين والسيد الكيميائى عادل الدنف رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات المعدنية والذى كان أول من استقبل رئيس مجلس إدارة شركة الدلتا للطوب الرملى .

وانتهاءً بجميع العاملين بالشركة من موظفين وعمال على جميع المستويات متمنين بناء الشركة بسواعد مصرية وخبرة أجنبية من أجل مستقبل مشرق بإذن الله.

امضاء

مجلس إدارة الشركة

العمل

مجلة متخصصة فى قضايا العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد العماوى

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
السيد الطاهرى

سكرتير التحرير
ڤيكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

•

قيمة الاشتراك السنوى
اثنا عشر جنيها
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك او بحوالة
بريدية عادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

•

تليفون : ٣٩١٩٠٠٣- ٣٩٦٠٦٨٥
فاكس : ٣٩١٩٩٢١
تصدر عن
جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة
١١٦ شارع محمد فريد
٤٢ شارع الجمهورية
القاهرة
ص.ب :١٨٦٢
الرمز البريدى : ١١٥١١

فى هذا العـــــدد :

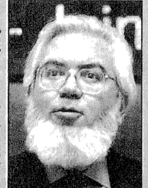


•تتسع خطى المجلس الأعلى للتنمية البشرية ، فى مسيرته الهامة والحيوية ، هذه الأيام أكثر من ذى قبل ، سعيا وراء تحقيق أهدافه العليا ، فى خلق مجتمع مسلح بكل وسائل العلم والتكنولوچيا ، فى مجال العمل والتدريب ، إن المجلس الذى ولد فى العام ١٩٨٢ ، بقرار من رئيس الجمهورية ، استطاع أن يؤكد فاعلية دوره فى السنوات الأخيرة ، فها هو ذا يحقق جزءا من أحلام الوطن فى تدريب عدد كبير من الشباب ، والمساهمة فى إعدادهم ومساعدتهم على إيجاد فرص العمل المناسبة لطاقاتهم ، وتخصصاتهم ، ومع الخبرة التى اكتسبها المجلس خلال عشرين عاما ، فى هذا المجال ، نراه اليوم ، وهو يتوغل أكثر فى مسيرته ، بالمزيد من التطوير والتحديث ، والفاعلية ، نحو الارتقاء برسالته ، وحجم أهدافه ، تمشيا مع متطلبات العصر ، ومتغيراته... فماذا عن هذا المجلس ؟ وما هى تلك الرسالة التى يحملها ، والأهداف التى يسعى إليها ؟ وماذا عن الخطط التدريبية التى حققها مؤخرا على المستوى القومى؟ (ص٢٢-ص٢٤)



•ابتداء من اليوم - أول يوليو ٢٠٠٣ - يبدأ العمل بمشروع الموازنة الجديدة للدولة ، بعد أن أقرها السيد رئيس الجمهورية ، والجدير بالذكر ، أن سيادته،أصدر عددا من التوجيهات الهامة ، بشأن تنفيذ الموازنة . . ومما يجدر التنويه به - ما جاء على لسان وزير المالية الدكتور مدحت حسانين - أن الموازنة الجديدة - التى كانت محل مناقشات مستفيضة من جانب القيادة السياسية للدولة ، والمجالس التنفيذية والتشريعية - من بين أهدافها تنفيذ وتحقيق برامج الحكومة ، والالتزام بتحقيق الأهداف الاجتماعية للدولة ورعاية محدودى الدخل ، وتحقيق فاعلية الانفاق وترشيده وتنمية الموارد العامة لتوفير احتياجاتنا والحد من عجز الموازنة وتخفيض الدين العام .

وكل ما يتعلق بالميزانية الجديدة ، التى تضع نصب عينيها ، تحقيق متطلبات المواطن ، ودعم الاقتصاد الوطنى تطالعه داخل العدد (ص١٦-ص٢١)



•فى الفترة من" ٣-١٩ يونيو المنصرم" عقد مؤتمر العمل الدولى ، دورته الواحدة والتسعين ، فى مدينة جنيف ، بسويسرا " مقر منظمة العمل الدولية"

وقد جرت العادة أن يقوم مدير عام المنظمة - سنويا - باختيار قضية عامة ، يكون لها صلة بالنواحى الاجتماعية والاقتصادية ، التى تنعكس على قطاع العمل ، والعمال ، ومحاولة النهوض بهم .

القضية التى اختارها مدير عام المنظمة هذا العام كانت حول " الخلاص من الفقر " .. وقد لقيت هذه القضية ، ترحيبا وتأييدا من المتحدثين فى الجلسة العامة للمؤتمر ، بأطرافهم الثلاثة " الحكومات وأصحاب الأعمال ، والعمال". فى اليوم الأول للجلسات العامة تحدث السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة ، معقبا على تقرير المدير العام للمنظمة ، حول " الفقر والعمل اللائق " حيث أوضح الوزير ، وجهة نظر حكومة مصر فى هذا الموضوع ، ورؤيتها لتحقيق الهدف الذى يحظى باهتمام الدول النامية ، بصفة عامة .. القارئ يطالع كلمة الوزير فى المؤتمر .. وكل مادار فى هذا المؤتمر الهام .. داخل العدد (ص٦ -ص١١)

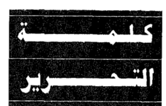
عـزيزى القــارىء :

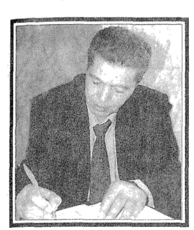
تشهد منطقة الشرق الأوسط هذه الأيام تحركات عديدة ومهمة فى محاولة لتحقيق السلام فى المنطقة وخاصة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، انطلاقا من تطبيق خارطة الطريق ، التى أعدتها اللجنة الرباعية التى تضم بجانب أمريكا الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى وروسيا ، وفى إطار تحقيق هذا الهدف كانت قمة شرم الشيخ فى أوائل الشهر المنصرم بين الرئيس الأمريكى بوش وعدد من القادة العرب فى مقدمتهم الرئيس محمد حسنى مبارك ، وفى اليوم التالى لقمة شرم الشيخ عقدت قمة العقبة بالأردن ، شارك فيها الرئيس بوش ورئيس الوزراء الفلسطينى محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلى السفاح شارون وبحضور الملك عبد الله الثانى ، وفى هذه القمة الأخيرة تعهد رئيسا وزراء فلسطين وإسرائيل على العمل الجاد لتطبيق خارطة الطريق لوضع حد للصراع الدامى بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، ووقف الجرائم الإسرائيلية التى لم يشهد العالم مثيلا لها ، ثم تلا قمة العقبة اجتماع لمؤتمر دافوس (الاقتصادى) ، ومقره سويسرا ، إلا أنه رؤى عقد دورته الأخيرة التى عقدت منذ أيام بالأردن وتحديدا على ضفاف البحر الميت ، وشارك كولن باول وزير الخارجية الأمريكية وعدد كبير من وزراء الخارجية خاصة الأوروبيين وسكرتير عام الأمم المتحدة فى هذا المؤتمر الذى غلب عليه الطابع السياسى وتحديداً قضية الشرق الأوسط وخارطة الطريق ، حيث قام باول أيضا بجهود مكثفة للتقريب بين وجهتى النظر الفلسطينية والإسرائيلية وإن كانت لاتخلو هذه الجهود من الانحياز الصارخ لإسرائيل ، ثم تلا ذلك زيارة كوندا ليزا ريس مستشارة الأمن القومى الأمريكى للمنطقة للهدف نفسه.

وكان من أهم شروط الجانب الأمريكى هو وقف الانتفاضة ، بل إن إسرائيل ذهبت لأكثر من ذلك وهو مطالبتها بتدمير البنية التحتية المنظمات الفلسطينية وخاصة حماس والجهاد وفتح ، لكن وبجهود مكثفة شاركت فيها مصر بدور بارز أمكن التوصل لاتفاق بين هذه المنظمات الفلسطينية يتضمن الموافقة على هدنة لمدة ثلاثة أشهر ، فى مقابل وقف إسرائيل لمذابحها ووقف عمليات الاغتيال والانسحاب من غزة أولا ، وكذلك اطلاق سراح آلاف الأسرى الفلسطينيين فى السجون الإسرائيلية ، وهذه الأمور كلها سوف تكون فى مقدمة المهام التى جاءت من أجلها مستشارة الأمن القومى الأمريكى للمنطقة والمجلة ماثلة للطبع.

وأعود إلى مؤتمر دافوس أو مؤتمر البحر الميت ، والذى شاركت فيه كل دول العالم بخبراء اقتصاديين وسياسيين ، وكما سبق وذكرت أنه رغم أنه مؤتمر اقتصادى يسوق للعولمة ، فإن السياسة كانت لها الغلبة ، وخاصة القضية الفلسطينية ، والصراع العربى الإسرائيلى ، لكن بجانب ذلك فإن هناك ملاحظتين هامتين وأساسيتين ولهما أبعادهما الخطيرة ، الأولى وهى تمثيل بول بريمر الحاكم الأمريكى فى العراق .. تمثيله للعراق ، وهى عملية مستفزة للغاية وتمثل نوعا من الفجور والعهر السياسى للاحتلال الانجلوأمريكى، أما الملاحظة الأخرى وهى الاستجابة لحلم إسرائيل فى شق قناة منافسة لقناة السويس ، تبدأ مرحلتها الأولى بشق قناة بين البحر الأحمر والبحر الميت ، وبالتالى تتمثل المرحلة الثانية فى شق قناة من البحر الميت إلى البحر الأبيض ، وبالطبع سوف تصبح هناك قناة موازية لقناة السويس .. وهو أمر ينبغى أن نضعه جميعا فى الاعتبار .. والأيام القليلة القادمة سوف تكشف صدق النوايا الأمريكية -أن كانت جادة بالفعل- فى تحقيق سلام عادل فى الشرق الأوسط أم أنها مجرد عملية تهدئة لتغطية على احتلال العراق ، الذى بدأ شعبه البطل فى مواجهة المحتلين من خلال عمليات فدائية يومية . . وإلى اللقاء

س . ط





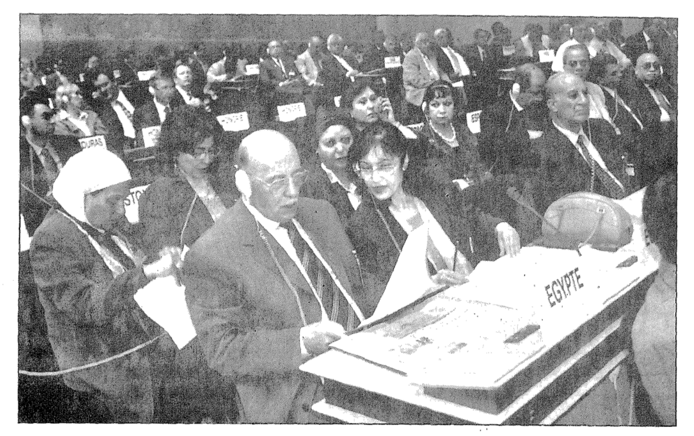
بقلم السيد الطاهرى

كنت هناك في جنيف:

الدورة ٩١ لمؤتمر العمل الدولي ٩١ هادئة فنيا.. ساخنة سياسيا

عقد مؤتمر العمل الدولى دورته الواحدة والتسعين بمدينة جنيف بسويسرا مقر منظمة العمل الدولية وذلك فى الفترة من ٣-١٩ يونيو المنصرم ، وشارك فى أعمالها وفود ثلاثية التكوين تضم ممثلين للحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال على مستوى ١٧٦ دولة أعضاء فى المنظمة ، كما رأس وزراء العمل وفود بلادهم - كالعادة- فى هذه الدورة ، إضافة إلى بعض الدول التى تشارك بصفة مراقب، ومن بينها دولة فلسطين ، وذلك لحين قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، كما شارك أيضا بصفة مراقب - عدد كبير من مندوبى المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، ومن بينها منظمة العمل العربية التى شاركت بوفد برئاسة المدير العام للمنظمة د. إبراهيم قويدر .

ومن المهم لإلقاء الضوء على هذه الدورة أن نعرض لأبرز أعمالها ، مرورا ببنود جدول الأعمال ، والمناقشات التى دارت حول تقرير المدير العام للمنظمة الدولية السيد سومافيا حيث جرت العادة أن يقوم المدير العام سنويا باختيار قضية تكون لها صلة بالنواحى الاجتماعية والاقتصادية التى تنعكس على قطاع العمل والعمال ومحاولة النهوض بهم ، وكذلك العمل لتوفير فرص عمل مناسبة على مستوى العالم وتوفير ظروف عمل إنسانية ، مع الاهتمام بالمرأة والطفولة ، كما يخصص المدير العام جانبا من تقريره إلى المؤتمر لعرض الإنجازات التى قامت بها المنظمة بين الدورتين (أى خلال عام) وهناك تقرير خاص طبقا لقرار سابق لمؤتمر العمل الدولى يتعلق بالعمل على متابعة ظروف العمل التى يرزح فى ظلها العمال العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى ، وذلك من خلال قيام المدير العام للمنظمة الدولية بإيفاد بعثة دولية للأراضى المحتلة لتقصى حقائق وأوضاع هؤلاء العمال العرب تحت الاحتلال ، ويقوم المدير العام بعرض نتائج أعمال هذه اللجنة على المؤتمر العام للنظر وتقرير ما يراه ، وهذا التقرير الذى تقدم به المدير العام للمؤتمر ، أثار مناقشات موضوعية وحامية داخل المجموعة العربية فى المؤتمر ، لتضمنه بعض السلبيات والمغالطات ، مما دعا المجموعة العربية لإعداد مذكرة بملاحظاتها على التقرير ثم تقديمه لرئيس المؤتمر ، وكذلك للمدير العام للمنظمة لوضع هذه الملاحظات موضع الاعتبار ، وهذا ما سأعرض له فى موضع آخر من هذا العرض السريع وقبل تناول الجوانب الفنية المتعلقة بهذه الدورة ، والتى يمكن وصفها بأنها كانت دورة هادئة فنيا ، لكنها ساخنة سياسيا ، خاصة خلال الجلسة الخاصة التى قرر المؤتمر عقدها لمناقشة ملحق تقرير المدير العام حول أوضاع العمال فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى أى فى الجولان ومزارع شبعا اللبنانية ، وكذلك متابعة تنفيذ قرارى مؤتمر العمل الدولى لعامى ١٩٧٤ و١٩٨٠ بشأن إدانة السلطات الإسرائيلية لممارساتها التعسفية والعنصرية وانتهاكها الحريات والحقوق النقابية ، وكذلك آثار الاستيطان الإسرائيلى على أوضاع العمال العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى.



ولنعد إلى القسم الأول من هذه الدراسة الصحفية ، والخاص بالجوانب الفنية للمؤتمر

جدول الأعمال

تضمن جدول أعمال المؤتمر سبعة بنود أساسية ، وذلك على النحو التالي:

البند الأول : تقارير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام ، وكان التقرير الأول للمدير العام بعنوان الخلاص من الفقر أو العمل اللائق والخلاص من الفقر، وقد جرت جولة مناقشات واسعة من جانب الوفود المشاركة خلال الجلسات العامةللمؤتمر.

البند الثانى : مقترحات البرنامج والميزانية لسنتى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ومسائل أخرى.

البند الثالث : معلومات وتقارير عن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات ، وفى هذه اللجنة يتم وضع أسماء الدول التى تخالف أحكام الاتفاقيات الدولية الموقعة عليها على القائمة السوداء ، وتجرى مناقشة هذه المخالفات فى لجنة خاصة هى لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات وعلى مدى سنوات طويلة سابقة لم يدرج اسم مصر ضمن هذه الدول والحمد لله.

البند الرابع : التعليم والتدريب من أجل العمل فى مجتمع المعارف.

البند الخامس : علاقات الاستخدام

البند السادس: مستويات العمل الدولية بخصوص الأنشطة فى مجال السلامة والصحة المهنية.

البند السابع وضع نظام أكثر أمنا فى تحديد هوية البحارة.

ولذلك فقد انبثقت عن المؤتمر لجان خاصة تضم أطراف العمل الثلاثة (الحكومات - أصحاب الأعمال - العمال) لمناقشة القضايا المطروحة على كل لجنة والخروج بتوصيات يتم عرضها على الجلسة العامة للمؤتمر لإقرارها ، وبجانب اللجنة التنظيمية ولجنة اعتماد العضوية ، فقد كانت هناك ست لجان فنية ، تمثلت فى اللجنة الحالية ، ولجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات ، ولجنة التنمية البشرية ، ولجنة علاقات الاستخدام ، و لجنة الصحة والسلامة المهنية ، ولجنة البحارة.

أما بالنسبة لتقارير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام فقد جرت مناقشاتها من خلال كلمات أعضاء الوفود بالجلسة العامة للمؤتمر .

ومن الصعب فى مثل هذه المساحة تناول كافة أعمال هذه اللجان بشىء من التفصيل أو حتى الإيجاز ، لكنى سأكتفى بعرض أبرز ما يتعلق بالبند الأول من بنود جدول الأعمال والخاص بتقريرى المدير العام للمنظمة الدولية، حيث أعد تقريره الأول بعنوان الخلاص من الفقر ،أما تقريره الثانى والذى عنوانه المساواة فى زمن العمل : وهذا الأخير يمثل التقرير العالمى الذى يقدمه المدير العام بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل والذى يهدف إلى القضاء على التمييز فى الاستخدام والمهنة ، ثم لجان الموارد البشرية والسلامة والصحة المهنية ، وعمل البحارة ، خاصة وأن كلمات حكومة مصر ممثلة فى بيان السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة فى الجلسة العامة الأولى للمؤتمر بالنسبة للتقرير الأول الخلاص من الفقر يوضح موقف مصر الرسمى ، كما أن كلمات ممثلى أصحاب الأعمال والعمال المصريين تمثل الرؤية غير الرسمية لهذه القضية المهمة ، وهو ما سأعرضه فى إيجاز فى موضع آخر فى هذا الحديث ، كذلك الكلمة التى ألقتها السيدة السفيرة نائلة جبر المندوب الدائم لمصر فى مقر الأمم المتحدة بجنيف

، حيث أوضحت أيضا الموقف المصرى بالنسبة لقضية المساواة فى زمن العمل ، نظرا لمغادرة الوزير للمؤتمر فى وقت مبكر لإرتباطه بمهام أخرى بالقاهرة منشورة أيضا :

الخلاص من الفقر .. كيف ؟!

مناقشة تقارير المدير العام

أعد : تقرير المدير العام بعنوان الخلاص من الفقر

التقرير الأول أ:

١-فى البداية عرض السيد سومافيا مبررات وأهداف اختيار هذا الموضوع مؤكدا على أن العمل اللائق يشكل الطريق القويم إلى الحد من الفقر ، ثم تطرق إلى الجهود التى تبذلها منظمة العمل الدولية من أجل القضاء على الفقر وتوفير العمل اللائق للرجال والنساء على حد سواء وخاصة أن نصف سكان العالم يعيشون بأقل من دولارين فى اليوم ، وأشار إلى ظاهرة تأنيث الفقر حيث إن النساء هن أكثر فئة تعانى من الفقر ، وأكد على ضرورة تضافر جهود الشركاء الاجتماعيين للقضاء على الفقر الذى يهدد الرفاهية فى العالم أجمع وطالب بأن تتاح للفقراء فرص العمل المناسب والملائم ، كما أكد على الأهداف الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية استجابة لحاجة الأسر التى تعيش فى حالة فقر شديد ،، وطالب المجتمع الدولى بالاستماع إلى الفقراء واحترامهم .

٢- وقد اشتمل تقرير المدير العام على كافة المسائل المتعلقة بالفقر ومسبباته والوسائل الكفيلة بالحد من الفقر وتجربة منظمة العمل الدولية فى محاربة الفقر ، ولخص التقرير إلى عدد من الاستنتاجات لحشد مجتمع العمل من أجل القضاء على الفقر .

المناقشات : تناول المؤتمر هذا التقرير من خلال كلمات أصحاب المعالى الوزراء ورؤساء وأعضاء الوفود فى الجلسة العامة للمؤتمر وقد أعرب المتحدثون عن ارتياحهم لما تناوله هذا التقرير من أفكار ورؤى بناءة تقود إلى الطريق القويم للحد من الفقر وإضفاء مزيد من الشرعية على الاقتصاد العالمى وتعريف فوائد العمل اللائق التى تجنيها الأسر والمجتمعات كافة من خلال بذل جهد دولى للانقضاض على الفقر .

وقد وجدت الأفكار والرؤى التى طرحها المدير العام فى هذا التقرير فى إطار مكافحة الفقر ترحيبا وتأييدا من المتحدثين فى الجلسة العامة للمؤتمر بأطرافهم الثلاثة (حكومات - أصحاب أعمال - عمال) ومن بينهم المتحدثون العرب كافة .

ثانيا : تقرير المساواة فى زمن العمل

وهو التقرير العالمى الذى قدمه المدير العام بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل ويهدف إلى القضاء على التمييز فى الاستخدام والمهنة .

هذا التقرير هو الرابع فى سلسلة تقارير المدير العام فى إطار متابعته لإعلان المبادئ الصادر عام ١٩٩٨ وهو يستند على الاتفاقية رقم ١٠٠ لعام ١٩٥١ والاتفاقية رقم ١١١ لعام ١٩٥٨

وقد تناول المؤتمر مناقشة هذا التقرير بشكل منفصل عن التقارير التى تقدم بمقتضى المادة (١٢) من النظام الأساسى للمؤتمر ، حيث قرر المؤتمر عقد جلسة خاصة بالكامل يوم الجمعة ٢٠٠٣/٦/١٣ لمناقشة هذا التقرير وفق ترتيبات خاصة اعتمدها المؤتمر فى السنوات الثلاث الماضية ، ولعل من أبرزها تقسيم الجلسة إلى ثلاث مراحل :

(أ) تخصيص المرحلة الأولى من المناقشات لممثلى المجموعات الدولية والإقليمية بحدود (١٠) وثائق.

(ب) تخصيص المرحلة الثانية لبيانات المندوبين من أطراف الإنتاج الثلاثة الراغبين فى التعليق على تقرير المدير العام.

(ج) المرحلة الثالثة تخصص للاستنتاجات والمقترحات الكفيلة بالقضاء على التمييز فى الاستخدام والمهنة سواء من قبل المجموعات أو فرادى المندوبين.

وقد بدأت المناقشات بالاستماع إلى رأى كل من : المتحدث باسم فريق أصحاب العمل ثم المتحدث باسم فريق العمال ثم المتحدثين باسم المجموعات الدولية والإقليمية وقد تحدث فى هذا الإطار معالى السيد فلاح بن جبر آل ثان وزير الخدمة المدنية والإسكان بدولة قطر باسم مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول الخليج العربية واليمن ، ثم توالت بعد ذلك كلمات المندوبين فى معرض تعليقهم على تقرير المدير العام وبيان الإجراءات التى تبذلها حكوماتهم أو منظماتهم فى سبيل القضاء على التمييز فى الاستخدام والمهنة وتحديد المطلوب من منظمة العمل الدولية فى هذا المجال .

وتجدر الإشارة أن هذه الجلسة لا تصدر عنها قرارات ويتولى المدير العام إعداد تقرير حول التوجهات الأساسية فى كلمات الوفود والمقترحات العملية للقضاء غلى التمييز فى الاستخدام والمهنة وتحقيق المساواة فى العمل ، وسيرفع المدير العام هذا التقرير إلى مجلس الإدارة فى دورته (٢٨٨) نوفمبر / تشرين الثانى ٢٠٠٣ لاتخاذ ما يراه مناسبا بشأنه.

تعليق المدير العام :

وفى نهاية المناقشات تولى السيد سومافيا التعليق على ما جاء فى كلمات الوفود بعد أن أعرب عن شكره وتقديره لجميع المتحدثين ، وأعلن عن الاستنتاجات التى توصل إليها من خلال التعليقات وهى :

- مسئولية الجميع فى العمل على إيجاد ظروف ملائمة للقضاء على التمييز.
- ضرورة العمل على تحديث وتغيير التشريعات التى تقف عائقا أمام القضاء على التمييز.
- الحاجة إلى الأعمال الطوعية ومنظمات المجتمع المدنى .
- الحاجة إلى تعزيز دور القضاء والسلطات المحلية .
- الحاجة إلى التعليم المستمر .
- الاهتمام بالمعاقين والفقراء فى العمل وقبل الدخول إلى العمل.
- هناك مدونات سلوك يمكن الاعتماد عليها من أجل تنظيم العلاقات فى العمل.
- العولمة واتساع دائرة التمييز.

• العمل اللائق يشكل الطريق القويم للحد من الفقر
• علينا تأمين عمل لكل شخص .. لأنها مسألة أساسية

ثم خاطب المؤتمر قائلا : علينا تأمين عمل لكل شخص لأن توليد العمالة مسألة أساسية لتحسين مستقبلنا وعلينا تعزيز الثلاثية والشراكة والتعليم المستمر باعتبارها وسائل هامة للقضاء على التمييز إلى جانب التشريعات والقوانين الحديثة وتطبيقها .

وفى الختام أعرب عن سعادته بالروح الإيجابية والمشاركة الفعالة للوفود فى هذه الجلسة التى تتسم بالانفتاح والحرية وعلينا تعزيز قدرات هذه المنظمة لتحقيق المساواة

التعليم والتدريب من أجل العمل فى مجتمع المعارف

١- شكل المؤتمر لجنة الموارد البشرية لدراسة البند الرابع وقد تكونت اللجنة من ممثلين عن الحكومات ومن أصحاب العمل وعن العمال

٢- تدارست اللجنة البند الرابع من جدول الأعمال بعنوان التعليم والتدريب من أجل العمل فى مجتمع المعارف كمناقشة أولى حيث قدم مكتب العمل الدولى فى وثيقته الأولى التشريعات والسياسات والممارسات التى يتجلى فيها النهج الجديد للتعليم والتدريب وذلك بهدف أن يكون هذا الجزء من التقرير مصدرا للأفكار كى تستقى منه البلدان المعلومات حين تشرع فى الإجابة عن الاستبيان الملحق به ، وقد تضمن هذا الاستبيان مجموعة من الأسئلة لأطراف الإنتاج الثلاثة لمعرفة ما إذا كان ينبغى لمؤتمر العمل الدولى أن يعتمد توصية جديدة لتنمية وتدريب الموارد البشرية .

٣- وبعد أن ناقشت اللجنة الوثيقة المقدمة من مكتب العمل الدولى وردود الدول بأطرافها الثلاثة على الاستبيان وكذلك الاستنتاجات المقترحة على أساس تلك الردود وتوصيات اللجنة إلى ضرورة أن يعتمد المؤتمر فى دورته القادمة صكا جديدا بشأن تنمية الموارد البشرية وأن يكون هذا الصك فى شكل توصية .

٤-وافق المؤتمر على تقرير اللجنة وما تضمنه من استنتاجات مقترحة وستتم مواصلة مناقشة الموضوع فى مناقشة ثانية فى الدورة القادمة للمؤتمر (الدورة ٩٢) .

لجنة السلامة والصحة المهنيتين

١- شكل المؤتمر فى جلسته الأولى لجنة لمناقشة البند السادس بعنوان مستويات العمل الدولية بخصوص الأنشطة فى مجال السلامة والصحة المهنية

٢- تدارست اللجنة التقرير المقدم من مكتب العمل الدولى بشأن نشاط المنظمة فى مجال السلامة والصحة المهنية ومستويات العمل الصادرة بهذا الشأن.

ويشير التقرير إلى أن مستويات التصديق على اتفاقيات السلامة والصحة المهنية منخفضة فى المتوسط بالرغم من توقع زيادة التصديقات مستقبلا على الاتفاقية رقم ١٥٥ ، وعليه الآن وفيما يتعلق بملاءمة المعايير الحالية أصبح ممكنا اقتراح مراجعة المعايير التى تقررت بالفعل فضلا عن سد الثغرات التى ظهرت وعلى ضوء ذلك يمكن أن تتضمن خطة العمل المقبلة النظر فى وضع المعايير فى كافة مجالات المواضيع المتعلقة بذلك .

من جهة أخرى يقترح التقرير النظر فى بديلين بمراجعة الاتفاقية رقم (١١٩) والتوصية رقم (١٨) إما بإجراء مراجعة جزئية أو مراجعة الصكوك ككل .

٤- توصلت اللجنة بعد المناقشة العامة لهذا البند إلى القرار التالى :

وافق المؤتمر على الاستنتاجات التى توصلت إليها اللجنة وفيما يلى :

قرار بشأن السلامة والصحة المهنية :

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ، وقد اجتمع فى دورته الحادية والتسعين ، ٢٠٠٣ ، إذ أجرى مناقشة عامة قائمة على نهج متكامل بالاستناد إلى التقرير السادس، بعنوان أنشطة منظمة العمل الدولية المتصلة بالمعايير فى مجال السلامة والصحة المهنية .

١- يعتمد الاستنتاجات التالية

٢- توخيا لزيادة أثر أو تمسك وملاءمة أنشطة منظمة العمل الدولية المتصلة بالمعايير فى مجال السلامة الصحة المهنية ، يدعو مجلس إدارة مكتب العمل الدولى إلى :

(أ) أن يولى الاعتبار الواجب لهذه الاستنتاجات عند التخطيط فى المستقبل لأنشطة منظمة العمل الدولية المتصلة بالمعايير فى مجال السلامة والصحة المهنية ، مع ملاحظة أن من الممكن إدراج بند يتصل بالسلامة والصحة المهنية فى جدول أعمال الدورة الثالثة والتسعين (٢٠٠٥) لمؤتمر العمل الدولى إذا وافق مجلس الإدارة على ذلك فى تشرين الثانى / نوفمبر ٢٠٠٣

(ب) أن يدعو المدير العام إلى إيلائها الأولية عند تنفيذ البرنامج الحالى وبرنامج الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، وعند تخصيص الموارد التى قد تكون متاحة أثناء فترة السنتين ٢٠٠٤ -٢٠٠٥ وعند إعداد الخطط والبرامج والميزانيات الاستراتيجية فى المستقبل ، ولا سيما لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

وضع نظام أكثر تحديدا لهوية البحارة

١- عقدت لجنة البحارة المنبثقة عن المؤتمر اجتماعاتها برئاسة المندوب الحكومى للنرويج ٢- تدارست اللجنة وثيقة البند السابع بعنوان وضع نظام أكثر تحديدا لهوية البحارة وقد جاء إعداد هذا البند استنادا للمادة (٣٨) من النظام الأساسى لمؤتمر العمل الدولى ، والذى يوضح المراحل التحضيرية لإجراء المناقشة المنفردة والتى سيتم فيها أيضا

بالإضافة إلى مناقشة التقرير اعتماد صك جديد فى الدورة ذاتها للمؤتمر .

أخذا بعين الاعتبار الأحداث التى وقعت فى أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ ، اتخذت جمعية المنظمة البحرية الدولية قرارا بشأن استعراض التدابير والإجراءات لمنع أعمال الإرهاب التى تهدد أمن المسافرين والأطقم وسلامة السفن ، كذلك عقد مؤتمر دبلوماسى عن الأمن البحرى لتعديل الاتفاقيات ذات الصلة وقد شارك مكتب العمل الدولى فى كافة الاجتماعات العائدة للمنظمة البحرية الدولية ، وتم الاتفاق فى شتى الهيئات المتخصصة للمنظمة البحرية على أنه قد يكون من الأنسب أن يعالج مكتب العمل الدولى هذه القضية على أمل إمكانية تطبيق صك دولى جديد.

ومن هنا قرر مجلس إدارة مكتب العمل الدولى فى دورته ٢٨٦ مارس / آذار ٢٠٠٢ إدراج بند عاجل على جدول أعمال الدورة (٩١) للمؤتمر العام ٢٠٠٣ يتعلق بتحسين الأمن فى تحديد هوية البحارة بغية اعتماد بروتوكول يلحق باتفاقية وثائق هوية البحارة لعام ١٩٥٨ رقم ١٠٨ وبما أن المسألة سينظر فيها المؤتمر وفقا لإجراء المناقشة المفردة (الوحيدة) لذا سيتم النظر فى الصك الجديد بغية اعتماده من قبل المؤتمر فى دورته (٩١) لعام ٢٠٠٣ وعليه فقد أصدر مكتب العمل الدولى هذا التقرير الذى ينتهى باستبيان يتضمن مشروعا أوليا لأحكام ممكنة .

ونتيجة للمناقشات توصلت اللجنة إلى مشروع اتفاقية جديدة بشأن وثائق هوية البحارة .

وقد أصدر المؤتمر فى دورته ٩١ قرارا باعتماد الاتفاقية المشار إليها .

جهود مكثفة لوفد مصر الثلاثى

وتجدر الإشارة أن وفد مصر بأطرافه الثلاثة حكومات وأصحاب أعمال وعمال قاموا بجهود مكثفة سواء فى الجلسات العامة أو فى اللجان الفنية ، أو من خلال المشادات التى أجروها مع عدد كبير من الوفود المشاركة لدعم التعاون معها ، ورغم أن المؤتمر بدأ أعماله رسميا فى الفترة من ٣-١٩ يونيو ٢٠٠٣ ، إلا أن هناك اجتماعات تحضيرية سبقت أعمال المؤتمر كالاجتماع السنوى للمجموعة العربية التى تنظمه منظمة العمل العربية من خلال مكتبها الدائم بجنيف ونفس الأمر بالنسبة للمجموعات الأخرى كالأفريقية والأسيوية واللاتينية وغيرها ، لتسبق محلها قبل المؤتمر ، أقول رغم ضغط عدد المشاركين فى الوفد المصرى ،

- فقد تم -أيضا مراعاة لضغط الانفاق- ضغط مدد تواجد أعضاء الوفد المصرى بأطرافه الثلاثة المشاركة فى المؤتمر ، يكفى الإشارة أن الجهود التى قام بها السيد الوزير أحمد العماوى خلال انعقاد المؤتمر وإلقائه لكلمتين ومشاركته فى لقاء رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ، واللقاء مع الملك عبد الله الثانى ملك الأردن كل ذلك استغرق أربعة أيام فقط ، ونفس الأمر بالنسبة للسيد السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال ووكيل مجلس الشعب ونائبه السيد محمد مرسى رئيس النقابة العامة للمرافق ووكيل مجلس الشورى ، لكن لا يمكن اغفال دور السفيرة نائلة جبر المندوبة الدائمة لمصر فى المقر الأوروبى بجنيف ، ومعاونيها الذين بذلوا جهودا مشكورة ، ونفس الأمر بالنسبة لجميع أعضاء الوفد المصرى حكومات وأصحاب أعمال وعمال ، وأخص بالذكر السيد عبد المنعم العزالى والسيدة عائشة عبد الهادى والسيد فوزى عبد البارى والسيد حمدى طه وعن أصحاب الأعمال السيد محمد عبده ، والدكتور عبد المنعم بخيت ، ونفس الأمر بالنسبة لممثلى الحكومة بدءا من السيدة نادية الجزار المستشار العمالى بجنيف والسيدة عزة عقيل والسيدة عزة خاطر والسيدة سهير العريان كما أسهم ممثلو قطاع النقل البحرى ورئيس النقابة العامة للنقل البحرى عادل الصبيحى بدور فعال فى لجنة البحارة بالمؤتمر ولذلك فإن جميع أعضاء الوفد بلا استثناء كانوا على أعلى قدر من المسئولية والأداء .

رؤية مصر لمفهوم العمل اللائق وكيفية الخلاص من الفقر

تحدث السيد أحمد أحمد العماوي وزير القوي العاملة والهجرة في اليوم الأول للجلسات العامة للتعقيب علي تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية حول"الفقر .. والعمل اللائق" وهو الموضوع الذي اختاره المدير العام عنوانا لتقريره هذا العام ، حيث أوضح الوزير وجهة نظر حكومة مصر في هذا الموضوع ورؤيتها لتحقيق هذا الهدف الذي يحظي باهتمام الدول النامية بصفة عامة، وقال السيد أحمد العماوي :

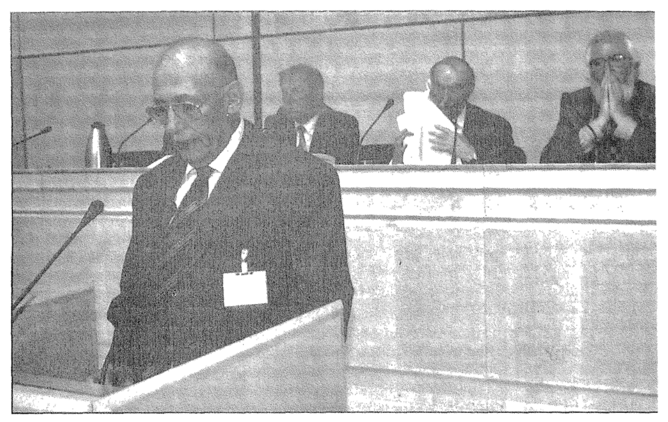
يسعدني ويشرفني رؤية السيد/واملوا نائب رئيس جمهورية كينيا وأحد أبناء القارة الأفريقية يترأس أعمال هذه الدورة.

كما أن وفد مصر يحرص علي تهنئة السيد/خوان سومافيا بمناسبة إعادة انتخابه بعد أن أثمرت جهوده في تطوير وتحديث أسلوب عمل المنظمة ليتناسب مع تحديات عصرنا.

واسمحوا لي أن أتوجه بالتحية والتقدير إلي مكتب العمل الدولي ومديره العام علي التقرير القيم المعروض علينا والذي يحمل عنوانا له دلالته العميقة ومغزاه بعيد الأثر ألا وهو"الخلاص من الفقر" ، وهو يعد بحق أحد موضوعات الساعة ذات التأثير البالغ علي الإنسان العامل وعلي حياة الشعوب جميعها بل ومستقبل الأجيال القادمة.

واستطرد سيادته قائلا:

إن مفهوم العمل اللائق هو مفهوم تنموي متكامل له عائد واضح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وإذا كانت العولمة تشكل واحدا من التحديات الهامة التي جاءت بها المتغيرات الدولية الجديدة فإن الحل



الصحيح يكمن في قدرتنا علي أن نستفيد من إيجابيتها والحد من سلبياتها ، وأن نطور من أدائنا وصناعتنا ، وإلا سوف تكون النتيجة هبوط معدلات التنمية في بلداننا.

وأود أن أعبر عن اتفاقي في الرأي مع التقرير في أن أهم مشكلات عالمنا المعاصر تنحصر في بطء معدلات النمو الاقتصادي ، فبينما ترفع العديد من الدول المتقدمة شعارات تحرير الأسواق العالمية ، فإنها تعمل في ممارساتها علي فرض مشروطيات جديدة في علاقاتها التجارية مع الدول النامية بهدف حماية أسواقها في المجالات التي لاتتمتع فيها بمزايا نسبية ، ويجب أن تدرك هذه الدول بأن هذه السياسات ينتج عنها استمرار الفقر جنبا إلي جنب مع نمو هائل للثروات غير الموزعة توزيعا عادلا وتعود بالضرر علي الجميع علي المدي الطويل.

وإننا نتطلع إلي مساعدة الدول المتقدمة في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق المساعدات الإنمائية والإعفاء من الديون وفتح أسواقها لصادرات الدول النامية التي تمثل أدوات أساسية لاستئصال الفقر والاندماج الاجتماعي وتوفير العمل اللائق للجميع ، وأن البحث عن صيغ فعالة لبناء شراكة دولية للقضاء علي الفقر يجب أن يكون أحد مسئوليات الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الفاعلة في المجتمع الدولي ولعل الطرح الذي تقدم به السيد رئيس جمهورية البرازيل مؤخرا بداية لحوار مثمر في هذا الموضوع.

إن دعم المنظمة مطلوب أكثر من أي وقت مضي للمساعدة في التخفيف من حدة الفقر ومواجهة البطالة المصاحبة للتغيرات العالمية ، وذلك من خلال إيجاد فرص للعمالة المنتجة والمستقرة وتوفير المزيد من المساعدات المالية والتقنية للدول النامية وتحديد سبل للحد من هذا المد المتنامي للفقر وخاصة في القارة الأفريقية وإعطاء الأولوية لأنشطة المنظمة في أفريقيا لتحقيق التنمية والحماية الاجتماعية والتوظيف وزيادة نشاطها في القطاع غير الرسمي الذي يلعب دورا مهما في توسيع مجالات العمل وتوليد الدخل. وزيادته الإنتاجية لأنه يعد أهم السبل للعديد من العمال المتعطلين والخريجين الجدد ، هذا ونأمل في زيادة ملموسة وأكثر حجما لموارد التعاون الفني في المنظمة في إطار موازناتها العادية بما يتلاءم مع زيادة حجم العضوية فيها علي نحو يشمل دولا في احتياج ماس لمثل هذا التعاون.

وعن رؤية مصر المستقبلية في هذا الصدد .. قال الوزير: في إطار مهام ومسئوليات وزارة القوي العاملة والهجرة في مصر ، حرصنا علي صياغة رؤية مستقبلية بعيدة المدي لتستوعب كل متغيرات العصر وتطوراته فاستراتيجيتنا حتي عام ٢٠١٢ تضع هدفا لأولوياتها الحد من البطالة ، وتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات لخلق مزيد من فرص العمل أمام الشباب باستخدام التدريب المهني والتحويلي لتوفير العمالة الفنية التي يحتاجها سوق العمل ، والمحافظة علي توازن واستقرار العلاقة بين طرفي الإنتاج.

إن المكاسب التي حققها العمال في مصر كانت مصاحبة لتوطيد الصلة بين مصر ومنظمة العمل الدولية وآخرها صدور قانون عمل جديد يضمن علاقات مستقرة تتوازن فيها حقوق وواجبات الأطراف لتحقيق المصالح المشتركة التي هي مصالح الإنتاج وترسيخ السلام والعدالة الاجتماعية ، وفقا لأحكام اتفاقيات العمل الدولية التي صدقت عليها مصر ، بل يتأثر القانون أيضا بدرجة كبيرة بالمستويات الواردة في اتفاقيات العمل الدولية التي لم تصدق بعد مصر عليها ، وتقوم الوزارة حاليا بإعداد القرارات المنفذة لأحكام هذا القانون وكذلك إعداد الآليات المطلوبة للتنفيذ.

في الختام ، نؤكد علي قيمة مشاركة منظمة العمل الدولية بنشاط وفاعلية بوصفها المنظمة الدولية الوحيدة المعنية بوضع معايير العمل والتعامل معها وأن تعزز من تعاونها مع غيرها من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة حتي تصبح أكثر قدرة علي الاستجابة لطموحات وتطلعات الإنسان العامل في كل مكان.

من داخل الجلسة الخاصة للدورة ٩١ لمؤتمر العمل الدولي (ص٤٤)

الرئيس يفتتح الدورة ٢٤ لسوق الشباب والري

كتبت-هويدا غنيم :

افتتح الرئيس حسنى مبارك صباح الأحد ١٥ يونيه الدورة الرابعة والعشرين لسوق الشباب والرياضة الذى تنظمه وزارة الإعلام بالتعاون مع صندوق التنمية الاجتماعية

وخلال تفقد الرئيس حسنى مبارك لأجنحة المعرض وأنشطة العارضين كان للرئيس الكثير من التوجيهات للمسئولين والقائمين على المعرض حيث طلب ضرورة الاهتمام بتسويق منتجات الشباب ، واستفسر الرئيس مبارك عن تدريب الشباب للقيام بعملية الترويج والتسويق للمنتجات ،

وفى المؤتمر الصحفى الذى عقده هانى سيف النصر الأمين العام للصندوق الاجتماعى صرح بأنه تتم حاليا دراسة إجراءات جديدة لتحفيز الشباب لتسديد القروض وذلك بعد أن تقرر إسقاط القسط الأخير من قرض الشباب فى حالة الانتظام فى السداد ، كما أن الصندوق يدرس حاليا أيضا إمكان منح قروض بدون فوائد للشباب المنتظم فى السداد نتيجة لنجاح مشروعاتهم إنتاجيا وتسويقيا.

وقال: إن هناك خططا وبرامج تم وضعها لتنفيذ تكليفات الرئيس مبارك لمواجهة مشكلة التسويق ، وتم تشكيل مجموعات عمل متخصصة لاتخاذ إجراءات فورية ووضع بدائل لتخفيض رسوم مشاركة الشباب فى المعارض الخارجية ، وتدبير التمويل اللازم لاقامة معرض دائم للشباب ، والذى سوف يستوعب حوالى ٣٠ ألف عارض سنويا وكذلك توفير فرص عرض مجانية وعمل معارض فى جميع المحافظات.

وأعلن الأمين العام للصندوق أنه سيتم إنشاء منافذ للصندوق فى ٤٥٢٢ قرية لاستكمال وتيسير إجراءات الحصول على القرض فى إطار تعميق فكر العمل الحر وعدم انتظام وظيفة حكومية لحل مشكلة البطالة ، وللمساهمة فى ذلك وفر الصندوق ١.١ مليون فرصة عمل من خلال المشروعات التى دعمها .

وأكد أنه فى إطار تحفيز البنوك على عدم التشدد فى الضمانات عند منح الشباب قروضا سوف يقوم الصندوق لأول مرة بضمان ١٠٪ إضافية من قيمة القرض ، بالإضافة إلي ضمان جمعية التأمين التعاوني بنسبة ٨٠٪ من قيمة القرض، وتتحمل البنوك ١٠٪ فقط من المخاطر وحصول الشباب على القرض سيكون بعد ٧أيام من استكمال جميع المستندات وسيتم التنسيق الكامل بين هذه الجهات والأجهزة الحكومية المختصة بإصدار التراخيص لتبسيط إجراءاتها من خلال القرارات الحكومية.

وقد خصص الصندوق الاجتماعى للتنمية وحدة تجريبية خلال فترة سوق الشباب لمنح قروضا للشباب أثناء الفترة

١٠ آلاف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

يصدر فى الخامس من هذا الشهر العدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف متضمنا ١٠آلاف فرصة عمل جديدة..المعروف أن النشرة توزع لدى باعة الصحف بجميع المحافظات وتيسيرا على القراء الذين يتعذر عليهم الحصول على النشرة من باعة الصحف يمكنهم الحصول على نسختهم من مقر مجلة العمل (١١٦شارع محمد فريد) كما يمكن الحصول عليها من مكاتب ومديريات القوى العاملة بمحافظات القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، الشرقية، شمال سيناء ،بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة والهجرة بمدينة نصر

تطوير مكاتب استخدام القوى العـ

● تخريج ٧٠٠ متدرب ..ودورة جديدة لتدريب شب

كتب – عبد الموجود شحاته :

صرح المرسى أبو العباس وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة بمحافظة الجيزة بأنه تم تطوير مكتبى استخدام بولاق الدكرور و٦أكتوبر والخاصة بتسجيل راغبى العمل من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة لتسجيل العمالة الفنية وغير الفنية طبقا لنموذج التطوير الذى سبق تنفيذه بمكتب قوى عاملة العجوزة وطبقا للاتفاق الذى تم بمعرفة وزارة القوى العاملة والهجرة مع الجانب الكندى والصندوق الاجتماعى للتنمية بمحافظة الجيزة.

كما تقوم المديرية حاليا بترشيح حوالى عشرة آلاف من الخريجين حملة المؤهلات العليا لتدريبهم كمدربين بمشروع محو الأمية وذلك على مستوى أحياء ومدن المحافظة طبقا للخطة القومية لمحو الأمية تحت إشراف السيد المستشار محمود أبو الليل محافظ الجيزة.

أما بالنسبة للتدريب المهنى قال المرسى أبو العباس وكيل الوزارة بمحافظة الجيزة إنه قد انتهت الدورات التدريبية التى تنفذ بمركزى بولاق الدكرور ومنشأة البكارى اعتبارا من أول الشهر المنصرم وهى دورات التدريب الأساسى والتنشئة المهنية ويتم تخريج حوالى ٧٠٠متدرب بهذه الدورات والذين تم تدريبهم على أهم المهن التى يتطلبها سوق العمل بأقسام مركزى التدريب المهنى وأهمها ميكانيكا سيارات ، النجارة، الأثاث المعدنى ، اللحام، الألومنيوم ، النقش والزخرفة.

وسيتم الانتهاء من دورة تدريب شباب الخريجين على فرص عمل يتطلبها سوق العمل والتى يمنح المتدرب فيها مكافأة شهرية قدرها ١٥٠ جنيها للمؤهل العالى ، ١٢٥ جنيها للمؤهل فوق المتوسط والمتوسط ، كما تؤهلهم بعد اجتياز هذه الدورات بمنحهم قروضا من الصندوق الاجتماعى للعمل بالمشروعات الصغيرة والحرفية للحد من مشكلة البطالة وفتح مجال للتشغيل وفرص العمل.

وسيتم البدء فى الدورة الرابعة طبقا لخطة الدولة لتشغيل الشباب

ـــاضـــة

المحددة للمعرض كتجربة مفتوحة لتضييق الفجوة الزمنية منذ التقدم للقرض حتى الحصول عليه بالتعاون مع البنوك المانحة.

وأشار أمين عام الصندوق الاجتماعي إلى توقيع اتفاقيات مع عدد من الدول منها الهند وماليزيا في مجال المشروعات الصغيرة للاستفادة من خبرات هذه الدول في تنمية هذا القطاع الهام وتوفير فرص عمل.

وقال إن عدد المشروعات الممولة من الصندوق حتى الآن ١٩٠ ألف مشروع وفرت ٧٩٥ألف فرصة عمل دائمة ، ٣١٥ ألف فرصة مؤقتة ، لذلك جارى دراسة رفع سقف القروض التى توفر لها الجمعية ضمانات إلى ٥٠٠ ألف جنيه للقرض الواحد.



ـــاملة بمحافظة الجيزة

ـــاب الخريجين بـ ٣٤ مركز تدريب

وفتح مجال للعمل وسوف يتم ذلك اعتبارا من أول الشهر الجارى ، على أن هذا البرنامج التدريبى أيضا داخل عدد ٣٤ مركز تدريب مهنى داخل المحافظة وهى مراكز تابعة للوزارات والهيئات الحكومية المختلفة تحت إشراف السيد اللواء محمد ياسين نائب السيد المحافظ.

كما يتم عمل دورات تدريبية حاليا لتدريب مفتشى القوى العاملة بالمديرية وذلك استعدادا لتطبيق قانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ والذى سيطبق اعتبارا من الخامس من الشهر الجارى بعد انتهاء فترة المهلة المحددة وهى ثلاثة شهور للبدء فى تطبيق القانون.



المرسى أبوالعباس

وكذلك سوف يتم عقد ندوات بالمنشآت ذات العمالة الكثيفة للشرح والرد على الاستفسارات التى يطلبونها وذلك بالاشتراك مع الإدارة المركزية لرعاية القوى العاملة بوزارة القوى العاملة والهجرة .

عـــدد من الوزراء يشاركون في اجتـــمـــاع الجمعية العمومية للنقابة العامة للمرافق

كتب - محمد محمد علي:

والمجلة ماثلة للطبع عقدت النقابة العامة لعمال المرافق جمعيتها العمومية صباح السبت الموافق ٢٨يونيو المنصرم ، وذلك لمناقشة العديد من الموضوعات التى تهم القطاعات الأربعة التى تضمها النقابة العامة وهى قطاع الكهرباء والإسكان والمياه والصرف الصحى .

وقد شهد حفل افتتاح الجمعية العمومية بعض السادة الوزراء وهم أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة والدكتور حسن يونس وزير الكهرباء والطاقة والمهندس حسن الجبالى وكيل وزارة الإسكان نائبا عن الدكتور محمد السيد سليمان وزير الإسكان ،كما تحدث فى الجلسة الافتتاحية النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر عن أهم بنود قانون العمل الموحد.. وسوف تنشر المجلة وقائع اجتماعات المؤتمر ونتائجه فى العدد القادم بإذن الله

تشكيل لجنة فنية لدراسة أحكام تشغيل العمالة غير

كتب - أحمد غالى :

أصدر السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة قرارا بتشكيل لجنة فنية تختص بدراسة أحكام المادتين ١٦ ، ٢٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ حيث تقوم اللجنة بوضع القرارات الوزارية المنفذة لأحكامها بشأن تشغيل العمالة غير المنتظمة وعلى الأخص عمال الزراعة الموسميين وعمال البحر والمناجم والمحاجر والمقاولات ، وتختص اللجنة أيضا بتحديد القواعد المنظمة لتشغيل هذه الفئات واشتراطات السلامة والصحة المهنية والانتقال والإعاشة الواجب اتخاذها بشأنهم واللوائح المالية والإدارية التى تنظم هذا التشغيل.

وتشكل اللجنة من كل من السادة عزة عقيل رئيس قطاع عام الوزارة ونوال النجار رئيس الإدارة المركزية لتنظيم الاستخدام ومجدى عثمان مدير عام الاستخدام الخارجى وأمين عثمان مدير عام الاستخدام الداخلى ومنى رضا المستشار القانونى وطارق فوزى

..ومشروع استراتيجية قومية لمواجهة ظاهرة عم

كتبت - أمل البرنس :

ناقش المجلس القومى للطفولة والأمومة مشروع استراتيجية قومية لمواجهة ظاهرة عمالة الأطفال فى مصر وصرحت السفيرة مشيرة خطاب الأمين العام للمجلس أن قضية عمالة الأطفال ارتبطت بمفاهيم خاطئة لدى العامة ولدى المثقفين أيضا باعتبار أن عمل الطفل يمثل مصدرا للرزق له ولأسرته فى حين أن القضية لابد أن ينظر لها من مفهوم حقوق الطفل فى الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم وحقه فى أن يحيا طفولته ، وأضافت أن قضية عمالة الأطفال من القضايا التى لابد أن تتضافر فيها كافة الجهود وأن تحل فى إطار الشراكة بين المجلس القومى للطفولة وبين الوزارات المختلفة والمؤسسات العلمية والدينية والجمعيات الأهلية.

كما أشارت إلى أن الاستراتيجية تتضمن عددا من الإجراءات من شأنها العمل على القضاء على عمالة الأطفال مثل حقهم فى التعليم فى سن ٦ سنوات لكل الأطفال وتوفير وجبة غذائية للأطفال الفقراء فى المدارس المتواجدة فى القرى المحرومة مع توفير الضمانات اللازمة للطفل العامل والدارس فى نفس الوقت والاهتمام بالتعليم الفنى وبرامج التأهيل المهنى الخاصة بتدريب الصبية العاملين والعمل على تطبيق نظام التأمين الصحى شامل الإصابات وحوادث العمل للأطفال العاملين كذلك التنسيق مع وزارة العدل لمحاسبة أرباب العمل قانونا إذا تم تشغيل أطفال لديهم غير مؤمن عليهم صحيا والعمل على تنشيط الوحدة الخاصة برعاية الطفل العامل مع تنفيذ حملات تفتيش دورية على الورش التى يعمل بها أطفال مع وضع حد أدنى للأجور تبعا للسن وطبيعة العمل كذلك العمل على توسيع شبكة

وزيرة التأمينات :

مواجهة ظاهرة التهرب التأمينى فى التعديلات الجديدة للقانون

كتب - عبده مصطفى :

أكدت الدكتورة أمينة الجندى وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية على أن مواجهة ظاهرة التهرب التأمينى لبعض أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص عن العاملين لديهم تعد هدفا تسعى الوزارة إلى تحقيقه حفاظا على حقوق المواطن المصرى التى كفلها له الدستور وحماية للأسرة المصرية ضد الأخطار ، وذلك من خلال التعديلات الجديدة التى أدخلت على قوانين التأمين الاجتماعى وتم إقرارها بمجلس الوزراء والشعب .

وقالت الوزيرة إن الأحكام الجديدة ستقضى على ظاهرة التهرب بما يسهم فى مد المظلة التأمينية الحقيقية لجميع العاملين فى القطاع الخاص وأن هذه التعديلات لن تؤثر على أصحاب الأعمال الملتزمين بتنفيذ أحكام القانون من حيث التأمين على عمالهم بالأجور الحقيقية وأداء الاشتراكات فى مواعيدها التى حددها القانون حيث تضمنت التعديلات زيادة نسبة غرامات التأخير على أصحاب الأعمال الذين يتأخرون عن سداد الاشتراكات فى مواعيدها إلى ١,٥٪ بدلا من ١٪ شهريا .

وتضمنت التعديلات الجديدة أيضا مواجهة ظاهرة تواطؤ بعض أصحاب الأعمال مع العاملين لاستصدار أحكام قضائية بثبوت علاقة عمل وهمية بينهما وبأجور كبيرة مما يترتب عليه حصولهم على مستحقات تأمينية كبيرة دون وجه حق مستغلين فى ذلك ثغرات فى القانون وسهولة ثبوت العلاقة التعاقدية أمام القضاء طالما اعترف صاحب العمل بهذه العلاقة .



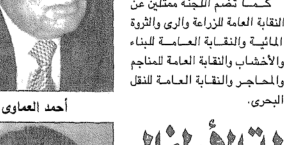
د. أمينة الجندى

ـر المنتظمة

مقررا للجنة .

كمـا تضم اللجنة ممثلين عن النقابة العامة للزراعة والرى والثروة المائية والنقابة العامة للبناء والأخشاب والنقابة العامة للمناجم والمحاجر والنقابة العامة للنقل البحرى.

أحمد العماوى



لة الأطفال

الضمان الاجتماعي ووضع أولوية للأسر الفقيرة التى تلجأ إلى تشغيل أطفالها لتوفير البرامج المختلفة للدعم الاقتصادى مع التوصية بإصدار تشريع قانون يجعل صاحب العمل يدفع تأمينات للأطفال العاملين على أن تخصم من الوعاء الضريبي.

وقد شارك فى الاجتماع الوزارات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية ومنها الإعلام والتربية والتعليم والصحة والقوى العاملة والشئون الاجتماعية والزراعة والصناعة والمالية والعدل والجمعيات الأهلية والنقابات .



مشيرة خطاب

نادى اجتماعى للعاملين بوزارة الزراعة

طارق مصطفى　　محمد شكرى

وافق الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة على إقامة نادى اجتماعى للعاملين بالوزارة وذلك على كورنيش النيل بالمعادى

صرح بهذا طارق محمد مصطفى الأمين العام للجنة النقابية للعاملين بوزارة الزراعة مشيرا إلى أن النادى الجديد سيضم بالإضافة إلى الملاعب قاعة أفراح و حديقة أطفال ، وكافيتريا على ضفاف النيل

وأوضح محمد شكرى سالم أمين صندوق اللجنة أن باب الاشتراك للمؤسسين قد افتتح من بداية الشهر الماضي، وقد تحددت قيمة الاشتراك العائلى لأول مرة بواقع رسم قيد قدره ٢٥٠ جنيها بالإضاف إلى الاشتراك السنوى للأسرة وقدره ٨٠ جنيها ، كما تحدد رسم القيد للفرد بمبلغ ٢٠٠ جنيه بالإضافة إلى الاشتراك السنوى للفرد وقدره ٥٠ جنيها

رسالة من شرم الشيخ بعد الحرب على العراق

حتى تستعيد السياحة مكانها

كان للحرب على العراق تأثيره السلبى على الحركة السياحية الوافدة .. من هنا فإن على وزارة السياحة أن تلعب دورا كبيرا وسريعا لتنشيط حركة السياحة الوافدة بعد انتهاء الحرب على العراق .. بهذا يطالب محمود عباس مدير شئون العاملين بفندق دروبيكانا بشرم الشيخ فى رسالته إلى "العمل" مشيرا إلى النشاط الإعلامى المكثف للوزير الدكتور ممدوح البلتاجى حيث أجرى خلال الأسبوع الأول من الشهر قبل الماضى عدة لقاءات مع ممثلى كبريات الصحف الدولية والعربية الأكثر انتشار .. ولكنه يرى - محمود عباس - أن الدور الأكبر والأهم فى هذه المرحلة يقع على عاتق أجهزة التسويق التى لابد أن تقوم بجهود واسعة النطاق وفتح أسواق جديدة للاستفادة من تنوع الجنسيات الوافدة ، تبعا لتنوع أهدافهم السياحية حيث تتميز مصر بتنوع مفردات الجذب السياحى فهى إلى جانب ماتزخر به من آثار فرعونية ورومانية وإغريقية وقبطية وإسلامية فإنها تمتلك أيضا أنماطا ومقاصد سياحية عديدة يتميز كل منها على حدة مثل السياحة الدينية والعلاجية والترفيهية والبيئية والمؤتمرات والسفارى والغطس.



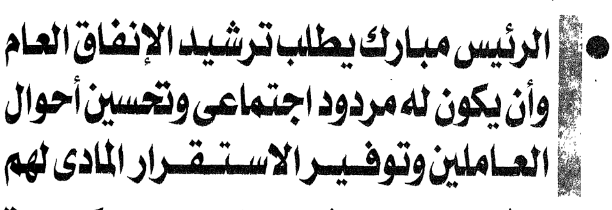
مديرية الأوقاف بدمياط .. وتعاون إيجابى مع اللجنة النقابية

عيدعلم الدين　　يسرى عبده

صرح النقابى يسرى عبده عبدالله رئيس اللجنة النقابية بمديرية الأوقاف بمحافظة دمياط أنها تعد من أكبر اللجان النقابية ، وقد تم تشكيل هيئة المكتب للدورة النقابيةالجديدة والتى ستستمرحتى عام ٢٠٠٦ من عشرة أعضاء حيث عين أحمدعبده السرى نائبا للرئيس ، ومحمود طة سالم أمينا عاما ، محمد السعيد رحمه أمينا للصندوق ، محمد الشربينى مساعدالأمين العام ، رفعت مسعد مساعدالأمين الصندوق ، والزملاء محمدرأفت ومحمدعوض ومحمد شلبى وأسامة طه والسعيد البغدادى أعضاء ، ويعمل الجميع منذ بدء تشكيل اللجنةعلى خدمة أعضائها الذين أولوهم كل الثقة وأشاد فى حديث لـ"العمل" بالتعاون الايجابى الذى تلقاه اللجنة من الاستاذ عيدعلى علم الدين مدير عام المديرية، مشيرا إلى دعمه الدائم للجنه لمواصة مسيرتها

الميزانية الجديدة

بين متطلبات المواطن المصرى ودعم الاقتصاد الوطنى



• الرئيس مبارك يطلب ترشيد الإنفاق العام وأن يكون له مردود اجتماعى وتحسين أحوال العاملين وتوفير الاستقرار المادى لهم

مجلس الشورى يحذر من لجوء الحكومة للقروض لتغطية العجز فى الميزانية

كتب -عبد الوهاب محجوب:

مع بداية شهر يوليو ٢٠٠٣ يبدأ العمل بمشروع الموازنة الجديدة للدولة بعد أن أقرها السيد رئيس الجمهورية أصدر عددا من التوجيهات بشأن تنفيذها ووافق عليها مجلس الوزراء ومجلس الشورى ومجلس الشعب تمهيدا لإصدار القانون الخاص بها.

ولم يأت مشروع الميزانية من فراغ بل كان محل مناقشات مستفيضة من جانب القيادة السياسية للدولة والمجالس التنفيذية والتشريعية ممثلة فى الحزب الوطنى ومجلس الوزراء ومجلسى الشعب والشورى.

الرئيس وتوجيهاته

ولأن الاقتصاد المصرى يواجه ظروفا صعبة بسبب الحرب على العراق وتأثر قطاعات كثيرة فى الدولة بتداعيات هذه الحرب فقد حرص الرئيس مبارك على متابعة الموقف ، وكان واضحا كل الوضوح فى توجيهاته للحكومة عند استعراضه لمشروع الميزانية قبل إحالته لمجلس الشعب .

حرص الرئيس أن يؤكد على عدة مبادئ فى مقدمتها تحقيق فاعلية الإنفاق العام وترشيده وأن الهدف الذى ينبغى أن تسعى إليه الأولويات التى يحققها الإنفاق أن يكون له مردود اجتماعى واقتصادى وتحسين أحوال العاملين وتوفير متطلباتهم من الأجور والمرتبات مع استمرار تقرير العلاوة الخاصة بواقع ١٠٪ من مرتباتهم الأساسية والحفاظ على الاعتمادات اللازمة لتوفير الدعم المباشر اللازم لتوفير السلع التموينية وتأكيد الدور الاجتماعى للدولة الذى يتمثل فى الالتزام بالحق الأصيل للمواطن المصرى بتوفير الاعتمادات اللازمة للتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية إلى جانب دعم مباشر ومساند لنظم المعاشات رغم أن هذا يستوعب ٤٠٪ من الموارد العامة للدولة وتدبير الاعتمادات الاستثمارية اللازمة للبنية الأساسية وإعطاء أولوية لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى والإسكان والطرق والكبارى وغيرها وإعطاء أولوية لمشروعات محافظات جنوب مصر.

مجلس الوزراء وترشيد الإنفاق

وتنفيذا لتوجيهات الرئيس مبارك ناقش مجلس الوزراء المشروع الجديد للموازنة وأقر عددا من المبادئ فى مقدمتها تحقيق فاعلية الإنفاق العام وترشيده بما يتفق مع طبيعة المرحلة الحالية .. وفى هذا الصدد قرر مجلس الوزراء خفض اعتمادات البعثات الخارجية سواء كانت سفارات أو قنصليات أو مكاتب فنية ثقافية أو عمالية أو إعلامية أو سياسية بنسبة ٢٥٪ اعتبارا من موازنة ٢٠٠٠/٢٠٠٤.

وإعادة هيكلة التمثيل المصرى فى الخارج لمختلف القطاعات لتحقيق مزيد من الفاعلية والترشيد فى الإنفاق بالنسبة للتمثيل الخارجى لوزارات الزراعة والإعلام والخارجية والتجارة الخارجية والسياحة والقوى العاملة والهجرة والتعليم العالى والصحة والسكان والدفاع .

وقرر مجلس الوزراء تكليف جميع الوزارات بتنفيذ هذا الخفض وإعادة وضع الأولويات والتوزيع الجغرافى بما يحقق مصلحة مصر مع الالتزام بترشيد الإنفاق.

والوفاء بالتزام الدولة بتوفير فرص العمل وتشغيل الشباب سواء بسد نقص احتياجات الوزارات الناتج عن الإحالة للمعاش أو الاحتياجات اللازمة للتعليم والصحة بدون أعباء جديدة إلى جانب ماتوفره المشروعات الاستثمارية من فرص عمل.

وأكد مجلس الوزراء الالتزام بحظر إنفاق أى مصروف خارج الموازنة ، كما أكد رئيس الوزراء أن تنفيذ أى مشروع استثمارى لابد أن تسبقه دراسة جدوى متكاملة له وأن تنشئ كل وزارة كيانا لدراسة الجدوى وأنه لن يتم الموافقة على أى مشروع إلا بعد عرض دراسة الجدوى على مجلس الوزراء.

لارسوم إضافية

كما أكد مجلس الوزراء على المبادئ التى تم الالتزام بها لتدبير الموارد العامة ، مؤكدا على أهمية التحصيل الفعلى للضرائب العامة وضرائب المبيعات والرسوم الجمركية ، وعدم فرض أية ضرائب جديدة على المواطن تخفيفا عنهم وهو ما أكده الرئيس مبارك.

وأكد المجلس أيضا أهمية تطوير الإدارتين الضريبية والجمركية ، كما أكد على ثبات حجم الدين الخارجي مما يعد مؤشرا إيجابيا للغاية.

ملامح الميزانية الجديدة

ومع بداية مناقشة مشروع الميزانية أمام مجلس الشعب أعلن **الدكتور مدحت حسانين وزير المالية** فى بيان هام بمجلس الشعب أهم الملامح الرئيسية لمشروع الموازنة الجديدة فأكد : أن مشروع الموازنة الجديدة يضمن ١.١مليار جنيه لتشغيل الشباب وتوفير فرص عمل جديدة لهم حيث يتم تعيين ١٥٠ ألف خريج جديد فى الحكومة بتكلفة ٤٠٠مليون جنيه وتدريب وتأهيل الشباب على الحرف المنتجة وخصص له ٢٠٠مليون جنيه والإقراض الشعبى لتمويل المشروعات الصغيرة خصص له ٥٠٠ مليون جنيه.

وأوضح الوزير فى بيانه أمام مجلس الشعب أن الموازنة الجديدة خصصت٦٣.١ مليار جنيه للمتطلبات الأساسية للمواطن من تعليم وصحة ودعم ومساهمة فى نظم التأمين ، حيث خصص ٢٣.٢ مليار جنيه للتعليم و٨.٢ مليار جنيه للصحة و ٨ مليارات للدعم المباشر و١٨.٢مليار جنيه مساندة لنظم التأمين والمعاشات و٤.٢ مليار جنيه للخدمات الثقافية والرعاية البدنية والاجتماعية.

الأجور

وقال د.حسانين إن حجم الأجور فى الموازنة الجديدة بلغ ٣٨.٤مليار جنيه مقابل ٣٤.٨ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وكان حجم الأجور فى موازنة ٨٣/٨٤ نحو ٢.٨مليار جنيه وهذا يعنى زيادة الأجور بمعدل ١٣٧٤٪ وقد بلغ حجم العلاوات الخاصة التى تم ضمها للمرتبات ٢٠٠٪ من المرتب الأساسى منذ عام ٨٧/٨٨.

أضاف أن زيادة الأجور يستفيد منها ٥.٥ مليون موظف تبلغ جملة أجورهم الأساسية ١٠.٧مليار جنيه مقابل ١٢.٢ مليار جنيه للمكافات والبدلات .

و٤.٣ مليار جنيه للمزايا التأمينية .

و٩.٤مليار جنيه للمزايا النقدية والعينية وتشمل العلاوات الخاصة .

و١.٨ مليار جنيه للعلاوة الخاصة الجديدة للموظفين مقابل ١.٢ مليار جنيه لزيادة المعاشات بمقدار هذه العلاوة.

وسيتم خصم العلاوة الخاصة فى عام ٩٨/٩٩ إلى المرتب الأساسى فى أول يوليو القادم وتقدر أعباؤها بـ ٦٠٠مليون جنيه وتم تخصيص ٣.٤مليار جنيه للعلاوات الدورية والتشجيعية

التأمين والمعاشات

قال الوزير : إن الأجور تمثل ٢٤.٣٪ من حجم الموازنة وبالنسبة لنظم التأمين والمعاشات فإن الموازنة تتحمل ١٨.٢مليار جنيه منها ١٣.٨مليار جنيه لأصحاب المعاشات الذين لايعملون بالحكومة ، وبذلك تتحمل الخزانة العامة أكثر من ٧٠٪ من موارد صناديق التأمين والمعاشات .

حجم الميزانية

وأعلن وزير المالية أن حجم الإنفاق العام فى مشروع الموازنة يقدر بنحو ١٥٩.٦مليار جنيه مقابل ١٤٣ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بزيادة قدرها ١٥.٦ مليار جنيه – أى بنسبة زيادة ١٠.٩٪.

وقال حسانين : إن الموازنة الجديدة توفر متطلبات العاملين من الأجور والمرتبات وتحسين أحوالهم المعيشية ومساهمة الدولة ودعمها لنظم التأمين والمعاشات والدعم المباشر للسلع والخدمات الرئيسية وتوفير الاعتمادات اللازمة لخدمة الدين العام فضلا عن الاستثمارات العامة فى إطار التنمية الاقتصادية الشاملة ومستلزمات التشغيل والصيانة والوفاء بمتطلبات القوات المسلحة والأمن الداخلى ومساندة الهيئات الاقتصادية وتوفير التمويل اللازم لها لتحسين هياكلها التحويلية .

أهداف رئيسية

وأضاف وزير المالية أن الموازنة الجديدة تحتوى على عدة أهداف رئيسية وهى : تنفيذ وتحقيق برامج الحكومة والالتزام بتحقيق الأهداف الاجتماعية للدولة ورعاية محدودى الدخل وتحقيق فاعلية الإنفاق العام وترشيده وتنمية الموارد العامة لتوفير احتياجاتنا والحد من عجز الموازنة وتخفيض الدين العام.

وأوضح أن الموازنة تهدف كذلك إلى إدارة المخزون الحكومى بشكل فاعل وتقليل الفاقد والتالف وإعادة هيكلة الدين العام وتخفيض تكاليفه ورفع معدلات التنمية وترشيد الاستيراد وتنمية الصادرات بهدف إصلاح الميزان التجاري.

الحرص على زيادة الصادرات

وتعكس أرقام الموازنة الجديدة حرص الدولة الدائم على زيادة الصادرات المصرية للخارج وفتح أسواق جديدة لها مع تفعيل شعار الرئيس مبارك بأن قضية الصادرات تمثل حياة أو موتا بالنسبة لمصر إلى جانب الحد من الاستيراد خاصة الترفيهى منه ، وقصره على الاحتياجات الضرورية وذلك فى محاولة لزيادة موارد مصر من النقد الأجنبى وعلاج الخلل المزمن فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى لمعرض العالم الخارجي.

ويؤكد الدكتور مدحت حسانين وزير المالية على أن الدولة ستبدأ فى التطبيق التدريجى لموازنة البرامج والأداء فى قطاعات ووزارات مختلفة لتحقيق فاعلية النفقة والاستفادة الكاملة من المصروفات التى تحققها بحيث يكون مردود تلك النفقات الاقتصادى والاجتماعى عاليا ليستشعره جميع المواطنين إلى جانب الحفاظ على موارد الدولة وثرواتها وتطوير دور الرقابة المالية على الإنفاق العام مع توفير الاهتمام الكامل بالصيانة ومتطلباتها وضمان استمرارية التشغيل دون اعطال أو اختناقات .

وأوضح أن الموازنة تنطوى كذلك على تنفيذ حملة وطنية متكاملة نحو التطوير والتحديث ونحو اتباع أفضل ما ينتجه التقدم العلمى والتكنولوجى فى الصناعة والزراعة والخدمات والتحول الهيكلى إلى اقتصاد سوق متوازن بين الموارد والاستخدامات مع مواجهة المشكلة السكانية بكل حسم.

القضية السكانية مشكلة المشاكل

وأكد وزير المالية فى هذا الصدد أن القضية السكانية مازالت تبرز كأحد القضايا الرئيسية التى لم تحرز التقدم المرجو منها فقد زاد عدد السكان من ٤٤ مليون نسمة عام ١٩٨١ إلى نحو ٦٩.٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٣ وحذر من أنه مع استمرار هذه الزيادة فإنها ستلتهم كل جهود التنمية .

المشروعات الصغيرة

وأكد الدكتور مدحت حسانين وزير المالية

ضرورة مواجهة مشكلة البطالة واتخاذ خطوات أكثر فاعلية لتشجيع الاستثمار والقضاء على كافة معوقاته البيروقراطية والاستفادة من الطاقات المعطلة فى مشروعات صغيرة متميزة تكنولوجيا تتناسب واحتياجات السوق العالمية.

ودعا إلى التصدى للآثار الناتجة عن جهود الإصلاح الاقتصادى الأمر الذى يستتبع الاستمرار فى الدعم بشقيه المباشر وغير المباشر ومواجهة ارتفاع الأسعار ومكافحة الفقر والحدمن نسبة البطالة وتوجيه عناية أكبر لتوفير الإسكان الاقتصادى لمحدودى الدخل.

وقال إننا مستمرون فى تنفيذ توجيهات الرئيس مبارك نحو العدالة الاجتماعية وضمان حماية محدودى الدخل من تقلبات السوق وإرساء بنية أساسية قوية وحديثة تنتشر فى أرجاء مصر تقوم عليها دعائم وصناعات عديدة متطورة تزيد من صادراتنا وتوفير المزيد من فرص العمل.

اهتمامات عشرة لصالح المواطنين

وقال وزير المالية إن الحكومة مشغولة باهتمامات عشرة رئيسية لصالح المواطنين. تضمنتها الموازنة الجديدة منها زيادة الدخول للأسر محدودة الدخل والأقل من المتوسط وذلك بإيجاد برنامج يساعد الأسر على زيادة دخلها من خلال العمل والإنتاج ويغطى هذا البرنامج ٤٥٨٠ قرية بتكلفة قدرها ٢٥٠ مليون جنيه .

وأضاف أن الجهود تتكاتف لتوفير أكبر عدد من فرص العمل سنويا فى حدود مابين ٥٥٠ ألف إلى ٦٠٠ ألف فرصة عمل منها مابين ١٢٠-١٥٠ألف فرصة عمل بالحكومة . . مؤكدا أن الحكومة لاتفرق بين الذكور والإناث فى تولى الوظائف وأن نصف الوظائف المطلوبة ستكون فى القرى المصرية .

الإبقاء علي الدعم

وأعلن حسانين التزام الحكومة بالإبقاء على دعم السلع والخدمات المدعومة حاليا ويشمل ذلك استمرار الدعم بالنسبة للسلع الغذائية الأساسية والأدوية الاستراتيجية ولبن الأطفال ودعم النقل العام والإسكان الاقتصادى والتعاونى ودعم البوتاجاز والشرائح الأولى للكهرباء والمياه والغاز الطبيعي.

الوقاية من الأمراض

وقال إن من اهتمامات الحكومة أيضا تنفيذ الحملة القومية للوقاية من الأمراض وتوفير الخدمات الطبية المتكاملة فى مجمعات صحية تحسن استقبال الفقراء ومحدودى الدخل وتوفير العلاج على نفقة الدولة مع توسيع تكلفة التأمين الصحى فضلا عن التوسع فى خدمات النقل فى المدن والارتقاء بمستوى الخدمة الرئيسية تيسير خطوط منتظمة من الضواحى والمجتمعات الجديدة مع تدعيم تكاليف الانتقال للطلاب والعمال والموظفين.

حجم الدين العام المحلى

وقال الدكتورحسانين إن حجم الدين العام المحلى الحكومى ٢٢١.٢مليار جنيه بنسبة ٥٨.٣٪ وهو فى الحدود الآتية ويتركز فى ١١٣.٨ مليار جنيه لأذون الخزانة و١٣ مليارا للسندات على الخزانة المصرية و٥٤.٤ مليار جنيه لصكوك وسندات البنك المركزى .

كما يبلغ حجم الدين العام الخارجى ٢٨.٦ مليار دولار ديونا حكومية .

وتبلغ خدمة الدين العام المحلى والخارجى ٤٥.٤ مليار جنيه فى الموازنة الجديدة مقابل ٣٨.٢مليار جنيه فى موازنة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

بالنسبة للدين المحلى تبلغ الفوائد المستحق سدادها ٣٠ مليار جنيه والأقساط ٨.٤مليار جنيه والدين الخارجى فوائده ٢.١ مليار جنيه والأقساط ٣.٨ مليار جنيه.

توصيات هامة لمجلس الشورى

وخلال مناقشة مشروعى الميزانية والخطة الجديدة فى مجلس الشورى ظهرت مجموعة من الملاحظات تضمنها تقرير اللجنة الاقتصادية بالمجلس فى مقدمتها أن استمرار زيادة النفقات العامة بمعدلات أكبر من معدل الزيادة فى الموارد المتاحة كان السبب الرئيسى وراء اطراد زيادة العجز والذى يتمثل بنحو ١٠.٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

خطأ فادح

وحذر التقرير من أن اعتماد الحكومة إلى حد كبير عند تغطية هذا العجز على القروض سوف يؤدى بالضرورة إلى تفاقم مشكلة أعباء خدمة الدين العام بشقيه المحلى والخارجى والذى وصل إلى نحو ٤٥.٤ مليار جنيه .

وأكد تقرير اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى أنه لتحقيق زيادة فى الموارد العامة يتعين مكافحة التهريب والتهرب الجمركى ومصادرة أموال كل تجار المخدرات وإلزام أصحاب المهن الحرة بإعطاء كل من يتعاملون معهم إيصالات بالمبالغ التى يتقاضونها منهم مع حصر دقيق للمصانع والأنشطة غير المرخصة وإعادة تنظيمها وتطويرها وتحسين درجة جودة إنتاجها .

وطالب التقرير بسرعة التخلص من المخزون الراكد والذى يقدر بنحو ٥٠ مليون جنيه واتخاذ إجراءات جادة لتشغيل المتأخرات المستحقة للحكومة والحد من زيادة هذه المتأخرات فى المستقبل والتى بلغت ٣٨.٦ مليار جنيه فى أول يونيو ٢٠٠١.

وأشار التقرير إلى أن الدعم المباشر للسلع الرئيسية فى مشروع الموازنة يقدر بنحو ٨مليارات جنيه بزيادة قدرها ١٠٣ مليارات جنيه من الموازنة السابقة فضلا عن الدعم غير المباشر الذى يقدر بنحو ١٦.٧ مليار جنيه.

ودعت اللجنة إلى إعادة النظر فى الإجراءات التى تكفل وصول الدعم إلى مستحقيه الحقيقيين والعمل بجدية على خفض الدعم غير المباشر ودراسة فكرة إلغاء الدعم العينى والاستعاضة عنه بالدعم النقدى.

الخلل فى الهيئات الاقتصادية

وحذر تقرير اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى من أن استمرار تفاقم أوضاع الهيئات الاقتصادية سوف يسهم فى الاختلالات التى تقترف بالموازنة العامة للدولة .

وطالبت اللجنة الحكومة بأن تسرع فى الخلاص من مشكلات المخزون الراكد والطاقات المعطلة وترشيد الإنفاق الحكومى الذى أدى إلى إهدار موارد الدولة .

زيادة دخل الأسرة المصرية

وأعلن الدكتور مدحت حسانين وزير المالية أمام المجلس أن الحكومة تهدف إلى زيادة دخل الأسرة المصرية فى الريف المصرى بدعم المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل جديدة فى الحكومة إلى جانب الالتزام باستمرار دعم السلع الأساسية والنقل العام والإسكان والبوتاجاز والكهرباء والمياه والغاز الطبيعى.

وأكد حسانين على توفير الخدمات الصحية المجانية والتوسع فى النقل الداخلى وتدعيم تكاليف الانتقال للعمال والطلاب والموظفين والانتهاء من الكبارى والمحاور التى تختصر الزمن مع استكمال المدارس وتوفير اللازم منها وتعميم نظام اليوم الكامل وتحقيق الاستيعاب لكل الأطفال.

وشدد وزير المالية على اهتمام المزارعين وجدولة ديونهم لدى بنك التنمية والائتمان الزراعى والتصالح مع المزارعين فى كل القضايا ورفع أسعار توريد قصب السكر واستلام ماتبقى من قمح وقطن بالأسعار العالمية.

وأكد أن قانون الضرائب الجديد سوف يقضى على التقدير الجزافى مما ينهى المشاكل بعد إنشاء المركز النموذجى للضرائب.

وأعلن الدكتور عثمان محمد عثمان وزير التخطيط أن الخطة تستهدف تحقيق النماء الاقتصادى وتحسين مستوى المعيشة وقال إن إجمالى الخطة الاستثمارية يصل إلى نحو ٧٠ مليار جنيه .

وأضاف : أن الخطة تستهدف الوصول بمعدل

النمو الحقيقى إلى ٣٪ وزيادة الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية إلى ٤٣٦ مليار جنيه وزيادة عدد المشتغلين بنحو من ٥٥٠ ألف إلى ٦٠ ألف منها ١٥٠ ألف فرصة عمل جديدة بالأجهزة الحكومية والعامة والوصول بمعدل نمو الاستثمارات إلى ١٦.١٪ من الناتج المحلى الإجمالى والذى يصل معدل الادخار إلى ١٣.١ من الناتج المحلي.

وأعلن أن مصر تملك قاعدة إنتاجية قوية تقدر قيمة أصولها بما يجاوز ٢٠٠٠مليار جنيه تحقق إنتاجا سنويا يبلغ أكثر من ٦٣٥مليار جنيه يولد قيمة مضافة إجمالية تزيد على ٤٠٠مليار جنيه.

وأكد وزير التخطيط أن الاقتصاد المصرى يتمتع بقدر غير منقوص من التوازن والاستقرار فمعدل التضخم متواضع نسبيا وعجز الموازنة العامة وعبء الدين العام لازال فى الحدود الآمنة.

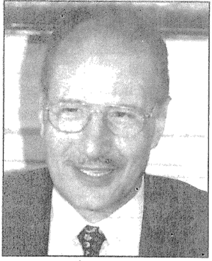
وطالب الدكتور على مصطفى عضو المجلس بسرعة إعداد قانون الضرائب حتى تتسع القاعدة الضريبية ويقل أو ينتهى التهرب الضريبى . . وحذرمن تزايد أعباء خدمة الدين سنة بعد أخرى والتى تلتهم ثلث إيرادات الدولة.

ودعا إلى تحويل الهيئات الاقتصادية إلى شركات قابضة وترشيد الإنفاق.

الإنفاق العام ومطالب المجتمع

ومع بداية مناقشة مجلس الشعب لمشروع الميزانية ٢٠٠٣/٢٠٠٤م استعرض المهندس أحمد عز رئيس لجنة الخطة والموازنة بالمجلس تقرير اللجنة فأكد أن المشروع الحالى للموازنة يحتاج إلى دعم مالى واضح حتى تستطيع الموازنة أن تقوم بالدور الذى يطالبها به المجتمع من المحافظة على أصوله ومن المشاركة فى دعم النمو خاصة أن الإنفاق العام الحالى مازال قاصرا عن تحقيق هذه المطالب والطموحات ، وأضاف أنه فى ظل المستوى الحالى من الموارد التى تتاح للإنفاق العام فإنه قد يصعب تحقيق مطالب المجتمع . وقال إن الأمر فى حاجة إلى أن يعيد المجتمع النظر فى الأولويات وتنظيمها على نحو يعظم العائد من الموارد المتاحة وفى هذا السياق فإن ترتيب الأولويات داخل المجتمع يعد عملا شاقا.

وأضاف قائلا: إنه فى الوقت الذى فاق الإنفاق العام فى الموازنة الحالية التمويل المتاح بما يقارب ٢٧.٧ مليار جنيه فإن هناك اتجاها تاريخيا واضحا لاستقرار هذا الأمر وتحويله إلى ظاهرة فى الموازنة ، مما يشير إلى استقرار مفهوم قصور الإيرادات العامة بمستوياتها الحالية عن الوفاء بالمطالب العامة للمجتمع ، مشيرا إلى أن الموارد العامة لم تستطع حتى



د. مدحت حسانين

وزير المالية يعلن:

• الأجور زادت ١٣٧٤٪ خلال عشرين عاما

• ٦٠٠ ألف فرصة عمل جديدة ورفع الادخار إلى ١٣,١٪

• ٥,٥ مليون عامل وموظف يستفيدون من زيادة الأجور والمرتبات

• جملة الأجور ارتفع من ٧,١مليار عام ٩١/٩٠ إلى ٣٨,٩ مليار جنيه.

• ٨ مليارات جنيه للدعم وجدولة ديون الزراعة

• مصر قاعدة إنتاجية قوية تقدر قيمة أصولها بـ٢٠٠٠ مليار جنيه

الآن تغطية تكلفة البرامج الضرورية بكامل قيمتها ، وبالتالى لم تستطع الموازنة أن توفر أكثر من ١٠مليارات جنيه لاستثمارات التنمية بنسبة ٦٪ من إجمالى الإنفاق العام ، وهذا أمر يتطلب دراسة متأنية خاصة أن الدولة تسعى لتمويله فى موازنتها من خلال زيادة الدين العام بالرغم من الآثار السلبية المترتبة عليه ومايصاحبه من مردود سلبى على معدلات النمو فى المستقبل.

وطالب أحمد عز نواب الشعب بالإسهام فى دراسة تلك القضية على نحو سريع نظرا لأهميتها واقتراح السبل لزيادة الموارد العامة على نحو يمكن الموازنة العامة للدولة من الاستمرار فى الوفاء باحتياجات المجتمع الأساسية وعلى نحو يخفف الآثار السلبية المحتملة لزيادة المديونية .

أقساط الديون

وتناول المهندس أحمد عز قضية الدين العام الداخلى والخارجى وأقساط الديون وفوائدها وآثارها السلبية على الاقتصاد الوطنى فقال إن إجمالى الدين العام الحكومى فى مصر حتى ٢٠٠٢/٦/٣٠ بلغ ٢٧٠ مليار جنيه بخلاف دين الهيئات العامة الاقتصادية والذى بلغ ٥٥.٣ مليار جنيه.

وقال إن مشروع موازنة السنة المالية الجديدة تضمن تخصيص مبلغ ٤٥.٤ مليار جنيه من إجمالى الموازنة لخدمة أعباء الدين الداخلى والخارجى فى شكل أقساط وفوائد مقابل ٣٨.٢مليار جنيه فى الموازنة السابقة وقال إن أعباء خدمة الدين تستقطع ٢٨.٦٪ من حجم الإنفاق العام.

وأشار أحمد عز إلى أن الدين المحلى يوازى مايعادل ٥٨.٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى حتى ٢٠٠٢/٦/٣٠.

حيث يبلغ الآن ٢٧٢ مليار جنيه مقابل ٢٩٤.٨ مليار عام ٢٠٠١ بزيادة قدرها ٢٦.٤مليار وقال إن الدين العام المحلى عبارة عن ديون بنك الاستثمار القومى وتبلغ ١١٣.٨مليار جنيه و٤٠ مليارا أذونا على الخزانة و١٣ مليارا سندات و٥٤.٤صكوكا ، وسندات للبنك المركزى وأن الموازنة الجديدة تتضمن تخصيص مبلغ ٣٨.٤مليار جنيه لاعتبار الدين مقابل ٣٣ مليار فى الموازنة السابقة.

وأشار إلى أن أسعار الفائدة على أذون الخزانة قد ارتفعت من ٦٪ نهاية عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ١٥٪ بعد إجراءات يناير ٢٠٠٣ الخاصة بتحرير سعر الصرف وإن كانت تلك الفائدة قد استقرت الآن .

البعد الاجتماعي

وأشار السيد حسين مجاور ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى حرص الحكومة على تعميق البعد الاجتماعى والوفاء بكل ما التزمت به وقطعته على نفسها من وعود وطالب باعادة النظر فى الإجراءات التى تكفل وصول الدعم لمستحقيه الحقيقيين وبزيادة الاعتمادات المخصصة للعلاج على نفقة الدولة وتحسين الخدمة بمستشفيات التأمين الصحى ومد مظلة هذا التأمين لباقى المواطنين المحرومين وتوفير الأدوية الأساسية وبالأسعار المناسبة وخاصة لمرضى السكر والقلب.

وحث على توفير الاعتمادات المالية فى مجال التعليم لمواجهة عودة الصف السادس الابتدائى وتحقيق عودة نظام الفترة الواحدة وعلى اتباع

سياسة تشجيع وحفز الصادرات ودعم ومساندة المزارعين وجدولة الديون المستحقة عليهم ورفع أسعار استلام قصب السكر والبنجر مع إصلاح أوضاع الهيئات الاقتصادية.

وطالب بعلاج مشكلة العجز فى الموازنة البالغ ٣٠ مليار جنيه بعد استبعاد الأقساط من القروض المحلية والخارجية والعمل على تحجيم الدين العام المحلى البالغ ٢٢١.٢مليار جنيه والخارجى البالغ ٢٨ مليار دولار خشية تجاوزه الحدود الآمنة.

وذكر أهمية تعميق الاعتماد على الذات لتنمية موارد الدولة وتحصيل المتأخرات الحكومية وغيرها من المستحقات ومكافحة التهرب الضريبى والجمركى وترشيد الإنفاق العام وإعادة هيكلة الدين العام وتشجيع الاستثمارات الأجنبية التى تؤدى إلى جلب تكنولوجيات جديدة فى الإنتاج.

وانتهى إلى موافقته على مشروعى الخطة والموازنة للسنة المالية الجديدة ودعا كل أعضاء المجلس إلى الموافقة عليهما.

أمر مخيف

وتحدث السيد خالد محى الدين ممثل حزب التجمع بالمجلس عن مشروعى الخطة والموازنة مؤكدا أن ارتفاع حجم الدين فى الموازنة البالغ ٤٥ مليار جنيه يعد أمرا مخيفا ويؤثر بشكل كبير على مستويات الدخول وأسعار السلع والخدمات ولا يعد فى الحدود الآمنة للبلاد.

وأشار إلى أن ناتج النمو القومى متواضع ولا يجاوز ٣٪ والمطلوب زيادة هذه النسبة إلى المستويات العالمية وكذلك طالب بزيادة معدل الادخار إلى حوالى ٢٨ ٪ بدلا من ١٦٪ حاليا أسوة ببعض الدول المماثلة لمصر كالهند وغيرها.

ودعا إلى ضرورة تنظيم قطاع الضرائب ومكافحة أعمال التهرب الضريبى والجمركى وكذلك إلى ضرورة عدم الاعتماد الكامل لأموال التأمينات والمعاشات على ما تقدمه الموازنة والاعتماد على أموال الصناديق حتى لاتكون تلك الأموال تحت رحمة الموازنة.

وفى ختام كلمته أعلن رفضه لمشروعى الخطة والموازنة للعام المالى الجديد.

إعادة النظر فى الإعفاءات الضريبية

ودعا السيد منير فخرى عبد النور ممثل الهيئة البرلمانية لحزب الوفد إلى إعادة النظر فى سياسة الإعفاءات الضريبية فى إطار إصلاح ضريبى شامل يستهدف زيادة موارد الدولة من خلال تخفيض أسعار الضريبة على الأرباح والدخول لتوسيع قاعدة المجتمع الضريبى وكذلك إعادة النظر فى أسلوب توزيع الدعم المباشر كى يصل إلى مستحقيه دون سواهم بحيث يقتصر بيع السلع بأسعار مدعمة على محدود الدخل فقط.

وطالب فى كلمته حول تعقيب الوفد على الموازنة العامة والخطة للعام المالى الجديد ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بإعادة النظر فى سياسة تسعير الخدمات العامة بهدف إصلاح الخلل المزمن الكبير فى موازنات الهيئات الاقتصادية مع مراعاة ظروف محدودى الدخل والعمل على فصل الأهداف الاجتماعية عن الأهداف الاقتصادية لكل هيئة من الهيئات الاقتصادية مع تمويل الشق الاجتماعى فى صورة دعم مباشر.

وحث على ترشيد الإنفاق العام والكف عن الصرف غير المبرر على المبانى والإنشاءات والاستهلاك المظهرى والتصرف فى الأصول غير المستغلة من المبانى والأراضى المملوكة للدولة لتخفيض الدين العام وكذلك على رفع معدل الادخار لخلق أوعية ادخارية جديدة وتنمية قطاع التأمين بأشكاله المختلفة وعلى خلق مناخ جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة بحيث لاتقل استثماراتنا عن ٢٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى لتحقيق نسبة نمو تقترب من ٦٪ سنويا.

وأكد فخرى على أهمية تنمية الصادرات المصرية والاهتمام بالمشروعات الإنتاجية التصديرية وبجودة إنتاجها وتوفير الدعم اللازم لها والقضاء على البيروقراطية المعرقلة وإصلاح نظم المعاشات بمايكفل سلامة هياكلها.

وعقب السيد كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى على مادعا إليه ممثل حزب الوفد من أهمية إجراء حوار وطنى بين مختلف الأحزاب للاتفاق على قضايا معينة وقال أن الحكومة ترحب بإجراء مثل هذا الحوار من أجل إقرار قضايا معينة مثل القضايا الاقتصادية والاجتماعية وأن يكون للحوار جدول أعمال محدد.

لا مساس بالدعم

وحذر الدكتور زكريا عزمى من التعرض للدعم المقدم للسلع الأساسية للمواطنين أو فرض ضرائب جديدة أو زيادة أسعار الخدمات والمرافق وذلك من أجل زيادة موارد الدولة المالية ودعا إلى بحث وسائل جديدة لزيادة تلك الموارد.

وأكد على أهمية اتباع سياسة ترشيد الإنفاق ومنع مظاهر البذخ والإسراف فى أجهزة الدولة مثل انتشار آلاف من أجهزة الحاسب الآلى بالمدارس دون الاستفادة منها أو إنشاء مشروعات فى كافة المحافظات دون استكمالها ووجود آلاف من المستشارين والخبراء فى الدولة ويحصلون على ملايين الجنيهات دون مقابل وكذلك مثل الإسراف فى تجهيز بعض مكاتب المحافظين ومعاونيهم مثل محافظة الشرقية.

وحث على أهمية حل مشكلة البطالة والعمل المؤقت مؤكدا أنها قنبلة تؤرق الدولة والمواطنين ولابد من توفير فرص عمل حقيقية لهؤلاء العاطلين وعلى تخفيف حدة الدين العام الداخلى والابتعاد بشكل كامل عن أموال التأمينات وأصحاب المعاشات.

لابد من مواجهة أعباء الديون

وتحدث المستشار منصور عامر -وطنى- على الخطة والموازنة، وطالب بمواجهة أعباء الديون والمشاكل التى تعانى من هذه الأعباء وضرورة إدارة سياسة الدعم بشكل سليم وإعادة توزيعه ليس بهدف الغائه ولكن لتحسين صور توزيعه والعمل على تشجيع القطاع الخاص للدخول فى مشروعات المرافق والخدمات للتخفيف من الأعباء الحكومية وتوفير فرص عمل جديدة أمام العاطلين.

وقلل الدكتور مدحت حسانين وزير المالية من مشكلة الدين العام المحلى وقال: إنه محسوب بطريقة معينة وأن الحساب الإحصائى له قد ضخمه على غير ذى حق وذلك بعد إضافة ديون الهيئات الاقتصادية لهذا الدين رغم أن الدولة تتحمل ٢.٥مليار جنيه فقط من إجمالى ديونها البالغة ٤٣مليار جنيه وأن تلك الهيئات قادرة على سداد مديونياتها.

وطالب بعدم إضافة ديون بنك الاستثمار القومى للدين العام المحلى نظرا لقيامه بتوفير مستحقات الهيئات الاقتصادية وكذلك قيمة مساهمة الموازنة لأموال التأمينات والمعاشات بنسبة ٧٠٪ وأن إجمالى مساهمة الخزانة لصناديق المعاشات بحوالى ١٥ مليار جنيه وأن قيمة حصة العاملين ٣.٤مليار جنيه.

وذكر أن الخزانة تتحمل نفقات باهظة فى مسألة التأمين الشامل بحيث يدفع المستفيد جنيها واحدا ويحصل على ٨٠جنيها معاشا شهريا بالإضافة إلى مساهمة الخزانة لمعاش السادات بقيمة ٦٨.٥جنيه دون أى مساهمات من المواطنين علاوة على التأمين على الشيخوخة والعجز والوفاة مؤكدا أن الخزانة العامة للدولة لن تتأخر عن هذه المساهمات وأن الموازنة ستواصل تمويل صناديق التأمينات وأصحاب المعاشات.

ونفى أن تكون الموازنة قد تجاوزت مجالات

الإنفاق بأى حال من الأحوال .

تشجيع القطاع الخاص

وطالب العضو أحمد أبو زيد بالمزيد من تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وسرعة تقديم مشروع قانون الضريبة على مجلس الشعب وقال النائب أبو النجا المحرزى إن التصدير قضية حياة أو موت ولابد من تجديد الصناعة المصرية والاهتمام بالمنتجات المصرية حتى نصل إلى مانرجو إليه خلال السنوات القليلة القادمة.

وطالب النائب د.أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة بزيادة الدعم للفقراء ووضع سياسة خاصة لإيصال الدعم إلى مستحقيه مشيرا إلى أنه ليس من المعقول أن يصل الدعم إلى الأغنياء.

ترشيد الإنفاق الحكومى

كما ركزت مناقشات الأعضاء على ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومى وعدم استيراد أية سلع لها مثيل فى الإنتاج المصرى وفرض ضرائب على السلع الاستفزازية ومنع استيراد الثوم أو الفجل الصينى الذى يباع الكيلو منه بـ١٥ جنيها علاوة على غزو الملابس الصينية للأسواق والمنازل المصرية.

وحث الأعضاء على أهمية مواجهة العجز الصافى فى الموازنة هذا العام والبالغة ٢٧.٧مليار جنيه والبحث عن مصادر تمويل حقيقية دون فرض ضرائب جديدة أو زيادة أسعار السلع والخدمات والعمل على مواجهة أعمال التهرب الضريبى والجمركي.

وطالب الأعضاء بمواجهة الفساد فى المجتمع بالتخطيط السليم من أجل حل مشاكلنا المتعددة والعمل على ايجاد الوسائل الضرورية ليكون الدعم لمستحقيه الحقيقيين وعدم انفاقه على الأغنياء الذين يسيئون استخدام الدعم خاصة بالنسبة لرغيف الخبز والدقيق.

ونفى الدكتور مدحت حسانين وزير المالية قيامه بإبرام أى قروض خارجية خلال توليه المسئولية وأنه لم يجر اى تفاوض بشأن القروض وإنما وزارة التعاون الدولى هى التى تقوم بهذا التفاوض ممثلة لمصر ولحكومة مصر ومشيرا إلى أنه عند التوقيع على الاتفاقية لاتعتبر نافذة إلا إذا عرضت على مجلس الشعب وأقرها.

كما نفى أن يكون اى وزير قد أبرم قرضا، مؤكدا ضرورة عرض اى قرض على المجلس .

وكان النائب المستقل عادل عيد قد اتهم وزير المالية باستغلال التفويض الممنوح له فى أبواب الموازنة وعقد اتفاقيات بقروض كبيرة أدت فى النهاية إلى زيادة الدين الخارجى وطالب بأن يكون لرئيس الجمهورية فقط حق ابرام تلك الاتفاقيات دون وزير المالية.

بحث مشكلة الدين العام المحلى

ورفض السيد البدرى فرغلى -تجمع- القول بأن حجم الدين العام المحلى ٢٢١.٥ مليار جنيه فقط مؤكدا أن الدين الحقيقى ٥٠٠مليار جنيه سواء دين محلى داخلى أو دين خارجى منها ٣٥٠مليار جنيه دين داخلى و٢٨مليار دولار دين خارجي.

واعتبر هذا الدين أمرا خطيرا يجب مواجهته عن طريق تشكيل حكومة وطنية من كل الأحزاب للانفاق على سبل معينة للتصدى لهذا الدين وحتى لاترهق ثروات مصر ومواردها.

وتحدث عدد آخر من أعضاء الحزب الوطنى والوفد والمستقلين عن الخطة والموازنة مؤكدين على أهمية التصدى للإسراف الحكومى وضرورة ترشيد الإنفاق وحسن توزيع الدعم لمستحقيه الحقيقيين ومواجهة مشكلة البطالة وظاهرة الدروس الخصوصية وتقليل الاعتماد على الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

تحسين الخدمات للمواطنين

وفى نهاية المناقشات وافق مجلس الشعب على مشروع الموازنة العامة للدولة وقررت الحكومة زيادة حجم الإنفاق العام بنحو مليار جنيه ليكون ١٥٩.٦ مليار جنيه وتستخدم الزيادة فى تحسين الخدمة للمواطنين وتخفيف الأعباء عنهم.

كبرى الموازنات منذ ٢٠ عاما

وأعلن الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء فى ختام تعليقه على مناقشات أعضاء المجلس أن الدعم للسلع الأساسية للمواطنين سيستمر ولن يتم تخفيضه لأنه من الثوابت الأساسية من أجل تخفيف الأعباء وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين.

وقال رئيس الوزراء إن هذه الموازنة من كبرى الموازنات التى أعدت من عشرين عاما

وقال لابد لنا من البحث عن موارد جديدة لمشروعات التنمية لحل أزمة البطالة واستمرار الدعم للسلع والخدمات الأساسية للمواطنين وقد وجهنا جزءا كبيرا من مواردنا لإعادة التأهيل والتدريب وتوفير فرص عمل مباشرة للمواطنين والاستجابة لمطالب الجماهير لتنمية القرية المصرية وتوفير الخدمات اللازمة لها وتشمل الكهرباء ومياه الشرب والطرق المرصوفة وتحسين أحوال الموظفين والنهوض بالتعليم وتحسين العلاج الطبى ورفع المستوى الصحى وتحسين المعاشات وغيرها من الخدمات وسداد أعباء خدمة القروض وأقساطها لنحافظ على سمعتنا الدولية.

زيادة الدخل القومى

وأكد الدكتور عاطف عبيد أن موازنة هذا العام ذات علامات متميزة فى دعم التنمية لزيادة الدخل القومى والسيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة وعدم تخفيض العمالة فى الحكومة وإعادة تأهيل العمالة لمجالات إنتاجية والزيادة فى الأجور مرتبطة بالقدرة المالية على تحقيق الزيادة بنسبة وتناسب .

حديث الأرقام

أكد رئيس الوزراء أن نصيب الفرد فى مصر من الموازنة كل يوم ٢ ٦جنيه وأن الحكومة تقوم بخبز ٢٠٠مليون رغيف يوميا وهناك ٢٠ مليون طالب يتوجهون إلى المدرسة والجامعة صباح كل يوم من بينهم ١٥ مليونا قبل الجامعى و٥ ملايين فى التعليم الجامعي.

وقال رئيس الوزراء إن هناك ٣٤ مليون مواطن يترددون سنويا على المستشفيات الحكومية وهناك ثلاثة ملايين فدان تم استصلاحها بالإضافة إلى ٨ ملايين فدان قائمة بالفعل وكذلك هناك ٥.٥ مليون موظف يتوجهون إلى عملهم كل صباح ويحصلون على ٣٨ مليار جنيه سنويا بخلاف ١٤ مليار جنيه لأصحاب المعاشات ، وأن الحكومة تصرف ٤٢ مليون جنيه على دواوين الحكومة وأن هناك ٨ ملايين خط تليفونى فى مصر وأن الدعم فى مصر بلغ ١٢ مليار جنيه مخصص لخدمة ٧٠مليون مواطن مصري.

توفير الرخاء للمواطن المصرى

وبنظرة عامة للأهداف التى أعلنتها الحكومة المصرية للموازنة الجديدة عن العام المالى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ يتضح مدى الجهود الكبيرة التى تبذلها الدولة بقيادة الرئيس حسنى مبارك لتحقيق النهضة الشاملة لمصر وتقدمها من عام إلى آخر وتدعيم أمن الوطن والمواطنين وتأمين احتياجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب وزيادة وتحسين حجم الخدمات المقدمة لهم فى مختلف المجالات إلى جانب توفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل والتدريب وزيادة مهارات الخريجين.

كما تهدف أيضا إلى زيادة سرعة عجلة دوران النشاط الاقتصادى ورفع معدل نمو الدخل القومى ومتوسط دخل الفرد وأيضا تحقيق التنمية المتوازنة فى جميع أنحاء مصر مع زيادة فرصة التنمية فى جنوب الوادى وسيناء والساحل الشمالى الغربى من خلال اقامة المشروعات التنموية الكبرى بعد إعداد دراسات الجدوى اللازمة لذلك يمكنها من تحقيق أهدافها المرجوة.



شمس التدريب تشرق .. على يد

من جديد ... يعود المجلس الأعلى للتنمية البشرية لكى يؤكد وجوده .. ويمارس دوره سعيا وراء تحقيق أهدافه فى خلق مجتمع عامل يتسلح بكل وسائل العلم والتكنولوجيا فى مجال العمل والتدريب .. وإذا كان المجلس قد ولد مبكرا مع بداية الثمانينيات إلا أن فاعلية دوره لم تتأكد إلا مع عام ٢٠٠٠ وخلال السنوات الثلاث السابقة حقق المجلس جزءا من أحلامه فى تدريب عدد كبير من الشباب والمساهمة فى مساعدتهم على إيجاد فرص العمل المناسبة لطاقاتهم وقدراتهم أيضا .. واليوم .. يفتح المجلس الأعلى للتنمية البشرية صفحة جديدة فى حياته .. صفحة يسطرها بالتطوير والتحديث نحو المزيد من الارتقاء بمستوى دوره وحجم أهدافه تمشيا مع متطلبات العصر ومتغيراته فماذا عن هذا المجلس .. وما هو الدور وتلك الأهداف التى يتبناها .. وماذا عن الخطة التدريبية التى حققها مؤخرا على المستوى القومي.. مجموعة من المسئولين يوضحون لنا صورة هذا المجلس من خلال ذلك التاريخ بدايته وتطوره بكل أبعاده .

تحقيق : **مجيب رشدى**

بداية تاريخ تشكيل هذا المجلس جاءت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨٢ ونص على تشكيل مجلس أعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من الوزراء : وزير البترول .. وزير الدفاع والإنتاج الحربى .. وزير الدولة للتعليم والبحث العلمي .. وزيرة الدولة للشئون الاجتماعية .. وزير التعمير والإسكان واستصلاح الأراضى .. وزير القوى العاملة .. ثم وزير التخطيط .. ووزير الدولة للتنمية الإدارية .. إضافة إلى وزراء : الصناعة والزراعة ورؤساء الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .. والأمانة الفنية للمجلس نفسه .. ويجوز وفقا لهذا القرار الصادر وقتها من رئيس المجلس أن يضم إلى عضويته أعضاء من ذى الخبرة فى المجالات التى يختص بها المجلس وله أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم من المتخصصين الخبراء .

لجنتان لمعاونة المجلس

هذا وكان يعاون المجلس فى ذلك الوقت فى مباشرة اختصاصاته وفى متابعة تنفيذ ما يصدره من قرارات لجنتان الأولى لجنة تخطيط القوى العاملة والتدريب المهنى ويرأسها وزير القوى العاملة والتدريب والثانية لجنة تخطيط قوى عاملة وتدريب إدارى يرأسها وزير الدولة للتنمية الإدارية .

وتختص اللجنتان بوضع خطط وبرامج استخدام وتنمية القوى العاملة والتنسيق بين الجهات المعنية كل فى مجال اختصاصه ويصدر قرار من رئيس كل لجنة بتشكيلها من ممثلى الجهات المعنية وبنظام العمل بها .

أمانة فنية

وكان -بطبيعة الحال -لابد للمجلس أن يكون له أمانة فنية متخصصة تتولى إجراء الدراسات وإعداد الموضوعات للعرض على المجلس وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء .. على أن يلحق العاملون بها بطريق الندب بقرار رئيس الوزراء الذى يجوز أيضا بقرار منه أن يضم إلى الأمانة بعض الخبراء الذين يرى الاستعانة بخبراتهم وأن يحدد القرار المكافأة التى تمنح لكل منهم .. ويعد المجلس تقريرا سنويا عن حالة العمالة والطلب عليها داخليا وخارجيا يتم رفعه إلى مجلس الوزراء فى موعد محدد من كل عام .

٨ أهداف

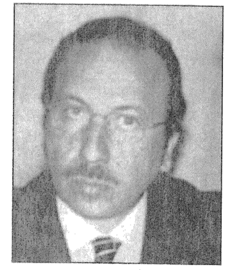
ووقت صدور القرار كان المجلس يختص برسم السياسة القومية لتخطيط وتنمية القوى البشرية ووضع برنامج قومى شامل لتنميتها واستخدامها الاستخدام الأمثل بما يحقق عدة أهداف منها .

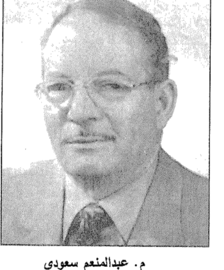
-الربط بين احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإمكانيات التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى والإدارى .

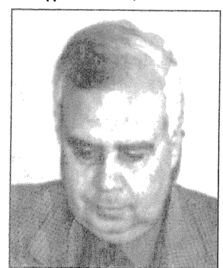
-الاستخدام الأرشد للقوى البشرية ورفع كفاءتها الإنتاجية فنيا ومهنيا وإداريا

-التنسيق بين الجهات المعنية بالقوى البشرية تخطيطا وتنمية بما يكفل الاستفادة المثلى من الطاقات المتاحة

ـــد المجلـــس الأعلــى للتنمـيـة البشــرية!


هانى سيف النصر


م. عبدالمنعم سعودى


د. عبدالسلام الحسينى

-متابعة وتقييم سياسات وخطط تنمية القوى البشرية ومشروعات وبرامج التعليم الفنى والتقنى والتدريب الإدارى والمهنى

-نشر الوعى التدريبى بما يحقق الاستجابة الواعية لمتطلبات التدريب على كافة المستويات وبما يمكن من إعداد القادة الإداريين.

-وضع أسس تمويل خطط تنمية القوى البشرية ومشروعات وبرامج التدريب .

ثم دراسة موقف العرض والطلب على العمالة المدربة فى مختلف قطاعات الدولة فى القطاعين العام والخاص واقتراح الإجراءات والسياسات للتنسيق بين الطلب على العمالة وبين الاحتياجات المحلية ، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية

-دراسة الإجراءات اللازمة لمتابعة مستوى التكنولوجيات الخارجية لاختيار المناسب منها لتطبيقه واقتراح ما يلزم لاختيار واستيراد وتطويع تلك التكنولوجيا بما يحقق الاستخدام الأمثل للقوى البشرية ورفع مستوى الإنتاج الزراعى والصناعى والحرفى والتجارى فى القطاعين العام والخاص.

مجالس محلية بالمحافظات

وامتدادا لتلك الأهداف .. نص القرار وقتها بأن ينشأ فى كل محافظة من محافظات الجمهورية مجلس محلى لتخطيط وتنمية القوى العاملة برئاسة المحافظ على أن يتولى هذا المجلس المصغر عدة اختصاصات من بينها :

- وضع خطة إقليمية للتدريب الإدارى والمهنى والتعليم الفنى والتقنى ومتابعتها وتقييمها

-تلبية الاحتياجات التدريبية الفعلية كما ونوعا والعمل على تلبية الطلب على العمالة فى مختلف المهن والتخصصات بدائرة المحافظة

-ثم العمل على تنمية قدرات ومهارات القوى البشرية بالمحافظة عن طريق إكسابها المعلومات والخبرات والمهارات وفقا لمتطلبات الأعمال والمهن المختلفة .

-وأخيرا وليس آخرا مناقشة خطط وبرامج الجهات المعنية باستخدام وتدريب القوى العاملة على المستوى المحلى والتنسيق بينها

ظروف اقتصادية

وعلى الرغم من هذه البداية القوية والخطة الطموح .. إلا أن تشكيل المجلس فى صورته الأولى لم يحقق الآمال الكبرى لفاعلية دوره وأهدافه فلم يجتمع إلا مرة واحدة .. ويعلل لذلك الكيمائى محمد هلال رئيس مصلحة الكفاية الإنتاجية التابعة لوزارة الصناعة وإحدى الجهات التدريبية الهامة بأن تشكيل المجلس من عدد من الوزارات كان سببا فى عدم انتظام انعقاده ، ومن ثم الاستقرار فى ممارسة مهامه نظرا لانشغال كل وزير بمسئوليات وزارته .. الأمر الثانى هو الظروف الاقتصادية وقتها ودخول مصر فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى لم يوفر المناخ المناسب لتحقيق تلك الأهداف

جهات مشاركة

ظل الأمر كذلك إلى أن عاد تشكيل المجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية مرة أخرى مع بعض التعديلات وذلك بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢ لسنة ٢٠٠٠، ولكن هذه المرة برئاسة وزير القوى العاملة والهجرة وعضوية كل من :

أولا : رؤساء القطاعات الذين يرشحهم الوزراء بالوزارات الآتية :

وزارة التربية والتعليم ، وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية ، وزارة الكهرباء والطاقة ، وزارة البترول ، وزارة الاتصالات والمعلومات

ثانيا: من جهات أخرى :

أمين عام الصندوق الاجتماعى للتنمية ، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، رئيس اتحاد الصناعات المصرية ، رئيس اتحاد مقاولى التشييد والبناء، وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم من المتخصصين دون أن يكون لهم صوت معدود فى المداولات .

ويعاون المجلس فى صورته الجديدة فى مباشرة اختصاصاته وفى متابعة تنفيذ ما يصدر من قرارات .. لجنة تنفيذية برئاسة رئيس المجلس وتضم ستة أعضاء ويصدر بتشكيلها قرار من رئيس الوزراء وتختص بالآتى :

متابعة تنفيذ السياسات والخطط والمشروعات التى يقرها

متابعة وضع مستويات مهارة قومية واختباراتها القياسية حسب أولويات الاحتياج وخلال فترة زمنية محددة

الإشراف على قاعدة البيانات الخاصة بإمكانيات التدريب المتاحة ومستواها واحتياجات سوق العمل من المهارات المختلفة المستقبلية وفرص العمل الممكنة

إعداد البحوث والدراسات الميدانية بالنسبة للموضوعات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية وعرض نتائجها على المجلس

نقاط إتفاق .. واختلاف

وإذا كانت هذه هى الاختلافات الجوهرية فى تشكيل المجلس بين صورته القديمة والحديثة .. فإن المجلس قد حافظ على العديد من العناصر التى تم تشكيله من خلالها فى البداية عام ١٩٨٢ .. ومنها الأهداف الرئيسية التى يسعى لتحقيقها .. وكون وجود أمانة له تتولى إجراء الدراسات وإعداد الموضوعات لعرضها على اللجنة التنفيذية للمجلس مع إمكانية ضم خبراء يرى رئيس المجلس فيهم ضرورة للاستفادة من خبراتهم وإعداد تقرير سنوى عن حالة العمالة والطلب عليها أيضا حافظ المجلس على تشكيل مجالس محلية مصغرة لتنمية القوى البشرية بمحافظات الجمهورية يصدر بتشكيلها وتحديد إختصاصها قرار من رئيس الوزراء .

آلية عمل

من ناحية أخرى .. كان لابد أن نطرح تساؤلا حول طبيعة عمل المجلس وكيفية اتخاذ قراراته والتوفيق بين آراء وأفكار الجهات والوزارات المشاركة فى تشكيله .

وهنا يقول السيد هانى سيف النصر أمين عام الصندوق الاجتماعى، بأنه يتم عرض الموضوعات من خلال الأمانة الفنية للمجلس والتى نشرف عليها .. وذلك من خلال اجتماعات منتظمة وستتم مناقشة مختلف الآراء لاتخاذ القرارات بشأنها وتنفيذها بموافقة الوزارات المشاركة بالمجلس وتؤخذ الموافقة بالأغلبية .. ويتم التنسيق بين الوزارات من خلال اللجنة التنفيذية للمجلس والأمانة الفنية

إنجازات .. تحققت

وحول ما تم تنفيذه من إنجازات للمجلس خلال الفترة الأخيرة .. يحدثنا **المهندس عبد المنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات المصرية بقوله** : تم إنجاز العديد من الأعمال مثل : الحصر القومى لمراكز التدريب المهنى .. والموافقة على مشروع إعداد وتدريب ٧٥٠٠ شخص .. ومشروع شباب الخريجين لتأهيلهم للقيام بمشروعات صغيرة إضافة إلى مشروع قومى لقياس مستويات المهارة فى مصر والتعاون مع بيوت الخبرة الأجنبية حيث يتم إعداد حملات توعية لعدد ١٠٠ مهنة فى قطاعات الصناعة والسياحة والبناء والتشييد إضافة إلى تبنى مشروعات أخرى جارى بحثها

مراكز تدريب .. ودور قومى

وفى إطار الحديث عن دور وأهداف المجلس الأعلى للتنمية البشرية فماذا عن الإمكانات التدريبية بمراكز التدريب المهنى على المستوى القومى ؟

هنا يقول د. محمد عبد السلام الحسينى وكيل الوزارة ورئيس الإدارة المركزية للتدريب بوزارة القوى العاملة والهجرة : فى إطار سياسة الإصلاح الاقتصادى والتحول نحو اقتصاديات السوق يتعاظم الدور الذى تتحمله مختلف الجهات المعنية بالتدريب لتوفير المزيد من فرص العمل بما يؤدى للحد من مشكلة البطالة وكذلك الارتقاء بمستوى الإنتاجية فى مختلف المواقع ومن ثم زيادة المستوى المعيشى بين أبناء الشعب

وحتى يمكن أن يصل التدريب إلى درجة من الفاعلية تسمح برفع القدرات وتحسين الأداء يجب توفير الإمكانيات البشرية والمادية لتنفيذه وكذلك توفير المناخ الملائم لتحقيق نتائجه

ولهذا تقوم الإدارة المركزية للتدريب المهنى بوزارة القوى العاملة والهجرة سنويا بإعداد دراسة لتحديث بيانات الإمكانيات التدريبية بمراكز التدريب المهنى على المستوى القومى بهدف التعرف على التغيرات التى تطرأ على التدريب المهنى والمعوقات التى قد تعوق العملية التدريبية وحلها وكذا التعرف على المستوى التكنولوچى للمراكز ومدى استغلال الطاقة الاستيعابية بها .

وفى ضوء هذه البيانات يمكن وضع الخطط ورسم سياسات التدريب على المستوى القومى وذلك مع الجهات المعنية بالتدريب والعمل على إكساب المتدربين مهارات جديدة تخدم سوق العمل الداخلية والخارجية وتوفر فرص عمل جديدة أمام الشباب

ويضيف د. الحسينى : وقد أسفرت الدراسة التى قامت بها وزارة القوى العاملة والهجرة مؤخرا على ٨٣٩ مركزا موزعا على المحافظات المختلفة منها ٣٥٩ وحدة من وحدات الأسر المنتجة تضمنتها الدراسة من إجمالى عدد الأسر المنتجة والتى بلغت حوالى ٣٥٠٠ وحدة تتبع وزارة الشئون الاجتماعية وذلك لما بها من إمكانيات تخدم العملية التدريبية خاصة فى مجال تدريب الفتيات على مهن التفصيل والخياطة والتطريز مشاركة منها فى حل مشكلة البطالة بالنسبة للفتيات كما تقوم بتدريب الصبية المتسربين من التعليم والحاصلين على مؤهلات متوسطة على مهن نجارة الأثاث والدهانات والطباعة والتجليد والسجاد والكليم

وقد كان للقطاع الحكومى النصيب الأكبر من هذه المراكز حيث بلغ عدد المراكز به ٤١٠ مراكز تمثل نسبة ٤٨,٩٪ من إجمالى عدد المراكز موزعة على ٢٧ محافظة و١٧ جهة من الجهات المعنية بالتدريب .

أما القطاع العام فيتبعه ٤٨ مركزا تمثل نسبة ٥.٧ ٪ موزعة على ١٥ محافظة و٦ جهات ، بينما بلغ نصيب القطاع الخاص ٣٨١ مركزا يمثل ٤٥,٤٪ موزعة على ٩ محافظات و٦ جهات ولقد بلغت السعة التدريبية لهذه المراكز ٣١٦ و١٠٥ متدربين فى الوقت بالذى بلغت فيه الطاقة الاستيعابية بهذه المراكز ١١٠٪ حيث تقوم بعض المراكز بالتدريب بأكثر من دورة خلال السنة ودورتين فى اليوم مما ساعد على استيعاب عدد كبير من المتدربين فى المهن المختلفة .

ولوحظ كما يقول د. الحسينى أن مهن النجارة بجميع أنواعها " نجارة أثاث .. نجارة عامة .. نجارة عمارة " تمثل أكبر نسبة من المراكز حوالى ١٨,٥٪ تليها مهن الكهرباء والخطوط والشبكات فى حوالى ١٣.٥٪ من المراكز ثم مهن الدهانات فى حوالى ١٢,٢٪ من المراكز ومهن السباكة الصحية تمثل حوالى ١١٪ تليها تشكيل وتشغيل المعادن ومهن التشييد والبناء .

وتمثل مهن أشغال الفتيات أكبر نسبة من المراكز بعد إضافة وحدات الأسر المنتجة إلى المراكز التابعة للتكوين المهنى .

ومن المهن الحديثة والتى يزداد الإقبال عليها فى الآونة الأخيرة مهن الخراطة الرقمية CNC فى بعض المراكز ومهن التعبئة والتغليف كما ازداد الاهتمام بالتدريب على الحاسب الآلى فى كثير من الجهات والمراكز حيث تلجأ أغلب الجهات الآن إلى التشغيل الأوتوماتيك للمعدات توفيرا للوقت والجهد ، ويقوم أكبر عدد من المراكز بنظام التدريب السريع " لمدة ٤ شهور " حيث بلغت نسبة هذه المراكز ٧ ٢٠٪ يليها نظام التنشئة المهنية " ٧ شهور " بلغت نسبتها ٤ ١٠٪ ثم نظام التكوين المهنى والتلمذة الصناعية .

وختاما يضيف د. عبد السلام الحسينى قائلا: تضامنا مع دور الحكومة فى الاهتمام بالمرأة وتعليمها وتدريبها قام عدد كبير من المراكز التدريبية بتدريب المرأة على المهن المختلفة التى تخدم سوق العمل ومتطلباته مثل بعض مهن التشييد والبناء واشغال الفتيات والتبريد والتكييف والسباكة وكهرباء التوصيلات .. الخ

وقد بلغ عدد المراكز التى تقوم بتدريب الأناث ٢١١ مركزا موزعا على المحافظات والجهات المختلفة

من أجل مزيد من الفاعلية

ومن أجل الوصول بالتدريب المهنى إلى الدرجة الفعالة التى تخدم سوق العمل الداخلى والخارجى يوصى رئيس الإدارة المركزية للتدريب بالاهتمام بتطوير الإمكانات التدريبية بمراكز التدريب المهنى بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل فى الداخل والخارج ومع التكنولوچيا الحديثة والمتطورة جنبا إلى جنب مع الاهتمام برفع كفاءة المدربين بعقد دورات تنشيطية بصفة دورية لهم ، وذلك بما يتماشى مع التكنولوچيا المتطورة إيمانا بأن المدرب هو عماد العملية التدريبية وكذلك العمل والتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالتدريب من أجل رفع العملية التدريبية ككل لأعلى مستوى.

العراق تحت الاحتلال


جاي جارنر


بول بريمر


تومى فرانكس


أحمد الجلبى

تحقيق :
انتصار سليمان

منذ سقوط بغداد فى التاسع من شهر ابريل الماضى ، يكون قد مضى على الاحتلال الأمريكى للعراق أكثر من ثلاثة شهور وكل يوم يمر على هذا الاحتلال البغيض يؤكد لنا كذب الادعاءات الأمريكية ، فقد تحول جيش "التحرير الأمريكى " إلى جيش "احتلال" وأثبتت أمريكا أن القوى الغاشمة هى القادرة على التحكم وفرض سياسة الأمر الواقع ، وليس المقصود بالقوى الغاشمة هى القوى العسكرية فقط ، وإنما القوى المادية التى اشترت بعض النفوس الضعيفة ، والقوى العقلية للمخابرات الأمريكية التى دبرت وخططت وأدارت الحرب عن بعد!!.. وأخيرا سقطت العراق ولم يستتب الأمر للأمريكان بعد ، فقد بدأ العراق طريقا طويلا من الكفاح والمقاومة المسلحة ضد الاحتلال الأمريكى ، ليكتب بيده ودمه نهاية لمهزلة القرن الحادى والعشرين .. كما بدأ الاحتلال الأمريكى فى اتخاذ عدد من الإجراءات القديمة والتقليدية عرفها العالم العربى فى القرن الماضى على يد المحتلين البريطانيين والفرنسيين... فبعد أقل من أسبوعين من سقوط بغداد فشل الاكم العسكرى جاى جارنر فى إدارة العراق مما جعل الإدارة الأمريكية تقوم بعزله ليحل محله "بول بريمر" الحاكم المدنى الذى وصل العراق فى الثامن عشرمن مايو الماضى ، وفى نفس الأسبوع أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٤٨٣ بإجماع أعضاء المجلس الذى يقضى بإلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق بسبب الادعاء بتملك العراق لأسلحة نووية وأسلحة دمار شامل ثبت عدم صحتها ، والتى اتخذتها أمريكا ذريعة للعدوان الغاشم على العراق ومعها الحليفة الرئيسية بريطانيا ، وتفويض الاحتلال الأنجلو أمريكى بالتصرف فى الإدارة العراقية ، وهو القرار الذى سعت إليه أمريكا بكل جهودها وضغطها الدولى لتكتسب الشرعية الدولية فى وجودها وتصرفها فى ثروات العراق... ومن ثم بدأ "بريمر" فى تنفيذ بعض القرارات التى أصدرها "تومى فرانكس" قائد قوات التحالف سابقا ، فقد قرر "بول بريمر" رئيس الإدارة المدنية الأمريكية فى العراق إلغاء عدد من الوزارات والمؤسسات العراقية المهمة ، بحجة أنها كانت موالية للرئيس العراقى صدام حسين ، من بينها القوات المسلحة ووزارتا الدفاع والإعلام ، والمؤسسات الأمنية والعسكرية مثل المحاكم العسكرية ، ومحاكم أمن الدولة ، بما يعنى تسريح أكثر من ٥٠٠ ألف موظف عراقى ليصبحوا بدون عمل ، وليترك العراق بدون جيش أو مؤسسة عسكرية بجانب عدم وجود حكومة عراقية!!.. كما بدأت قوات الاحتلال الأمريكى تماطل فى الانسحاب من الأراضى العراقية ووضعت حداً أدنى مدته عامان قبل خروجها فى الوقت الذى أعلنت فيه بريطانيا أنها لن تنسحب قبل أربع سنوات !!، كما بدأت تضع العراقيل أمام قيام حكومة انتقالية من العراقيين ، فقد ألغت المؤتمر الوطنى الذى كان مقررا تشكيله فى هذا الشهر ، بهدف تشكيل حكومة وطنية انتقالية والتمهيد لانتخابات برلمانية تقضى بتشكيل حكومة عراقية دائمة فى إطار نظام برلمانى تعددى .. وقد نشرت وسائل الإعلام بالدولتين الأمريكية والإنجليزية خبرا عن تأخير نقل السلطة للعراقيين وذلك لسببين:

الأول: الخوف من أن يسفر المؤتمر عن ظهور قيادة وطنية لاتكون موالية للأمريكان.

الثانى: أن تسفر الانتخابات عن فوز قوى إسلامية موالية لإيران كتجمع الشيعة والذين يمثلون نسبة كبيرة من سكان العراق ، أو قوى عرقية مثل حزب الاتحاد الوطنى الكردستانى أو الحزب الديموقراطى الكردستانى.

لذا فقد قدم "بريمر" عرضا للعراقيين ، يقضى بتشكيل مجلس سياسى يضم مابين ٢٥ و٣٠ عضوا ، تكون مهمته تقديم النصح والمشورة فى المجال السياسى والاقتصادى للإدارة الأمريكية ، كما سينظم المجلس استفتاء شعبيا حول الدستور الجديد ، وذلك أصاب العراقيين ورؤساء الأحزاب بصدمة كبيرة ، فبعد انهيار نظام صدام حسين ، تدافعت القوى السياسية الداخلية والخارجية على بغداد تحلم بدور كبير فى النظام الجديد ، ولكن الواقع أثبت خطأ حساباتهم ، مما جعل هذه الأحزاب تشعر أنها سقطت فى خديعة الأمريكان ، خاصة بعض فصائل المعارضة التى تحالفت مع الاحتلال الأمريكى أمثال "أحمد الجلبى" الذى بدأ يتراجع ويعلن رفضه للوجود الأمريكى ، ورفض اى حكومة أمريكية مفروضة على العراقيين.

يقول د.بهجت قرني أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية :

الحرب على العراق من وجهة النظر الأمريكية مرت بمرحلتين:

المرحلة الأولى : هى سقوط نظام صدام حسين ، وهى المرحلة السهلة فى الحرب ، ورغم المقاومة العراقية البطولية ، إلا أن النتيجة كانت معروفة فى واشنطن ، وهى فوز القوة العسكرية ، مهما طالت فترة الحرب ، وفى هذه المرحلة ورغم تأكد واشنطن من الفوز فى المعركة إلا أن تكلفة الحرب هى التى كانت تجهلها الإدارة الأمريكية .

ومهما تكلفت فيجب أن نعرف أن العراق خسارته أكبر ، لأن المعارك العسكرية عادة مايصاحبها خسائر كبيرة فى الأرواح وفى تدمير البنية التحتية والفوقية للبلد.

أما المرحلة الثانية فهى مرحلة عراق مابعد صدام" والتى لم تضع **واشنطن خططا لها ، فالعراق الآن يشبه مستنقعا وفخا للأمريكان ، ونتمنى أن يظل هكذا حتى تعلم أمريكا وإسرائيل أن احتلال أى دولة ليس بالأمر الهين.**

كما أن فشل الإدارة الأمريكية فى إقامة حكومة عراقية موالية للأمريكان يؤكد فشل الانتصار الأمريكي، وهو مايهدد"بوش" فى انتخاباته القادمة ، كذلك تدهور الأحوال وعدم السيطرة الأمريكية على أعمال السلب والنهب والسيطرة على الفراغ الأمنى والسياسى الذى وقع للعراقيين يقلق الإدارة الأمريكية ويجعل سيطرتها على العراق غير مكتملة ، لذا تدور الآن مناقشات عديدة داخل الدوائر السياسية الأمريكية حول اتجاهين :

الأول يرى تنفيذ الموديل الأفغانى بعمل نموذج لحكومة عراقية موالية وتابعة للأمريكان .

والثانى يرى تنفيذ الموديل اليابانى الذى طبق عقب انتصار الحلفاء وهو قيام قوات الاحتلال بالإدارة المباشرة للعراق ، وهذا مايتم تنفيذه الآن ، وإن كان يواجه بمقاومة شديدة من العراقيين ، تفقد أمريكا الشعارات التى جاءت بها وتثبت أنها قوات احتلال لا قوات تحرير.

وإذا كان مايحدث الآن فى العراق هو احتلال بشهادة مجلس الأمن الذى أطلق يد قوات الاحتلال وأعطاها تفويضا بإدارة العراق والتصرف فى ثرواته فهل يختلف احتلال القرن الحادى والعشرين عن احتلال القرن العشرين ؟! وماهى أبرز ملامح هذا الاحتلال؟!.

ملامح الاحتلال

يقول د.عاصم الدسوقى أستاذ التاريخ وعميد آداب حلوان سابقا :

إن الاحتلال معناه واحد على مر العصور والأزمنة، والمقصود به دولة قوية تفرض سيطرتها على شعب ، وتنهى علاقاته الخارجية ، وتتولى الحديث باسمه ، وتتحكم فى أموره الداخلية من خلال أفراد تابعين لها تطلق عليهم **"عقلاء الأمة"** وهم أفراد أصحاب أفكار وسطية تقبل التعامل مع المحتل ، ويطلق عليهم الشعب**"عملاء"** وفى العراق من الطبيعى أن يتم اختيار هؤلاء من العناصر المعادية للنظام السابق.

والدور الأساسى والرئيسى الآن يقع على عاتق الشعب العراقى ، فأى دولة خاضعة للاحتلال يقع على شعبها عبء المقاومة ، والحركة الوطنية ، بجانب الدعم الأدبى الذى تتلقاه من الدول المجاورة والصديقة ، من خلال مناقشة مشكلتها فى المنتديات الدولية والمفاوضات والاتفاقيات ، وإيجاد حل سلمى لها ، كذلك الدعم المادى المتمثل فى عبور بعض العناصر الفدائية عبر الحدود أو تهريب وبيع الأسلحة لحركة المقاومة بها.

وعن مايحدث فى العراق حاليا يقول الدكتور عاصم الدسوقى:إن مايحدث هو أمر طبيعى فى دولة محتلة ، فحل الجيش وحل وزارة الداخلية وإشاعة الفوضى ، وعدم الأمان بين الناس الهدف منه القضاء البيولوجى على الشعب العراقى من خلال قيام حرب أهلية ، أو انتشار عصابات تقتل وتطحن فى الناس ، حتى يقضوا على أكبر عدد من الشعب ، فإذا فازت قوة معادية للاحتلال ، تدخل المحتل لفرض سيطرته بقرارات وإجراءات ضد هذه القوة التى تقف ضد مصالحه ، أما إذا فازت قوة موالية للاحتلال رحب بها المحتل ووقف يساندها.

لذا نتمنى أن تنتبه القوى الوطنية بالعراق لهذه النقطة ، وأن تقلل من خلافاتها الداخلية ، وتسرع بتكوين حكومة انتقالية تتولى الحكم قبل أن يفرض عليها المحتل الانقسام أو يشيع الفتنة بينهم ، فتقوم حرب أهلية.

الدور الرئيسي للشعب العراقى

ويقول د.عبد الوهاب بكر أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الزقازيق: مهما كانت الأسباب فالاحتلال واحد ودائما يأتى متخفيا تحت ستار مساعدة البلد ، والنهوض بها ، أو تخليصها من النظام السابق المستبد!!.

ورغم اختلافى مع مقولة "إن التاريخ يعيد نفسه" إلا أنها حقيقة ، فالاحتلال على مر العصور هو احتلال وإن كان لكل بلد ظروفها الخاصة .

أما عن التسلسل الطبيعى لمرحلة مابعد الاحتلال فهو واحد فى كل بلد، فبعد الأحداث الخطيرة التى يمر بها الشعب من انقلاب فى نظام الحكم ، وإشاعة الفوضى والفتنة ، تبدأ الناس تفكر ، لماذا يبقى المحتل، بعد انقاذهم من الطاغية ؟ فالفطرة فى الناس ترفض الوصاية والاستعباد ، وتصر على الحرية مهما كلفها من تضحية ، ومهما أخذ هذا التفكيرمن وقت : تبعا لاختلاف ثقافة المواطنين وقدرتهم على سرعة الاستيعاب ، لكنه فى النهاية يتبلور فى شكل مقاومة ورفض لوجود المحتل.

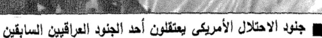
وقد بدأ الشعب العراقى مرحلة المقاومة العسكرية من عمليات استشهادية ، وتبادل لإطلاق النار مما أخذ يكلف القوات الأمريكية أكثر من خمسين جنديا أمريكا فى أقل من شهرين ، والتى ترفض أمريكا الاعتراف بأن مايحدث مقاومة وطنية ، وتصر على أنها عناصر مشاغبة من بقايا النظام السابق الموالى لصدام حسين.

ولكنها فى الحقيقة مقاومة وطنية حقيقية ضد قوات أجنبية جاءت محتلة وليست لتحرير البلاد من الحاكم المستبد كما تدعي!!.

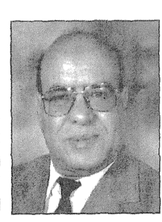
ويشير د. عبد الوهاب إلى أن الحركة الوطنية والمقاومة العسكرية هى الشيء الوحيد الذى لم تضعه أمريكا فى حسابها ، فمنذ اللحظة الأولى لخطة احتلال العراق حتى هذه اللحظة ، وأمريكا تعتقد أنها تستطيع أن تقنع الشعب العراقى والعالم العربى والدولى بأنها جاءت لتخلص الشعب العراقى من حكم صدام حسين .

وبالتالى لم تضع فى خطتها مواجهة هذه المقاومة ، كما أن القوات الأمريكية لم تتعود التعامل مع مدنيين ، وبالتالى فالمهمة أمامها صعبة للغاية ، وقد اضطرت تجربة الشعب الفلسطينى فى المقاومة الباسلة اعتراف **إريل شارون رئيس وزراء إسرائيلى** فى مؤتمر العقبة فى يونيه الماضى أن الشعب الفلسطينى لن يحكمه غير





■ جنود الاحتلال الأمريكى يعتقلون أحد الجنود العراقيين السابقين



د. محمد حسن

د. عاصم الدسوقى

أساتذة التاريخ:

الاحتلال واحد فى كل العصور والدور الآن للشعب العراقى

الفلسطينيين ، بما يؤكد أن العمليات الاستشهادية وحركة المقاومة جعلت إسرائيل تتراجع عن موقفها بعد أن أنهكتها الانتفاضة الفلسطينية.

بداية الانتفاضة العراقية

فى تطور مفاجئ للأحداث شنت المقاومة العراقية عددا من العمليات الفدائية فى أماكن متفرقة من العراق خاصة فى الشمال وشرق بغداد مما جعل المحتل الأمريكى يعد خطة لمواجهة هذه المقاومة والتى يعتبرهامن فلول النظام السابق وفدائيى صدام اطلق عليها"عقرب الصحراء".

وقد ذكرت وسائل الإعلام ووكالات الأنباء فى الغرب أن مايجرى فى العراق دليل على اتساع المقاومة العراقية المسلحة ضد القوات الأمريكية ، حيث زادت العمليات الفدائية من ٣٠ عملية فى شهر ابريل إلى ١٣٠ عملية فى يونيو الماضى راح ضحيتها أكثر من ٧٠ جنديا أمريكيا ، خاصة فى مدينة الفالوجا شمال بغداد ، والغريب أنه كلما زاد عدد القوات الأمريكية لمطاردة هذه الفلول البعثية الهاربة -كما تدعى أمريكا- زاد استفزاز الأهالى ، ووعدوا بمزيد من المقاومة ، والعمليات الاستشهادية ممايثير السؤال:هل بدأ البركان العراقى فى الانفجار؟!

وهل بدأت الانتفاضة العراقية؟!

يجيب عن ذلك د. محمد حسين أستاذ العلوم السياسية جامعة القاهرة فيقول: الكفاح المسلح والانتفاضة العراقية لم تبدأ بعد ، ولم يستيقظ الشعب العراقى بعد من الصدمات التى ألمت به من جراء الاحتلال الأنجلوأمريكي.

فالشعب العراقى عانى الكثير من حكم **الديكتاتور صدام حسين** ، مما جعل البعض يهرب خارج البلاد أو يرفض الحديث فى السياسة والمشاكل العامة ، وأصبحت لاتهمه غير لقمة العيش والحياة البسيطة بعيدا عن الأضواء.

وعندما جاء الاحتلال الأمريكى انخدع هذا المواطن البسيط فى الشعارات التى رددتها القوات الأمريكية ، واعتقد بالفعل أنها جاءت لتحرره من النظام السابق ، وتحقق التحرير وتخلصت القوات الأمريكية من حكم **صدام حسين** وانتظر المواطن العراقى أن يستتب الأمن وتعود الحياة لطبيعتها ، وينتهى كابوس الحصار الذى استمر ثلاث عشرة سنة منذ عام ١٩٩١ ولكن لم يحدث ، بدأ كابوس جديد هو كابوس الاحتلال ، والطمع فى ثروات البلاد ، دون النظر إلى احتياجات الشعب الذى يعيش فى هذه البلاد .

وأكثر من ذلك قام المحتل الأجنبى بحل الجيش وسرح آلاف الموظفين من عملهم ليصبح أكثر من نصف مليون عراقى عاطلا بين عشية وضحاها .

ومن هنا بدأت بوادر الانتفاضة التى تجمع بين الرفض للأوضاع المأساوية التى يعيشها المواطن العراقى والتى تمثلت فى شعارات قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق ، بجانب العمل للخلاص من الاحتلال الأنجلوأمريكى الذى خدع الشعب العراقى والذى لم يأت محررا وإنما جاء محتلا . .

وهذا لايعنى أن الانتفاضة العراقية لن تأتى .. وإنما ستأتى عاجلا أو آجلا لتكبد الجيش الأمريكى خسائر كبيرة ، ويدفع ثمن الحرب التى انتصر فيها بكل سهولة بالغدر والرشاوى والتآمر مع بعض ذوى النفوس العراقية الضعيفة .

وهل بعد هذا العرض السريع للأحداث التى يعانيها شعب العراق الشقيق على مرأى ومسمع من العالم أجمع ، يمكن لأمريكا أن تدعى بكل بجاحة ، أن العراق سوف يصبح النموذج الديموقراطى لدول منطقة الشرق الأوسط؟؟ وهذا ما يتضح من التعليق التالي:

هل العراق في ظل مايحدث الآن يمكن أن يكون نموذجا ؟

يقول الكاتب الصحفى محمود المراغى : رغم كل مايحدث بالعراق من سلب ونهب وتدمير فى حضارة وتراث دولة لها مكانتها فى المجتمع الدولى ، إلا أن الأمريكان مرحبون بذلك ويروا أنها مسألة وقت وبعدها يتقبل العراقيون والعرب والمجتمع الدولى الاحتلال الأمريكى بكل أهدافه الخفية من استيلاء على ثروات وبترول العراق ، وتغيير خريطة الشرق الأوسط والتى تبدأ من العراق بمايمثله من موقع متميز ونفوذ وسلطة وحاكم قوى كان يخشاه الجميع ، وتغيير فى أفكار ومعتنقات العرب والمسلمين .. إلخ.

أما الأهداف المعلنة فهى لمجرد تحسين شكل الاحتلال وشكل أمريكا راعية السلام والحريات.

ويشير "المراغى" الى حالة الفوضى التى يعيشها العراقيون الآن مؤكدا أن العراق يعيش حالة اللادولة ، ومن الطبيعى أن ينتج عن سقوط الدولة وانهيار الحكومة حالة الفوضى والفراغ الأمنى وقد يستمر ذلك لفترة طويلة تتوقف على قدرة المقاومة العراقية فى تنظيم نفسها والتحرك بسرعة فى الجهتين السلمية والعسكرية.

ومايحدث الآن يشير إلا أن مؤشرات المقاومة المنظمة والمخططة قد بدأت ، فهى محافظة على الايقاع بقتيل يوميا (٤٠ قتيلا فى ٤٠يوما) واعتقد ان أغلب القتلى من القوات المسلحة العراقية السابقة وتستخدم المقاومة العراقية أسلحة ثقيلة ، حيث قدرت القوات الأمريكية الأسلحة المتنوعة التى فى حوزة العراقيين بنحو ٨ ملايين قطعة سلاح ، وقد أسرع قرار الحاكم العسكرى بحل الجيش وإلغاء وزارة الدفاع الى سرعة تنظيم وتخطيط المقاومة والتى تؤكد يوميا للمحتل أن العراق يختلف عن أفغانستان ، فليس هناك طوائف وانقسامات كما يحاول المحتل الأمريكى أن يقنع نفسه ويقنع العالم بذلك . وإنما هو عراق واحد.

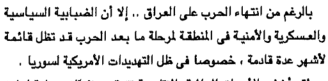
أما عن دور العرب فيقول **الكاتب الصحفى محمود المراغى** أن دور العرب ينقسم بين الواقع والمفروض فمن المفترض أن تكون هناك مقاومة مضادة للاحتلال وتعاون كبير مع الشعب العراقى ورفضه لوجود المحتل أما الواقع المرير فعكس ذلك تماما ، فهناك دول رحبت بالاحتلال ومازالت تصر على أنه تحرير ، رغم أن أمريكا نفسها أعلنت أنه احتلال وأيدتها فى ذلك الشرعية الدولية ممثلة فى مجلس الأمن ، ودول أخرى تفتح أراضيها لبناء قواعد عسكرية أمريكية بالمنطقة العربية ، ودول أخرى التزمت الصمت.

أمين عام اتحاد المصارف العربية.. لـ"العمل"

أكثر من نصف تريليون دولار تكاليف إعادة إعمار العراق !!

د. فؤاد شاكر

■ أجرت الحوار : **هويدا غنيم**



بالرغم من انتهاء الحرب على العراق .. إلا أن الضبابية السياسية والعسكرية والأمنية فى المنطقة لمرحلة ما بعد الحرب قد تظل قائمة لأشهر عدة قادمة ، خصوصا فى ظل التهديدات الأمريكية لسوريا .

ولقد أخذت الأسواق العالمية والإقليمية تترقب منذ آلان عملية إعادة الإعمار للعراق ، وانفتاح السوق العراقية أمام الصادرات من كافة أنحاء العالم من هنا أصبحت التوقعات الاقتصادية لدول المنطقة أكثر إيجابية عما كانت عليه قبل الحرب مع توقع استئناف المشاريع الاقتصادية التى جمدت فى الفترة الأخيرة ، مما سيحرك من عجلة النمو الاقتصادى .. ولكن وللاسف الشديد نجد أن بعض التقديرات تشير إلى أن تكاليف إعمار العراق قد تصل إلى نحو نصف تريليون دولار .. وفى حوار مع الدكتور فؤاد شاكر أمين عام اتحاد المصارف العربية لمجلة العمل قال :

قبل بدء الحرب على العراق كان القطاع المصرفى العراقى محل تطورات هامة على كافة الأصعدة ، وفى كافة الاتجاهات خاصة فيما يتصل بتطور شكل القطاع بانضمام مصارف خاصة وأهميتها إلى جانب المصارف الحكومية العاملة ، وأيضا تطور مفهوم العمل المصرفى ، بحيث اعتمد القطاع خيار الصيرفة الشاملة univer-sal bonking وقد صاحب ذلك تطور البيئة التى تعمل فيها المصارف بفضل السياسات التنشيطية والتطويرية التى اعتمدها البنك المركزى العراقى منذ عام ١٩٩١ .

إلا أن الحرب التى اندلعت ألقت بثقلها على العراق عموما وعلى القطاع المصرفى العراقى على وجه الخصوص حيث وضعت أمامه مهمة إعادة بناء الوطن والمساهمة فى إعادة إعمار وإنماء البنية التحتية والاقتصاد العراقى عموما لذلك قمت بإعداد دراسة حول القطاع المصرفى العراقى ومحاور التطور والتطوير وتحديات إعادة الإعمار العراقى وقد تناولت فى هذه الدراسة :

أولا : دور البنك المركزى العراقى :

حيث يقوم بالكثير من الأدوار الهامة التى تتعلق بالمجالين النقدى والمصرفى وقد استطاع تطوير مهامه خلال السنوات القليلة الماضية ، كما عمل تطوير المجالين النقدى والمصرفى على نحو ملفت ، بحيث شهد العراق تطورا هاما فى القطاع المصرفى والسوق النقدية .

ويقوم البنك المركزى بإصدار العملة الوطنية وإدارتها ، ورسم وتنفيذ السياسية النقدية بشكل ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية ، وتحقيق الاستقرار النقدى من خلال التوازن بين عرض النقد والطلب عليه باعتباره الوكيل المالى للحكومة فى معاملاتها المصرفية .

ومستشار الحكومة فى الأمور المصرفية والاقتصادية

تطور الجهاز المصرفي العراقى

وعن تطور الجهاز المصرفى قال الدكتور فؤاد شاكر : قبل عام ١٩٩١ ، كان يعمل فى السوق المصرفية العراقية ٦ مصارف حكومية فى ١٩٩١/٥/٢١ صدر القرار التشريعى المرقم ١٤٢ الذى عدل قانون البنك المركزى العراقى رقم ٦٤ لعام ١٩٧٦ بحيث أتاح

تأسيس مصارف أهلية خاصة والتى يبلغ عددها حاليا ١٦ مصرفا .

وتأسست المصارف الخاصة فى ظل ظروف الحصار المفروض على العراق وهى التى ساهمت فى زيادة حدة المنافسة فى السوق الوطنية على مستوى التسليف والودائع والاستثمار وساهمت فى إدخال مفاهيم جديدة إلى العمل المصرفى مثل دفع فوائد على الحسابات الجارية ، ودفع فوائد شهرية على الودائع الثابتة ، وكانت أعمال المصارف العراقية تنحصر بالدرجة الأولى فى مزاولة الأعمال المصرفية التقليدية (التجارية) لكن فى ١٩٩٧/١٠/٦ قرر البنك المركزى تعديل قانونه بما يسمح لكافة المصارف المجازة بممارسة الأعمال المصرفية الشاملة.

السياسات المصرفية والتطوير

وعن السياسات المصرفية وتطوير مهام المصارف تحدث أمين عام المصارف العربية قائلا :

اتخذ البنك المركزى العراقى خلال السنوات القليلة الماضية عدة خطوات وتدابير لتطوير القطاع المصرفى من أبرزها :

السماح للمصارف الأهلية الخاصة بممارسة أعمال المصارف الشاملة وتخويل المصارف الحكومية حدودا مرنة بنسبة ٥٪ لزيادة السقف الائتمانى المخطط لكل قطاع اقتصادى ، وتخويل البنك المركزى زيادة هذه النسبة إلى ٢٠ ٪ للقطاع الحكومى ، و٥٠٪ للقطاع الخاص .

ثم السماح للمصارف الأهلية بإصدار شهادات إيداع وبيع وشراء العملات الأجنبية ، وكذا السماح للمصارف بتطبيق مبدأ التمويل بالمشاركة ، والسماح للمصارف بالقيام بعمليات إقراض واقتراض فيما بينها ، وصولا إلى اعتماد المرونة فى هيكل أسعار الفائدة (٣٪ بالزيادة أو النقصان) ، فضلا عن السماح للمصارف بفتح حسابات بالعملات الأجنبية للأشخاص المقيمين وغيرهم ، وإلزام المصارف بتطبيق نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل الأولى وبحد أدنى قدره ١٥ ٪ والإجازة بفتح ثلاثة مصارف خاصة فى منطقة الحكم الذاتى فى شمال العراق ، وأيضا السماح للمواطن العراقى المقيم بحيازة وتداول العملات الأجنبية المقبولة من البنك المركزى العراقى بما فى ذلك فتح حسابات لدى المصارف المجازة لقاء فوائد يحددها البنك المركزى ، وتدفع بنفس عملة الحساب وله الحق فى استخدام مبلغ الحساب والفوائد المترتبة على تسديد التزاماته داخل العراق على أن يحق لغير المقيم صاحب حساب مصرفى أن يخرج العملة الأجنبية التى أدخلها بموجب مستندات رسمية مع فوائدها المصرفية إلى خارج العراق ، فى حال تصفية الحساب والسماح للمسافر المقيم وغير المقيم بإخراج مالم يتم بيعه من العملة الأجنبية التى أدخلها إلى العراق وأيضا السماح للشركات الأجنبية بفتح حساب جارى (ودائع تحت الطلب) لدى المصارف واستخدام هذا الحساب لتسديد التزاماتها بالعملة الأجنبية داخل العراق ويحق لها إعادة تحويل المتبقى إلى خارج العراقى وتخويل المصارف صلاحية الموافقة على قيام العراقيين غير المقيمين أو وكلائهم بسحب مبالغ من حساباتهم غير المقيمة المفتوحة لدى فروع المصارف الحكومية لشتى الأغراض ، وبدون تحديد المبلغ .

وأخيرا التزام المصارف بالاحتفاظ برصيد نقدى أو على شكل حوالات وسندات حكومية كغطاء قانونى .

تحديات جديدة

وتحدث الدكتور فؤاد شاكر عن التحديات الجديدة التى يواجهها القطاع المصرفى العراقى قائلا :

تواجه المصارف العراقية فى المرحلة الراهنة مرحلة ما بعد الحرب الكثير من الصعوبات والتحديات التى نوجز أبرزها فى ضرورة خلق دورة جديدة للنقد فى الاقتصاد فى ظل كبر حجم الديون على العراق وكلفة إعادة الإعمار (أكثر من نصف تريليون دولار)

ظروف الحرب واحتلال العراق وتواصل حالة عدم الاستقرار الأمنى والسياسى ألقت بظلالها السلبية على النشاط الاقتصادى والسوق المصرفية وضرورة عودة برنامج النفط مقابل الغذاء مما يتيح للمصارف مد جسور عمل مشترك مع مصارف الدول المجاورة بالإضافة إلى مسايرة واستيعاب التطورات المتسارعة فى العمل المصرفى ، وثورة المعلومات والاتصالات ، ومعايير العمل المالى والدولى فى مجال مكافحة تبييض الأموال ، وكفاية رأس المال والمحاسبة والشفافية المالية والحكم السليم والتحولات الجديدة فى مجال العمل المصرفى الاستثمارى خاصة ذلك المتصل بالقطاع الخاص يواكب ذلك تعزيز التشريعات التى تتيح للمصارف حرية أكبر خاصة تلك المتصلة بقانون تسجيل الشركات وقانون الشركات ، وتأمين بنية تحتية وبيئة مناسبة لتعزيز العمل المصرفى الإسلامى ، وعدم ترجمة المشروع الحكومى بخصخصة ٦٠ مشروعا حكوميا إلى خطوات عملية حتى اليوم .

وحذر د. شاكر من خطورة اتسام سوق الأوراق المالية بالضعف والمحدودية وقلة السيولة والأدوات المالية والاستثمارية وعدم وجود مؤسسات الوساطة اللازمة ، وتراجع سعر صرف الدينار العراقى تجاه العملات الأجنبية بشكل كبير خلال السنوات الماضية وعدم استقراره حاليا وأيضا عدم واقعيته السوقية

ووجود محفظة ديون كبيرة نسبيا لدى المصارف العراقية مشكوك فى تحصيلها .

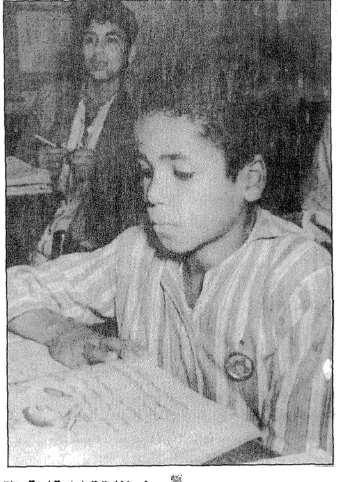
وأكد على ضرورة تبنى عمليات دمج وتملك بين عدد من المصارف لتقوية أوضاعها البنيوية والمؤسسية والمالية والخدماتية.

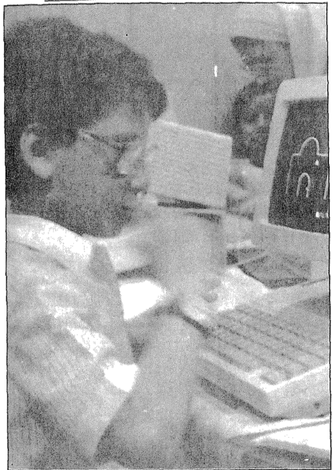
وتدعيم الأموال الرأسمالية للمصارف العراقية للوفاء بمعايير بازل الجديدة ونصح سيادته بإعطاء حرية أكبر للمصارف العراقية فى تحديد أسعار الفائدة فى السوق المصرفية .

وزيادة مستوى الوعى والتثقيف المصرفى لدى رجال المصارف فى العراق

التعليم فى مصر

بين ماض وحاضر





أحمد عبد الرحمن

فى نظرة تحليلية لواقع التعليم فى مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م وعلى مدى أكثر من نصف قرن نجد أن مصر شهدت نموا كبيرا فى مجال التعليم فى مختلف مراحله يعتبر قياسا إلى الماضى وثبة حضارية فى تاريخ التعليم وبفضله تمكنت مصر من سد احتياجاتها من العمالة اللازمة لإعادة بنائها الاقتصادى والاجتماعي.

ولعله من الصعب حصر كل ماحفل به حقل التعليم فى مصر من إنجازات منذ قيام الثورة وحتى الآن لضيق المجال ولكثرة ماتم من خطط واستراتيجيات واتخذ من سياسات وتعديلات واصلاحات طوال هذه المدة الطويلة ، وما أضافته من الاصلاحات العديدة التى شهدها التعليم ودعمت مسيرته الإصلاحية فى كل مرحلة من مراحل الحكم منذ عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ثم الرئيس الراحل أنور السادات وأخيرا عهد الرئيس محمد حسنى مبارك الذى لازال يعطيه من المساندة والدعم والجهد الكثير والذى اعتبره سيادته المشروع القومى لمصر.

وفى هذا العرض الموجز لمسيرة التعليم منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن نلقى الضوء سريعا على ماتحقق من خطوات إصلاحية لتطوير وتحديث التعليم فى شتى المراحل ونستمع إلى سرد وشرح لخبراء التعليم وآرائهم فى مسيرة الاصلاح والتطور والتحديث للعملية التعليمية فى مصر.



جمال عبدالناصر



أنور السادات

محمد حسنى مبارك

نستهل تتبع مسيرة الذكريات بالحديث مع الدكتور **حسن شحاته** أستاذ المناهج بجامعة عين شمس وعضو المجالس القومية المتخصصة حيث قدم عرضا عن التعليم بين ماض وحاضر ومنذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ونقتطف من الحديث أهم نقاطه ودلالاته ونوجزه فى الآتى:

امتاز التعليم فى فترة ١٩٥٢ بأن أصبح التعليم للجميع ، كالماء والهواء ولم يقتصر على الأغنياء فقط ، وتأثر بالدعوة إلى الحرية ، أما فى الستينيات فقد ظهرت الأفكار الاشتراكية وانعكست على مسيرة التعليم وتعمق هذا الانفتاح ، وأصبح هناك العناية بالتعليم العسكرى فى الكليات العسكرية وكذلك الاهتمام بالمعاهد العليا فى التعليم العام.

ومن ناحية أخرى تأثر التعليم بنكسة ١٩٦٧ وأصبح هناك دعوة لتأكيد الثقة بالنفس وتأكيد الهوية المصرية والاهتمام بخلق جيل جديد من الشباب المتعلم ، وأصبح الجيش يقوم على أساس شباب الجامعات والاهتمام بالكم فى التعليم لم يكن واردا ، وكانت نسبة الأمية فى هذه الفترة مرتفعة جدا .

وفى فترة السبعينيات ارتبط التعليم بالرؤية الجديدة -بالتفكير والاهتمام بالوعى القومى وتأكيد الذات .

وفى فترة الثمانينيات امتد التعليم الأساسى إلى ٩سنوات بعد أن كانت محصورة فى ٦ سنوات (المرحلة الابتدائية) كما ظهر محو الأمية الوظيفى والمهنى ،

ويضيف سيادته بأنه فى مرحلة السبعينيات عقد مؤتمر التعليم العصرى وحاول الاهتمام بإعداد إنسان قادر على التعامل مع العصر ومتطلباته.

وفى الثمانينيات أيضا تم اختزال مدة التعليم الأساسى إلى ٨ سنوات بعد إلغاء الصف السادس الابتدائى ، كما تم إلغاء دور المعلمين والمعلمات وأصبح التعليم فى مرحلته الابتدائية يعد داخل الجامعة المصرية ، كما ظهرت كليات التربية النوعية فى كل محافظات مصر ، بجانب الاهتمام فى هذه المرحلة بثقافة الإبداع والتفكير والقضاء على الغش الجماعى الذى كان منتشرا فى القرى والريف ، كما تم إلغاء الأبواب الخلفية لدخول الجامعات عن طريق الشهادات الأجنبية غير المعادلة.

وفى عام ١٩٨٧ تم وضع استراتيجية لتطوير التعليم برئاسة **الدكتور فتحى سرور وزير التعليم فى ذلك الوقت** ، وتأثرت هذه الاستراتيجية بأفكار اليونسكو والتعليم الدولى والمنظمات الدولية.

وفى مرحلة التسعينيات شهدت نقلة نوعية فى التعليم تمثلت فى المؤتمرات القومية لتطوير التعليم والطفرة فى بناء المدارس التى يرجع الفضل منها إلى **السيدة سوزان مبارك** .

كما انخفضت نسبة الأمية بشكل كبير وذلك نتيجة لما نشئ لها من موسسة منفصلة لمكافحة الأمية ، كما زادت نسبة الاستيعاب فى التعليم العام والجامعة ، وأنشئت أربع جامعات خاصة ووضعت أول استراتيجية لتطوير منظومة التعليم الجامعى وتم تحديث ٢٥ مشروعا لتطوير الجامعات المصرية ، كذلك تم إدخال اللغة الإنجليزية فى المرحلة الابتدائية ، مع الاهتمام بتعليم الفتيات وأصبح هذا العصر هو العصر الذهبى لتعليم المرأة.

ويضيف سيادته قائلا: ومن الملاحظ أن نسبة التسرب من التعليم انخفضت ووصلت إلى ٢,٥٪ وارتفعت نسبة التعليم الجامعى من ١٩٪ إلى ٣٠٪ ، كما تم افتتاح كليات للحاسبات والتوسع فى التعليم التكنولوجى ودخلت التكنولوجيا معظم المدارس المصرية .

وينتهى سيادته إلى القول : أما عن السلبيات فى منظومة التعليم فقد تمثلت فى استمرار ظاهرة الأمية منذ الثورة وحتى الآن رغم انخفاضها تدريجيا حتى وصلت إلى ٣٠٪ وأيضا استمرار ظاهرة الدروس الخصوصية بكثافة ، وكذلك لازالت المناهج فى كليات التربية لم تتطور مع الزمن بجانب انكماش حركة البعثات لأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات ، وأيضا عدم استيعاب كل الناجحين فى الثانوية العامة لدخول الجامعة ، كما ظهرت انحرافات فى الجامعات الخاصة عن المسلك السليم رغم حرص وزير التعليم العالى أن تلتزم هذه الجامعات الخاصة لأنها انشئت لتبقى ولا بد من أن تستمر.

يبقى بعد ذلك ازدحام الفصول بكثافة شديدة وتعدد فترات الدراسة والكتاب المدرسى والاعتماد على التلقين والحفظ وحشو المناهج وكثرة التعديلات وسوء حالة المعلمين المادية وضرورة رفع مستواهم العلمى والمادي.

ونقتطف أيضا بعض اللمحات من حديث **الدكتور حامد عمار خبير التعليم حيث يقول:** فى عام ١٩٥٢ تحقق مطلب توحيد التعليم فى المرحلة الابتدائية وتقرر دراسة لغة أجنبية وبدأ تدريسها فى المرحلة الإعدادية التى تكونت من ثلاث سنوات يعقبها المرحلة الثانوية ثلاث سنوات أيضا ، والمدارس الفنية التى تعرضت وقتها لنقد اعتمد على أن التخصص فى فروعها من سن ١١سنة لايتفق نفسيا مع تطور الطفل ، ثانيا لأنه لم تثبت مهارات خريج هذه المدارس ، وفى نفس العام حدث تطور فى مناهج التعليم بإضافة مقررات عامة عن الاشتراكية العربية والقومية العربية ، وبعد ثمانى سنوات تقررت مجانية التعليم وتغيرت أسماء الجامعات وبدأ السعى والتفكير فى إنشاء جامعات إقليمية كجامعتى طنطا والمنصورة عام ١٩٧٢ ، وخلال السنوات العشر من ١٩٧٠-١٩٨٠ والتحول الذى حدث فيها من الاشتراكية إلى الرأسمالية صاحب هذه الحقبة تنامى الهجرة إلى بلاد الذهب الأسود -البترول- خاصة بعد ارتفاع أسعاره بتأثير حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وزيادة إعارة المدرسين لهذه البلاد ، ولأن هذه الإعارة كانت تتطلب تقديرات ممتازة للمدرسين فقد نشط القطاع الخاص واندفع فى استثمار أمواله

في إنشاء المدارس الخاصة ومدارس اللغات التي زادت أعداد طلابها مما دفع وزارة التربية والتعليم لإنشاء المدارس التجريبية بموجب القرار الوزاري الصادر عام ١٩٧٩ ولها مصروفات أقل من اللغات .

يضاف إلى ذلك ظهور التعليم الموازي المتمثل في الدروس الخصوصية ، الذي لم تلتفت إليه الوزارة إلا في أوائل التسعينيات ، ومن ثم أصبح الاتجار والتربح بالتعليم من الظواهر العادية ، فيما بقيت معدلات التحسن في محو الأمية بطيئة لم تتجاوز ١.٥٪ سنويا ، ومع تطبيق سياسة الانفتاح اتجهت الفكرة لإنشاء جامعات خاصة كما زادت أعداد البعثات الدراسية الطويلة والقصيرة سواء كانت حكومية أو تلك الخاصة ببرامج المعونة الأمريكية .

ومن أهم هذه التطورات التي طالت التعليم في ظل تنامي العولمة الاستعانة بالامكانات التكنولوجية مثل اكتساب الطلاب مهارات استخدام الحاسب الآلي ومهارات اللغات الأجنبية والتوسع الأفقي في فرص التعليم ، والتوسع في التعليم الخاص.

ونكتفي في النهاية بعرض بعض الأرقام التعليمية التي تشير إلى تطور التعليم في مصر وهي:-

كان عدد التلاميذ المقيدين في التعليم الابتدائي عام ١٩٥٣ (١.٣مليون تلميذ) زاد عددهم إلى أربعة ملايين عام ١٩٧٠ ، بين عامي ١٩٨٠-١٩٩٠ ارتفع معدل القيد بالمرحلة الابتدائية من ٧٥٪ إلى ٨٦٪ للأطفال في سن السادسة وزاد عدد الملتحقين بالمرحلة الثانوية من ٤٣٪ إلى ٤٥٪ والتعليم الجامعي من ١٣.٥٪ إلى ١٧.٥٪ وانخفضت نسبة الأمية فوق ١٥ سنة من ٦٥٪ إلى ٥٠٪.

– عام ٢٠٠٠ بلغ معدل الالتحاق في السنة الأولى الابتدائية ٩٨٪ من الأطفال في سن السادسة و٩٤٪ لمن هم بين سن ٦ و١١ سنة.

–تم بناء ١٢ ألف مدرسة جديدة من منتصف التسعينيات وحتى عام ٢٠٠١ .

–عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات الخاصة الأربع زاد عام ٢٠٠٠ ستة أمثاله عام ١٩٩٦.

ويضيف الدكتور سعيد إسماعيل علي من خبراء التعليم قائلا: لقد فتحت الثورة أبواب التعليم على مصراعيها أمام الشعب وواجهت البلاد إقبالا شديدا على التعليم لم يشهده تاريخ التعليم في كثير من بلاد العالم وسجلت أرقام التعليم ارتفاعا كبيرا بالقياس إلى الفترة السابقة على عام ١٩٥٢ ، وشكلت لجنة للنظر في سياسة التعليم في ظل الاحتياجات التنموية للبلاد برئاسة الدكتور عبدالقادر حاتم أقرت خطة لتطوير التعليم في المرحلة التالية تحقق تحسين ورفع التعليم العام بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوي العام والفني والجامعي وأوصت بإعادة النظر في الكتب المدرسية في مختلف المراحل بحيث تكون متكاملة وملائمة للبرامج الجديدة .

وتضيف الدكتورة عزة كريم بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية قولها :بعد ثورة يوليو عام ١٩٥٢ حدثت طفرة تعليمية في المناهج ومجانية التعليم ونسبة الاستيعاب لكل فئات المجتمع وكان رد الفعل إيجابيا على المجتمع فبعد فترة زمنية محدودة ، استطاعت الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل وغير المتعلمة أن تعلم أولادها وتخرج من نطاق الأمية والطبقة الفقيرة وتعدل من أوضاعها حتى الاقتصادية وتظهر في المجتمع بحيث تقلد الكثيرون من الفقراء مناصب كبيرة وهامة.

وبعد .. فهذا قليل من كثير مما يذخر به سجل التطوير والتحديث للتعليم في مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن ولازال الحديث يحتاج إلى الكثير من السرد والتقييم مما يستوجب العودة إلى استكماله في تحقيقات أخرى قريبة بإذن الله.

وفي عدد قادم سنتناول بإذن الله بالتقييم الموضوعي هذه التطورات والإنجازات .. والنتائج التي تحققت .



مشروع محو الأمية واجب قومي على كل القوى الوطنية مساندته

الأمية في أي مجتمع .. تعتبر من العقبات الأساسية التي تعوق مسيرة التنمية ، أو تؤدي إلى تباطؤها ، وهي قبل ذلك ، وبعد ذلك ، وصمة في جبين الأمم المعاصرة . بعد أن أصبح العلم ضرورة كالماء والهواء ، لا يحيا الإنسان بدونهما .. ومن الإحساس الواعي بخطورة الأمية في بلادنا .. تم إنشاء " هيئة محو الأمية وتعليم الكبار " منذ عشر سنوات ، وهي الهيئة الوحيدة المنوط بها القضاء على ظاهرة الأمية ، التي يعاني منها ما يقارب ٣٠٪ من المصريين ذكورا وإناثا في الوقت الراهن .. ولا شك أن ظاهرة الأمية ، تشكل قضية أكبر من " هيئة واحدة " تتصدى لمحوها ، في بلد كمصر ، يتكبد ملايين الجنيهات ، في الإنفاق على تعليم أجياله ، باللجان وبناء المدارس ، والمعاهد العلمية ، وإنشاء الجامعات ، في المحافظات والأقاليم .. إن ظاهرة الأمية ، قضية هامة وخطيرة ، تتعلق بالمجتمع كله وتقدمه ، ومن هنا يتوجب على كل القوى الوطنية ، أن تتكاتف جهودها ، وتتوحد سواعد القادرين من أبناء هذا الوطن ، لدعم ومساندة جهود الحكومة .

تحقيق : **محمد رمضان**



د. حسين كامل بهاء الدين



لقد نادى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بأن يكون عام ٢٠٠٧ نهاية لمشكلة الأمية فى مصر ، وأعطى سيادته تكليفات للحكومة ، لتعيين شباب الخريجين ، فى مشروع محو الأمية وتعليم الكبار وهى رؤية حكيمة تحقق هدفين موضوعيين فى آن واحد :

الأول : توفير فرص عمل للقضاء على مشكلة البطالة والثانى : محو الأمية للمواطنين الذين لم تساعدهم ظروفهم للالتحاق بالمراحل التعليمية .

ويؤكد د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم أنه سيتم الانتهاء من مشكلة محو الأمية على مدى ٣ سنوات ، وذلك من خلال جهود الوزارة مع "هيئة محو الأمية وتعليم الكبار

وقال : إن عدد الأميين فى مصر لم يزد عن ١٣.٤ مليون نسمة منذ عام ١٩٩٦ وحتى الآن وأن نسبة الأمية انخفضت إلى ٢٩.٨٪ ، وكانت تبلغ ٤٩.٤ ٪ عام ١٩٨٦ .

وأشار إلى أن نسبة الالتزام فى التعليم تجاوزت الـ ١٠٠٪ من خلال التعليم الحكومى ، والتعليم الأزهرى .

وقال : إن الأمية أحد أسباب زيادة السكان ، وتلوث البيئة والتطرف ، والإرهاب .

وأشار وزير التعليم إلى أن نسبة التسرب من التعليم لم تعد تتجاوز ٠.٨٧٪ فى الابتدائية ، ونسبة التسرب فى الإناث تساوى نصف نسبة التسرب فى الذكور ، وفى الإعدادية بلغت نسبة التسرب ٣.٢٪ ، وكانت فى عام ٨٨(١٠.٨٠٪) وبلغت نسبة الإلزام فى التعليم الأساسى والابتدائى أكثر من (١٠٠٪)

وأضاف أنه طلب تعيين ١٠٠ ألف من خريجى الجامعات لمدة سنة ، فى فرص عمل مؤقتة للعمل فى مشروع محو الأمية ، وهكذا نستطيع القضاء على مشكلة الأمية تماما ، لأنه لم يعد هناك مكان للجهلاء فى العالم ، وأشار إلى أن الأمية لم تعد عدم معرفة القراءة والكتابة وإنما نحن نكافح الأمية بمفهومها العام ، وقد تم رصد مبلغ ٣ مليارات من الجنيهات لذلك.

الحكومة وحدها.. لاتستطيع !

ويشير د. فاروق إسماعيل رئيس لجنة التعليم بمجلس الشورى إلى أن المجلس وضع تقريرا يؤكد فيه ضرورة وضع استيراتيجية خاصة لمحو الأمية ، تقوم على أساس تعبئة جميع الجهود ، وحشد كل الطاقات وتحريك جميع قطاعات المجتمع الحكومى والمدنى وغير الحكومى ، والعمل على توفير الاعتمادات اللازمة لتغطية جميع الاستثمارات والنفقات ، والبحث عن موارد مالية غير تقليدية لتغطية هذه الاعتمادات سواء من خلال فرض طوابع محو أمية على جميع المعاملات أو الاستفادة من أموال الزكاة والنذور ، والأوقاف وغيرها .

ويضيف إنه إذا استمرت الأمور على النحو المتبع حاليا لمحو الأمية فقد تحتاج مصر إلى ربع قرن للتخلص من هذه المشكلة القومية وهذا لم يعد مقبولا فى ظل الأوضاع الحالية إن الحكومة مهما حاولت لن تستطيع بمفردها الوفاء بجميع الالتزامات المطلوبة لمحو الأمية .

وطالب التقرير الحكومة بسرعة إجراء إحصاء شامل وتصنيف للأميين فى مصر باسمائهم وأعمارهم وفقا لمقر إقامتهم فى الريف والمدن والنجوع والمناطق الصحراوية ، وأى موقع على أرض مصر وكذلك العمل على زيادة الوعى لدى الوالدين بأهمية محو الأمية .

وضرورة تسجيل المواليد من البنين والبنات ، إلحاقهم بالتعليم الأساسى وتشجيعهم على الاستمرار فيه ، ومقاومة أية محاولات للتسرب منه .

وذلك بتفعيل القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٩٤ بشأن فرض غرامات مالية ملموسة على ولى أمر الطفل الذى لا يقيد بالمدرسة الابتدائية أو الذى يتسرب من التعليم الأساسى.

ويؤكد التقرير على ضرورة زيادة أعداد مدارس الفصل الواحد ، ومدارس المجتمع وغيرها من المدارس فى جميع أنحاء مصر ، وكذلك العمل على زيادة المساحة المخصصة لبرنامج محو الأمية فى الإذاعة والتليفزيون .

وأوصى التقرير على ضرورة إسهام المؤسسات الدينية فى الدعوة بصفة دائمة لمحو الأمية للذكور والإناث ، بالتعاون مع وزارة الأوقاف ، والكنسية القبطية ، من جانب ، وهيئة محو الأمية وتعليم الكبار من جانب آخر.

١٠٠ ألف خريج

ويقول محمد عطا مدير عام فرع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بمحافظة القاهرة ، إنه بناء على توجيهات السيد الرئيس بتعيين ١٠٠ ألف خريج من الجامعيين فى هيئة محو الأمية وتعليم الكبار للمساهمة فى تشغيلهم ، والقضاء على مشكلة محو الأمية فإن الهيئة ستقوم باختيار الخريجين فى شهر يوليو الحالى وسيخضعون لدورات تدريبية لمدة ٣ أسابيع مقابل ٥ جنيهات كبدل انتقال على أيدى متخصصين ، وخبراء فى كيفية التعامل مع الدارسين ، وذلك فى شهر أغسطس القادم على أن تبدأ الدراسة بفصول محو الأمية فى شهر سبتمبر .

وهكذا توفر الهيئة فرص عمل حقيقية للخريجين الذين لا يعملون فى أى جهة مقابل مبلغ ١٢٠ جنيها شهريا للفصل الدراسى الذى يضم ٢٤ دارسا ، ولمدة



عشرة شهور ، ويستطيع الملتزمون والجادون من الخريجين ، أخذ فصل دراسى آخر بالتعاقد الحر مع الهيئة على أن يمنح الخريج مبلغ ٣٣٣ جنيها على كل ناجح من الدارسين ويكون الفصل الدراسى ستة أشهر دراسية .

وتوفر الهيئة الفصول التعليمية ، والأدوات الدراسية للدارسين من كتب وكراسات ، وأقلام وغيرها ، وتدريبهم الهيئة على الحرف المهنية المختلفة لإكسابهم مهنة وكل ذلك بالمجان .

ويستطيع الخريج الذى يعمل صباحا زيادة دخله من خلال التعاقد الحر مع الهيئة ، ويكون على المدرس المتعاقد مع الهيئة بمكافأة شهرية أو بالتعاقد الحر إحضار الدارسين .

كما تقوم الهيئة بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم ، والجمعيات الأهلية والدينية ، ومراكز الشباب ، لتوفير الفصول الدراسية للدارسين على مستوى الجمهورية .

وسوف يخضع الدارس لامتحانات تشرف عليها إدارة تقييم الأداء بهيئة محو الأمية ، والمركز القومى للامتحانات التابع لوزارة التربية والتعليم .. يمنح بعدها الناجح شهادة بمحو أميته.

والجدير بالذكر أن جميع أجهزة الدولة بالتعاون مع الهيئة سوف تتكاتف لحل هذه المشكلة القومية ولا توجد مشكلة للهيئة إلا فى توافر الدارسين فهم فى أغلب الفصول الدراسية غير ملتزمين باستكمال المرحلة التعليمية لهم ، ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية التى تجعل الأولوية لدى المواطنين تكون لعملهم ، لتوفير سبل المعيشة ، وذلك رغم توافر مواعيد للدراسة المسائية ، وهذه هى مشكلتنا الأساسية .

لقد فكرنا فى منح الدارس مبلغا رمزيا حوالى ١٠ جنيهات شهريا لكى يلتزم بالدراسة ولكن للأسف ميزانية الدولة لا تسمح فكيف تتحمل تكلفة محو الأمية بالكامل على عاتقها ؟

إن الهيئة تقوم بامتحان أفراد القوات المسلحة والشرطة ، ومنح الناجحين شهادات لمحو أميتهم ، تؤهلهم للحصول على تراخيص الرخص المهنية ، والالتحاق بالوظائف المختلفة التى يشترط فيها حصولهم على شهادة محو الأمية

شهادة لا يمكن تزويرها

ويضيف صلاح عزت مدير إدارة مصر الجديدة والنزهة بالهيئة أن شهادات محو الأمية لا تمنح إلا لمن يجتازون الامتحانات .

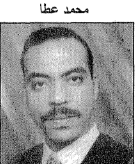
وقد تم تأمين شهادة محو الأمية بثمانى وسائل بحيث لا تكون قابلة للتزوير ، وهذه الوسائل هى :

الشهادة مغلفة بالبلاستيك ، مثل شهادات الخدمة العسكرية - صورة صاحب الشهادة وصنعت



محمد عطا

هاشم أبوإسماعيل



محمد أحمد



أسامة رفعت

بواسطة أجهزة الكمبيوتر - يوجد بها ختم مضغوط- يوجد بها ختم باسم الهيئة - تضم الشهادة توقيع رئيس الجهاز بنفسه - علامة مائية بالشهادة لا تقرأ إلا بالقلم الليزر- تضم بيانات كاملة عن صاحب الشهادة - تسجل الشهادة برقم كودى فى كمبيوتر الهيئة .

الرجال .. لا يلتزمون

الشيخ هاشم أبو إسماعيل " المسجد الهنيدى بمنطقة الكيت كات " يقول : لقد تلقينا تعليمات من مديرية الأوقاف بفتح فصول لمحو الأمية للرجال والنساء ، وقمنا بالتنسيق مع " هيئة محو الأمية " وتجهيز الفصول الدراسية ، وكانت البداية فى يناير ٢٠٠٣ ، وبلغ عدد الدارسين ٣٢ سيدة و١٨ رجلا وكان التزام السيدات بالتعليم أكثر من التزام الرجال وذلك يرجع لرغبة النساء فى تعلم قراءة القرآن ومتابعة أولادهم فى المراحل التعليمية المختلفة وللأسف تم إغلاق فصل الرجال لعدم التزامهم بالحضور ، حيث إن الدراسة يوميا لمدة ساعتين مساء وكانت فكرتهم عن فصول محو الأمية ليس تعليمهم ولكن حصولهم على شهادات لمحو الأمية ، ولو عن طريق شراء هذه الشهادات لكن النساء أكملن الدراسة وأخذت ست سيدات منهن شهادات بمحو الأمية فى شهر يونية ٢٠٠٣ .

ويضيف محمد أحمد " مدرس بفصول محو الأمية " متحدثا عن تجربته فى تعليم الكبار حيث يقول إن المشكلة الأساسية التى كانت تواجهه فى فصول محو الأمية هى عدم التزام الدارسين بالحضور لأنهم من كبار السن وعدم التزام الدارسين بالحضور يقع ضرره على المدرس حيث إننا نتقاضى مبلغ ١٢٠ جنيها شهريا عن الفصل الدراسى الذى يكون عدده ٢٠ دارسا وتقوم لجان تفتيشية تابعة لهيئة محو الأمية بزيارة كل أسبوع لفصول محو الأمية فإذا حضروا لأسبوعين متتاليين ، ووجدوا عدد الدارسين فى الفصل أقل من العدد المقرر (٢٠ دارسا) تم محاسبة المدرس على هذا العدد بنسبة من المبلغ المقرر شهريا (١٢٠ جنيها) ، وبذلك يفقد هذا العائد الشهرى أهميته للمدرس نظرا لتدنيه ، حيث وصل فى بعض الأحيان من ٨٠ جنيها إلى ٦٠ جنيها شهريا ، ونحن كمدرسين نلجأ إلى ترك التدريس بفصول محو الأمية والتدريس بالتعليم الأساسى ، حيث إن عائده أفضل والتزام دارسيه يتم من خلال أولياء أمورهم .

أما أسامة رفعت " خريج كلية التجارة " وهو من المتحمسين لمشروع محو الأمية فهو يطرح سؤالا مؤداه كيف يكون لدينا هذه الأعداد من الأميين والعالم من حولنا فى هذا التقدم الرهيب.

ويشير إلى أنه سيكون من أوائل المتقدمين إلى فصول محو الأمية لكى يقوم بالتدريس لأنه واجب قومى نحو بلدنا التى لم تبخل علينا بتعليمنا .

ويضيف قائلا : إن فصول محو الأمية فرصة عظيمة لزيادة دخل الشباب الذى يعمل صباحا ، وفرصة عمل للشباب الذى لا يعمل ، حيث إن مدة الدراسة اليومية ساعتان ويستطيع الشباب أن يعمل بأكثر من فصل دراسى وبذلك يزيد من دخله الشهرى ، ويرفع من مستواه المعيشى .

وأخيرا

فإن مشكلة محو الأمية تتمثل فى إحجام الدارسين وعدد الفصول الدراسية لذا يجب على أجهزة الدولة .. الحكومية وغير الحكومية ، والأحزاب والهيئات والمؤسسات أن تتحمل دورها القومى لحل مشكلة الأمية وذلك بتوفير الوقت لعمالهم فللأسف لقد كان لدينا ١٣ فصلا دراسيا لعمال النظافة لأحياء محافظة القاهرة ويضم أكثر من ثلاثمائة دارس ولم يتقدم أى دارس للامتحانات لعدم التزامهم بالحضور ..

وتبعا لذلك ، تم إغلاق هذه الفصول .

لذا يجب على الأجهزة التنفيذية إلزام عمالها لحضور الفصول الدراسية لمحو الأمية .

٢٥٠ ألف تاجر مهددون بالبطالة !!



في ظل سياسة العولمة ، ومقولة أن "العالم كله أصبح قرية صغيرة" لم يعد هناك مجال لكيانات اقتصادية صغيرة ، وبالتالى ، فإن اقتحام شركات تجارية عملاقة للسوق المصرية ، أصبح أمرا واردا ، وواقعا ، وطبيعيا ، وقد حدث بالفعل.

فكلنا يذكر محلات "سينسبري" صاحب أضخم دعاية ، وأكبر المشاكل فى الوقت ذاته .

وهناك أيضا محلات كارفور الفرنسية ، التى يتحدث عنها المصريون هذه الأيام بكثير من الدهشة والانبهار ، وهى أفرع من سلسلة محلات كارفور الفرنسية ، الأكبر حجما فى أوروبا ، وعلى وجه الخصوص بعد أن اندمجت مع سلسلة محلات "برومودس" الشهيرة فى أوروبا ، ليتكون منها كيان اقتصادى عملاق ، تعداده تسعة آلاف محل ، تتجاوز مساحة بعضها ١٥ ألف متر مربع ، وهى منتشرة فى ٢٦ دولة ، داخل وخارج أوروبا ، ويبلغ حجم مبيعاتها السنوية نحو ٥٥ بليون دولار ، وأما عدد التجار بها فيصل إلى ٢٥٠ ألف تاجر ، فضلا عن حوالى مليونين من العمال !!.

تحقيق : نجوى لطفى

تجار التجزئة يصرخون:

العولمة تغلق بيوتنا.. وتشرد مليونى عامل!!

هذه المعلومات التى تدلى بها هذه المقدمة ، حصلنا عليها من الدراسة التى أعدها الاتحاد العام للغرف التجارية .

ومن تحصيل الحاصل . . أن وجود مثل هذه الكيانات الاقتصادية العملاقة في مصر ، يثير العديد من التساؤلات فضلا عن المخاوف ، من هذه التساؤلات :

–هل السوق المصرية بتركيبتها الحالية ، قادرة على مواجهة هذا النوع من المنافسة العالمية ، فى عقر دارنا؟!

– وماهو الدور المطلوب من التجار المصريين ، والغرف التجارية ، للتعامل مع هذه الكيانات الاقتصادية الجديدة؟

– ثم . . ماهى الإجراءات التى يجب أن تتخذها الحكومة ، لتوفير مناخ تنافسى شريف ، دون أن يؤثر ذلك على التاجر المصرى ، وبالذات تاجر التجزئة.

–وأخيرا . . ماهو رأى الغرف التجارية ، والتجار إزاء دخول هذه الكيانات الاقتصادية ، المجتمع المصرى ، وتأثير ذلك عليهم .

كل هذه التساؤلات وغيرها أثرتها مع نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية محمد عبدالفتاح المصرى ، الذى أعد الدراسة التى أشرنا إليها فى السطور السابقة.

يقول محمد عبد الفتاح المصرى نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية :

إذا نظرنا إلى السوق المصرية بتركيبتها الحالية ، نجد أن هناك نحو مائتين وخمسين ألف محل تجزئة منتشرة فى أنحاء الجمهورية نحو ٨٥٪ منها عبارة عن محلات تجزئة صغيرة لاتزيد مساحتها عن ٣٠ مترا مربعا ونحو ٤٪ بقالات متوسطة الحجم ونحو ٢٪ فقط محلات جملة ، وشبه جملة ، وسوبر ماركت ، شاملة المحلات التى تبيع للمستهلك بسعر الجملة ، والفئة الأخيرة هى الأكثر تأثرا بقدوم مثل هذه السلاسل خاصة فى المدن الكبرى مثل القاهرة والأسكندرية نظرا لأنها تتعامل مع نفس نوعية المستهلك الذى تستهدفه هذه السلاسل.

أما عن البقالات الصغرى والمتوسطة فإنه من المتوقع عدم تأثرها حيث إن وجودها حتمى طبقا للعادات الشرائية للمستهلك المصرى والتى من سماتها العلاقة الشخصية التى تربط بين العميل والتاجر تبعا لتوزيعها الجغرافى ، بشرط تقديم المنتج بصورة أفضل ، وخدمة مميزة وسعر مقبول ، بل على العكس قد تستفيد هذه البقالات من الأسعار والخدمات التى ستقدمها السلاسل الجديدة خاصة فى فروع الجملة التى ستكون جزءا من كيان بعضها كما هو الحال فى دول أخرى.

ولو أننا قمنا بتقييم سريع للتجربة المتمثلة فى اقتحام الشركات الصناعية المتعددة الجنسيات للسوق المصرية فى الفترة مابين نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ، نتيجة لسياسة تشجيع الاستثمار الأجنبى الإنتاجى التى انتهجتها الدولة نجد أن التأثير الإيجابى لهذه التجربة يفوق الجوانب السلبية حيث إن هذه الشركات :

–أدخلت أحدث أساليب الإدارة والتدريب والتسويق للسوق المصرية فى خلق كوادر بشرية على أعلى مستوى .

–قامت بنقل التكنولوجيا الحديثة فى مجال الإنتاج ، ونظم تحليل البيانات ، بالإضافة إلى الطرق الفعالة لخفض التكلفة وتطوير المنتجات من خلال دراسات مستفيضة عن النمط الاستهلاكى واحتياجات المستهلك المصرى المتغيرة.

–أدى هذا المناخ التنافسى إلى تحفيز المنتج المحلى للعمل على تطوير منتجاته وإجراء تعديلات جوهرية فى الهياكل التنظيمية ، وتحديث وسائل الإنتاج والتسويق والبيع ليضمن البقاء داخل إطار المنافسة ، والمستفيد الحقيقى من هذا هو المستهلك المصرى ، كما أنه لايمكن إغفال البعد الاجتماعى لدخول هذه الشركات مصر والمتمثلة فى إتاحة فرص العمل ورفع متوسط دخل الفرد ، هذا بالإضافة إلى الفائدة التى تعود على الدولة من حصيلة الفوائد التى تدفعها هذه الشركات.

ومما لاشك فيه أن بعض صغار المنتجين قد اضيروا لعدم قدرتهم على المنافسة ، ولكن اندماج هؤلاء فى كيانات أكبر قد يكون هو الحل لخلق القدرة التنافسية ، لكن التجربة بصفة عامة كان لها انعكاس إيجابى واضح على السوق المصرية.

الخبرة الأجنبية

ويستطرد المصرى قائلا:

وفى سياق عدم قدرة الكيانات الصغرى على مواجهة القادم الجديد ، فإنه ينبغى البدء فى اندماج هذه الكيانات لتكون لها القدرة التنافسية والتسلح بالأساليب الحديثة ، والإدارة السليمة ، حيث إن الكيانات الهشة لن تصمد فى هذه المواجهة ، ولابد أن نستعين بالخبرة الأجنبية فى البداية لوضع الأسس والنظم الصحيحة ، وإدخال الأساليب الحديثة لدراسات السوق ، والعادات الشرائية للمستهلك المصرى .

ومن واقع الاستفادة من هذه الخبرات يتم تحديدالمساحات المناسبة للمحلات ، وكيفية الاستخدام الأمثل لها لتعطى أعلى عائد اقتصادى للمتر المربع مع سهولة وصول المستهلك للمنتج الذى يريده من خلال أحدث وسائل عرض البضاعة .

وحيث إننا فى عصر المعلومات فإن توافر البيانات والتحليلات الدقيقة كأساس لاتخاذ القرار المناسب أصبح ضرورة حتمية تستوجب وضع هذه الجزئية فى بؤرة الاهتمام من خلال تحديث أنظمة المعلومات والأجهزة المستخدمة فى ذلك وتطبيق نظام الرمز الكودى (Bar Code) للمنتجات لحصر الكميات المباعة والمخزونة ومعرفة حد الطلب لكل منتج وتقييم جدواه الاقتصادية وكذلك للقضاء على ظاهرة السلع المغشوشة والمقلدة.

ماذا عن تجارة الجملة ؟

أما بخصوص تجارة الجملة فإن الأمر لايختلف كثيرا ويتطلب تغييرا جذريا ليتحول شكل هذه التجارة عن النمطية الموجودة حاليا المتمثلة فى انتظار تاجر الجملة لزبائنه من تجار التجزئة للقدوم إلى محله للشراء إلى قيامه بدور ايجابى وفعال فى توزيع منتجاته على التجار من خلال أسطول نقل وتغطية جغرافية سليمة، وفريق مبيعات كفء، مما يتيح فرصة زيادة حجم تعاملاته وقدرته التنافسية.

هذا التحول من تاجر الجملة النمطى إلى موزع يتطلب أيضا إعادة هيكلة تنظيمية وتكنولوجية ، وكذلك أصبح من المحتم اتحاد مجموعة من تجار الجملة لتكوين شركات قوية تستطيع الحصول على مزايا أفضل من الشركات المنتجة لكبر حجم تعاملاتها وتوزيعها مما يتيح لها فرصا تنافسية أعلى .

الغرف التجارية

وعن تأثر التجار بتلك الكيانات العملاقة يؤكد المصرى : أن التاجر هو عصب التجارة الداخلية ، حيث ينتشر بكافة المدن والقرى والنجوع موفرا



د. سعاد الديب





محمد المصرى

صفوان ثابت

للمستهلك مايحتاجه من سلع بالقدر المطلوب وفى الوقت المناسب ، والتى قد تكون سلعا غذائية أو استهلاكية ، ويخضع فى مزاولة نشاطه للقوانين والنظم المتعلقة بها ، كما يخضع للتشريعات والنظم الرقابية العامة والغرف التجارية التى تطالبه بتطوير وتحديث أداء هذه الشريحة من المجتمع بما يتفق مع متغيرات العصر ، وبما يحقق ممارستهم لأنشطتهم فى وضوح وشفافية وفهمهم للتشريعات التى تحكم هذه الأنشطة وتعرفهم بحقوقهم والتزامهم قبل المجتمع ، وذلك من خلال:

- إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية المجانية لصغار التجار لشرح المفاهيم الحديثة للبيع وفن التعامل مع الجمهور وأساليب عرض السلع .. إلخ من الموضوعات المتعلقة بفن التسويق.
- التعريف بأهمية وإمساك الدفاتر المحاسبية سواء بالنسبة لجمهور المتعاملين مع التاجر أو بالنسبة للدول.
- التعريف بأساليب وأهمية الشراء من مصادر معلومة وأهمية الاحتفاظ بمستندات المشتريات.
- التعريف بالقرارات والقوانين المتعلقة بالضرائب والعمل والتأمينات الاجتماعية بما يحقق له عدم مخالفة هذه القوانين.
- التعريف بقانون الغش التجارى والتزامات التاجر بما يجنبه الوقوع فى دائرة الاتهام.
- تشجيع إنشاء كيانات كبيرة من تجار المنطقة بما يحقق لهم الاستفادة للمعاملات كبيرة الحجم.
- وضع دستور ممارسة المهنة والتى تكفل الممارسة السليمة وعدم الاحتكار أو اختلاق بعض السلع لتحقيق مصالح خاصة .

ونطالب بإعادة النظر فى تعريفة التأمينات سواء حصة العامل أو صاحب العمل ، فليس من المعقول أن تحصل هيئة التأمينات على ٤٠ألف جنيه من المنشأة التى تدفع ١٠٠٠٠٠جنيه أجورا فى السنة وذلك بنسبة ١٤٪ من العامل و٢٦٪ من صاحب العمل ، ونطالب أن يتساوى صاحب العمل مع العامل فى حصة كل منهما للتأمينات بشرط أن تخفض النسبة الإجمالية من ٤٠٪ إلى ٢٠٪ وذلك لضغط تكلفة الإنتاج لامكانية المنافسة فى التصدير أو السوق المحلية المفتوحة الآن على العالم.

و . . دور الدولة

وعن دور الدولة يقترح المصرى أن يتمثل دور الدولة فى وضع الضوابط التى تتضمن مشروعية المنافسة من خلال إصدار وتفعيل التشريعات الخاصة بمنع الاحتكار والإغراق ومنع الممارسات الضارة وكذلك وضع خطوط فاصلة للجانب الرقابى من حيث تحديد مسئولية كل من المنتج والتاجر ، وضمان عدالة المحاسبة الضريبية ، والنظر للتاجر باعتباره مواطنا يؤدى رسالة اجتماعية مهمة ، مما يتطلب أن تحرر المحاضر المتعلقة بمزاولة النشاط بمحل التاجر ، وعدم اصطحابه إلى أقسام الشرطة ضمن اللصوص والمجرمين ، وبحضور ممثل عن الغرف التجارية ، ويتطلب توعية المفتشين بالمفهوم السليم للرقابة باعتبارها نصحا وإرشادا قبل أن تكون تصيدا للأخطاء.

تعديل القانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالتأمين على أصحاب الأعمال بالنسبة للآتي:-

- صرف معاش الشيخوخة فى سن الـ٦٠ بدلا من سن الـ ٦٥ أسوة بما هو متبع فى القانون ٧٩ لسنة ٧٥ الخاص بالعاملين فى الدولة.
- إنشاء صندوق لموازنة الأسعار يحمى التجار من تقلبات الأسعار

واجبات التجار

وأكد المصرى فى ختام دراسته على ضرورة أن يقوم التجار باستخدام الأساليب الحديثة للتسويق ، ورفع كفاءة العاملين لديهم ، وتطبيق نظام الرمز الكودى للمنتجات والبدء فى التعامل من خلال التجارة الالكترونية التى أصبحت مطبقة بصورة تتزايد يوما بعد يوم بمختلف دول العالم وتجاوزت التعاملات عبر شبكات الإنترنت بالمليارات من الدولارات.

ومن ثم فإن اقتحام التجارة المصرية لهذا العالم الجديد أصبح واجبا يفرضه واقع التحديث التكنولوچى الذى يجب الإلحاق بركبه ، وعليه يجب البدء فى أقرب وقت ممكن فى اتباع الوسائل السليمة للتحديث بخطوات مرحلية مدروسة عن طريق وضع خطط طموح وجادة لتحقيق هذا الهدف.

البقاء للأكثر تطورا

يؤكد صفوان ثابت رئيس مجلس إدارة غرفة الصناعات الغذائية أن رجال الأعمال يرحبون بالاستثمارات الأجنبية فى مصر بنوعيها المباشر وغير المباشر ، وأن عمل الشركات الأجنبية فى مصر يستدعى أن توضع لها ضوابط لحماية المنتج الوطنى ، وضمان عدم احتكار هذه الشركات للسوق ، ولابد للمصانع والشركات أن تطور نفسها حتى تستطيع الصمود أمام الشركات العملاقة التى بدأت تغزو الأسواق فالبقاء سيكون للأكثر تطورا ولرؤوس الأموال الكبيرة والقوية إلى جانب التحديث والتطوير للصناعة المصرية .

ويطالب صفوان ثابت بضرورة قيام اتحاد اقتصادى قوى يضم الشركات الكبرى والصغرى فى كل مجال على حدة ، لأن التحديات كبيرة والمنافسة فى تحدى رؤوس أموال ، أمام رؤوس أموال والمعركة الآن هي معركة فكر وخطط ودهاء شديد .

ولقد أصبح تحديث التجارة ضرورة ملحة واعتقد أنه لابد من الاستعانة بالخبراء مهما كانت مقلقة اسوة بالشركات العالمية التى تستعين بالخبراء .

ولابد أن نضع خططا قصيرة المدى ومتوسطة المدى حتى نكون تكتلا اقتصاديا مبنيا على أسس مدروسة .

الاتحاد العربي لحماية المستهلك

وتقول الدكتورة سعاد الديب نائب الأمين العام للاتحاد العربي لحماية المستهلك إنه لن يكون هناك تحديث فعال للتجارة بدون تفعيل حقيقى لجمعيات حماية المستهلك ، فالتجارة الداخلية فى مصر لابد أن تواكب المتغيرات السريعة واستيعابها بهدف اتساع حاجة المستهلك المتغيرة ، وتحقيق المعادلة الصعبة التى تتمثل فى منتج جيد وسعر أقل ، علاوة على خدمة متميزة ولن يأتى ذلك إلا من خلال هذه الجمعيات التى تأخذ على عاتقها توعية أكثر وأفضل للمستهلكين الذين يجب أن يشملهم التحديث ، ولابد من محو أمية المستهلكين اقتصاديا وتجاريا وتقويم سلوكيات القائمين على تجارة الجملة ، وكذلك المنتجين فلابد أن تكون السلعة المقدمة ترضى جميع الاحتياجات والأذواق، وتحقيق الانضباط فى الأسواق من خلال مكافحة كل ماهو سيء وإحكام الدور الرقابى والاهتمام بتحقيق الالتزام بالمواصفات العالمية للسلع .

البقاء للأعلي جودة

ويقول السيد عابدين رئيس شعبة البقالة بالغرف التجارية إن صغار التجار يواجهون صعوبة كبيرة فى الحصول على تلك المزايا أو بيع السلع الغذائية بنفس الأسعار بدعوى تشجيع التعامل مع كبار المنتجين ، وأصبح التاجر المصرى يواجه عدم المنافسة مع تلك

"البقية ص ٥٩"

حماية الأمومة فى اتفاقيات العمل الدولية (٢)

اتفاقية حماية الأمومة ٢٠٠٠

بقلم :
عبد الحليم القاضى

تشكل المرأة نصف المجتمع ومنذ فجر التاريخ تعمل المرأة بجانب الرجل فى حقله فضلا عن التزامها أو وظيفتها الأساسية فى تولى وإدارة أعمالها المنزلية ، وفى العصر الحديث بدأت المرأة تشارك الرجل فى عمله .. فى المعامل والمصانع والمحلات والمدارس والمعاهد والجامعات ودور العلاج بل إن هناك بعض الأعمال تقتصر الآن على المرأة كالتمريض وأصبحت المرأة العاملة يقع عليها عبء مضاعف : الأعمال المنزلية وعملها فى المنشاة التى التحقت بها يضاف إلى ذلك العبء الذى خصها بها الله سبحانه وتعالى وهو الحمل والوضع ، ولذلك أوصى بها الله تعالى بقوله : ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن " " سوة لقمان أية ١٤" وقال الرسول عليه السلاة والسلام " الجنة تحت أقدام الأمهات " والأحاديث النبوية الشريفة كثيرة فى تكريم وتشريف الأمهات .

وقد بدأت التشريعات العمالية منذ بداية القرن الماضى فى وضع الأحكام اللازمة لرعاية المرأة العاملة فى حالتى الحمل والوضع ،، وقامت عصبة الأمم منذ قيامها سنة ١٩١٩ بإصدار الاتفاق رقم ٣ بشأن حماية الأمومة ، وتضمنت تشريعات العمل العربية أحكاما خاصة بإجازة الحمل والوضع وحرمت تشغيلها فى أوقات معينة وفى أعمال معينة ، وأخذت بعض الدول العربية بنظام تأمين الأمومة لرعاية المرأة فى حالتى الحمل والوضع ، وهذه الدول هى الجزائر ومصر والعراق ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس.

وتأمين الأمومة يقوم على المبادئ والأسس الآتية :

١- إجازة فى فترة الحمل

٢-إجازة بعد الوضع

٣- رعاية طبية فى حالتى الحمل والوضع.

وتتضمن هذه النظم شروط استحقاق هذه الحقوق

ويلاحظ على نظم تأمين الأمومة فى الدول العربية باعتبارها جزءا من التأمين الاجتماعى (الضمان الاجتماعى) أنها تطبق تدريجيا جغرافيا ورأسيا أى تطبق على منطقة معينة ثم تمتد إلى منطقة أخرى ، وكذلك تسرى على المنشآت التى تستخدم مائة عامل ثم خمسين عاملا ثم ٢٠ عاملا وهكذا حتى تسرى على جميع العاملين فى الدولة .

وقد استعرضنا فى المقال السابق أحكام الاتفاقيات رقم ٣ لسنة ١٩١٩ ورقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٣ وموقف التشريع المصرى منها.

ونستعرض فى هذا المقال أحكام الاتفاقية رقم ١٨٣ لسنة ٢٠٠٠ الخاصة بحماية الأمومة ومدى مطابقة التشريعات المصرية لأحكامها .

اتفاقية حماية الأمومة ١٨٣ لسنة ٢٠٠٠

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية الذى عقد دورته الثامنة والثمانين فى ٣٠ مايو سنة ٢٠٠٠ لاحظ الحاجة إلى مراجعة اتفاقية حماية الأمومة (مراجعة) ١٩٥٢ وتوصية حماية الأمومة ١٩٥٢ من أجل مواصلة تعزيز المساواة لجميع النساء العاملات وصحة وسلامة الأم والطفل ، وبغية الإقرار بتنوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فضلا عن تنوع المنشآت ، وتطور حماية الأمومة فى القوانين والممارسات الوطنية .

وإذ يحيط علما بأحكام الميثاق العالمى لحقوق الإنسان (١٩٤٨) ، واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (١٩٨٩) ، وإعلان ومنهاج عمل بيجين (١٩٩٥) ، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن مساواة المرأة العاملة فى الفرص والمعاملة (١٩٧٥) ، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل ومتابعته (١٩٩٨) ، واتفاقيات وتوصيات العمل الدولية الرامية إلى ضمان مساواة العمال والعاملات فى الفرص والمعاملة ، ولا سيما الاتفاقية بشأن العمال ذوى المسئوليات العائلية (١٩٨١)

وإذ يأخذ فى الاعتبار ظروف المرأة العاملة والحاجة إلى توفير الحماية للحمل التى يتقاسم مسئوليتها الحكومة والمجتمع ، وإذ قرر اعتماد بعض المقترحات المتعلقة بمراجعة اتفاقية حماية الأمومة (مراجعة) ، ١٩٥٢ ، وتوصية حماية الأمومة ، ١٩٥٢ ، وهو البند الرابع فى جدول أعمال الدورة.

وإذ قرر أن تتخذ هذه المقترحات شكل اتفاقية دولية .

يعتمد فى هذا اليوم الخامس عشر من حزيران/ يونية عام ألفين الاتفاقية التالية ، التى ستسمى اتفاقية حماية الأمومة ٢٠٠٠

مجال تطبيق الاتفاقية

١- تنطبق الاتفاقية على جميع النساء المستخدمات ، بمن فيهن اللاتى يمارسن أشكالا غير نمطية من العمل لدى الغير.

٢- إلا أنه يجوز لأى دولة عضو تصدق على الاتفاقية ، وبعد التشاور مع المنظمات المعنية الممثلة لأصحاب العمل وللعمال المعنيين ، أن تستثنى كليا أو جزئيا من نطاق انطباق الاتفاقية فئات محدودة من العمال إذا كان من شأن تطبيقها على هذه الفئات أن يثير مشاكل خاصة ذات طبيعة جوهرية.

٣- على كل دولة عضو تستفيد من الإمكانات التى تنص عليها الفقرة السابقة ، أن تبين فى تقريرها الأول الذى تقدمه عن تطبيق الاتفاقية بموجب المادة ٢٢ من دستور منظمة العمل الدولية ، فئات العمال المستثناة على هذا النحو وأسباب هذا الاستثناء ، وعلى الدول الأعضاء أن تصف فى تقاريرها اللاحقة التدابير المتخذة بغية توسيع نطاق أحكام الاتفاقية تدريجيا لتشمل هذه الفئات (م٢)

الحماية الصحية

تتخذ كل دولة عضو ، بعد التشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل والعمال ، تدابير مناسبة لضمان ألا تضطر المرأة الحامل أو المرضع إلى أداء عمل تعتبره السلطة المختصة ضارا بصحة الأم أو الطفل ، أو حيث يقرر تقييم بوجود خطر جسيم على صحة الأم أو صحة طفلها (م٣)

إجازة الأمومة

١- من حق أى امـرأة تنطبق عليها هذه الاتفاقية الحصول على إجازة أمومة لاتقل مدتها عن أربعة عشر أسبوعا ، عند تقديمها شهادة طبية تبين التاريخ المفترض لولادتها ، أو أى شهادة ملائمة أخرى تحددها القوانين والممارسات الوطنية .

٢- تحدد كل دولة عضو طول فترة الإجازة المشار إليها أعلاه بإعلان ترفقه بتصديقها على هذه الاتفاقية .

٣- يجوز لكل دولة عضو أن تودع فى وقت لاحق لدى المدير العام لمكتب العمل الدولى إعلانا أخر تمدد فيه فترة إجازة الأمومة

٤- مع المراعاة الواجبة لحماية صحة الأم وصحة الطفل، تشمل إجازة الأمومة فترة إجازة إلزامية بعد ولادة الطفل مدتها ستة أسابيع ، مالم تتفق الحكومة والمنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال على خلاف ذلك على الصعيد الوطنى .

٥- تمدد فترة إجازة ما قبل الولادة بفترة مساوية للفترة الفاصلة بين التاريخ المفترض للولادة وتاريخها الفعلى ، دون تخفيض فترة أى إجازة الزامية بعد الولادة (م٤)

الإجازة فى حالة المرض

تمنح إجازة قبل فترة إجازة الأمومة أو بعدها ، بناء على شهادة طبية ، فى حالة الإصابة بمضر أو حدوث مضاعفات أو احتمال حدوث مضاعفات ناجمة عن الحمل أو الولادة ، ويجوز تحديد طبيعة هذه الإجازة والحد الأقصى لطولها وفقا للقوانين والممارسات الوطنية (م٥)

الإعانات

١- تقدم إعانات نقدية وفقا للقوانين واللوائح الوطنية أو لأى طريقة أخرى تتفق مع الممارسة الوطنية ، للنساء المتغيبات عن عملهن فى الإجازة المشار إليها فى المادة ٤ أو المادة ٥.

٢- تبلغ الإعانات النقدية مستوى يسمح للمرأة بأعالة نفسها وطفلها فى ظل ظروف صحية مناسبة ووفقا لمستوى معيشة لائق.

٣- حيثما تنص القوانين أو الممارسات الوطنية على أن تكون الإعانات النقدية المدفوعة فى حالة الإجازة المشار إليها فى المادة ٤ محددة على أساس الكسب السابق ، لا يجوز أن يقل مقدار هذه الإعانات عن ثلثى كسب المرأة السابق أو عن ثلثى المبلغ الذى يؤخذ فى الاعتبار لحساب الإعانات .

٤- حيثما تنص القوانين أو الممارسات الوطنية على استخدام طرائق أخرى لتحديد الإعانات النقدية المدفوعة فى حالة الأجازة المشار إليها فى المادة ٤ ، يتعين أن يكون مبلغ هذه الإعانات مساويا لمقدار المبلغ الناشئ فى المتوسط عن تطبيق الفقرة السابقة .

٥- تضمن كل دولة عضو إمكانية استيفاء أغلبية كبيرة من النساء اللاتى تنطبق عليهن هذه الاتفاقية للشروط المؤهلة للحصول على الإعانات النقدية .

٦- حيثما لاتستوفى المرأة الشروط المؤهلة للأعانات النقدية وفقا للقوانين واللوائح الوطنية أو لأية طريقة أخرى تتفق مع الممارسة الوطنية ، يكون من حقها الحصول على إعانات مناسبة من صناديق المساعدة الاجتماعية ، شريطة وفائها بمقتضيات إثبات الحاجة للحصول على هذه المساعدة

٧- توفر الإعانات الطبية للمرأة وطفلها وفقا للقوانين واللوائح الوطنية أو لأية طريقة أخرى تتفق مع الممارسة الوطنية وتشمل الإعانات الطبية الرعاية قبل الولادة و أثنائها وبعدها ، وكذلك الرعاية فى المستشفيات عند الضرورة

٨- من أجل حماية وضع المرأة فى سوق العمل ، توفر الإعانات المتعلقة بالإجازة المشار إليها فى المادتين ٤ , ٥ من خلال التأمين الاجتماعى الإلزامى أو من الأموال العامة أو بطريقة تقررها القوانين والممارسات الوطنية ، ولا يكون صاحب العمل مسؤولا مسئولية فردية عن التكلفة المباشرة لأى من هذه الإعانات النقدية المقدمة إلى المرأة العاملة لديه دون اتفاق محدد من صاحب العمل ذاك :

(أ) مالم تنص على ذلك القوانين أو الممارسات الوطنية فى دولة عضو ما قبل تاريخ اعتماد مؤتمر العمل الدولى لهذه الاتفاقية ، أو

(ب) مالم تتفق الحكومة والمنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال على ذلك فى وقت لاحق على المستوى الوطنى (م٦)

المادة ٧

١- تعتبر أى دولة عضو لم يتطور اقتصادها ونظام الضمان الاجتماعى فيها تطورا كافيا ملتزمة بالفقرتين ٣و٤ من المادة ٦، إذا كانت الإعانات النقدية تقدم فيها وفقا لمعدل لا يقل عن معدل الإعانات التى تدفع فى حالة المرض أو العجز المؤقت وفقا للقوانين واللوائح الوطنية.

٢- على كل دولة عضو تستفيد من الإمكانات التى تنص عليها الفقرة السابقة ، أن تبين فى تقريرها الأول الذى تقدمه عن تطبيق هذه الاتفاقية بموجب المادة ٢٢ من دستور منظمة العمل الدولية ، الأسباب التى دعتها إلى ذلك والمعدل الذى تقدم الإعانات النقدية على أساسه ، ويتعين عليها فى تقاريرها اللاحقة ، أن تصف التدابير المتخذة بغية زيادة معدل الإعانات تدريجيا .

الحماية فى مجال الاستخدام ومنع التميز

١- يحرم القانون صاحب العمل أن ينهى استخدام أى امرأة أثناء حملها أو أثناء تغيبها فى الإجازة المشار إليها فى المادة ٤ أو المادة ٥، أو خلال فترة تعقب عودتها إلى العمل ، على أن تقررها القوانين واللوائح الوطنية ، وتستثنى من ذلك الحالات القائمة على أسباب لاتمت بصلة إلى الحمل والولادة ومضاعفاتها أو الإرضاع ، ويقع على عاتق صاحب العمل عبء الإثبات بأن أسباب الفصل من الخدمة لاتمت بصلة إلى الحمل أو الولادة ومضاعفاتها أو الإرضاع.

٢- يكفل للمرأة الحق فى العودة إلى نفس وظيفتها أو إلى وظيفة مماثلة بنفس معدل الأجر عند انتهاء إجازة أمومتها (م٨)

١- تتخذ كل دولة عضو تدابير مناسبة لضمان ألا تشكل الأمومة سببا للتمييز فى الاستخدام ، بما فى ذلك فرص الحصول على العمل - وذلك على الرغم من أحكام الفقرة ١ من المادة ٢.

٢- تشمل التدابير المشار إليها فى الفقرة السابقة حظر الاشتراط على أى امرأة تتقدم لشغل وظيفة ما ، أن تجرى اختبارا مبينا للحمل أو أن تقدم شهادة تفيد لمثل هذا الاختبار ، مالم تقرر ذلك القوانين أو اللوائح الوطنية لأعمال

(أ) محظورة أو ممنوعة على المرأة الحامل أو المرضع بموجب القوانين أو اللوائح الوطنية أو

(ب) حيث يكون هناك خطر معترف به أو جسيم على صحة المرأة والطفل (م٩)

الأمهات المرضعات

١- يحق للمرأة الحصول على فترة أو فترات توقف يومية أو على تخفيض ساعات العمل اليومية لإرضاع طفلها رضاعة طبيعية

٢- تحدد القوانين والممارسات الوطنية المدة التى يسمح فيها بفترات الإرضاع وتخفيض ساعات العمل اليومية وعددها وطولها وإجراءات تخفيض ساعات العمل اليومية .

وتعتبر فترات التوقف هذه أو تخفيض ساعات العمل اليومية بمثابة ساعات عمل ويدفع أجرها وفقا لذلك (م١٠)

الاستعراض الدورى

على كل دولة عضو أن تنظر دوريا ، بالتشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل والعمال ، فى مدى ملاءمة تمديد فترة الإجازة المشار إليها فى المادة ٤ أو زيادة مقدار أومعدل الإعانات النقدية المشار إليها فى المادة ٦ (م١١).

التنفيذ

تنفذ هذه الاتفاقية عن طريق القوانين أو اللوائح ، ما لم يتم تنفيذها بطرائق أخرى كالاتفاقات الجماعية أو القرارات التحكيمية أو الأحكام القضائية ، أو بأى طريقة أخرى تتفق مع الممارسات الوطنية (م١٢)

موقف التشريع المصري

باستعراض أحكام اتفاقية حماية الأمومة ٢٠٠٠ نجد

أولا : أن الاتفاقية تسرى على جميع النساء المستخدمات بمن فيهن اللاتى يمارسن أشكالا غير نمطية من العمل لدى الغير .

ولم يتضمن قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ولا قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ولا قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ولا قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، ما يقضى بانتفاع من يمارس أشكالا غير نمطية من العمل لدى الغير بأحكام الاتفاقية.

وحتى إذا تم الانتفاع بالاستثناء الوارد فى الفقرة الثانية من المادة الثانية من الاتفاقية فإنه طبقا للفقرة الثالثة من تلك المادة فإن على كل دولة عضو أن تتخذ من التدابير المتخذة بغية توسيع نطاق أحكام الاتفاقية تدريجيا لتشمل هذه الفئات .

ثانيا : قضت الاتفاقية فى المادة (٤) على ألا تقل إجازة الأمومة عن أربعة عشر أسبوعا فى حين نجد أن قانون التأمين الاجتماعى وقانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وقانون الطفل تنص على إجازة الحمل والوضع ٩٠ يوما ، ولهذا ينبغى تعديل تلك القوانين بما يتفق مع أحكام الاتفاقية فتكون الإجازة ٩٨ يوما أى ١٤ أسبوعا .

ثالثا: تقضى الاتفاقية فى المادة السادسة ألا يقل مقدار الإعانة عن ثلثى كسب المرأة السابق أو عن ثلثى المبلغ الذى يؤخذ فى الاعتبار لحساب الإعانات.

والقوانين المصرية السابق الإشارة إليها تنص على حق المرأة فى الحصول على أجرها بالكامل فى حالتى الحمل والوضع فهى أسخى مما نصت عليه الاتفاقية.

رابعا : تقضى الاتفاقية بأن يكون من حق المرأة العاملة فى حالتى الحمل والوضع الحصول على إعانات مناسبة من صناديق المساعدة الاجتماعية شريطة وفائها بمقتضيات إثبات الحاجة للحصول على هذه المساعدة وفى تصورى أن قانون الضمان الاجتماعى يغطى مثل هذه الحالة .

خامسا : تقضى الاتفاقية فى المادة الثامنة على أن يحرم القانون على صاحب العمل أن ينهى استخدام أى امرأة أثناء حملها أو أثناء تغيبها فى إجازة الحمل والوضع ، وهذا ما نص عليه قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ فى المادة ٩٢ إذ نص على أن يحظر على صاحب العمل فصل العاملة أو إنهاء خدمتها أثناء إجازة الوضع.

سادسا: توجب الاتفاقية فى المادة الثامنة بند (٢) بأن يكفل للمرأة فى العودة إلى نفس وظيفتها أو إلى أى وظيفة مماثلة بنفس معدل الأجر عند انتهاء إجازة الأمومة .

فإذا رجعنا إلى القوانين المصرية المشار إليها نجد أنها لا تتضمن مثل هذا النص .

سابعا: تقضى المادة العاشرة من الاتفاقية بأنه يحق للمرأة الحصول على فترة أو فترات توقف يومية أو علي تخفيض ساعات العمل اليومية لإرضاع طفلها رضاعة طبيعية.

وقد تضمن قانون العمل ر١٢ لسنة ٢٠٠٣ بحق العاملة فى فترتين أخريين للرضاعة لا تقل كل منهما عن نصف ساعة، وذلك فضلا عن مدة الراحة المقررة ، ولكن القانون لم ينص على أن تكون الرضاعة طبيعية.

سؤال يبحث عن إجابة:

إعداد: **برين عبدالرحمن**

كيف تحسب الزيادة فى معاشك ؟

إضافة الزيادات الفورية والزيادات الدورية للوعاء الذي تحسب عليه الزيادة

درجت سياسة الدولة على تقرير زيادة دورية فى يوليه من كل عام للمعاشات تتناسب مع زيادة الأجور وذلك بقصد الاحتفاظ للمعاشات بقيمتها الشرائية فى مواجهة التزايد المستمر فى الأسعار وتكاليف المعيشة .

وتقضى أحكام المادة الأولى من قانون زيادة المعاشات رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٣ بأن تزاد بنسبة ١٠٪ اعتبارا من ٢٠٠٣/٧/١ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقا لأحكام القوانين التالية:

-قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وهو القانون المطبق على العاملين بالحكومة وقطاع الأعمال.

-قانون التأمين الاجتماعى المطبق على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦.

-قانون التأمين الاجتماعى على العاملين المصريين بالخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨.

-وقانون المعاشات الاستثنائية.

وتحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش والزيادات والإعانات فى ٢٠٠٣/٦/٣٠ وتعتبر هذه الزيادة جزءا من المعاش وتسرى فى شأنها جميع أحكامه.

أما المادة الثانية من قانون زيادة المعاشات فتقضى بأن يضاف إلى معاش الأجر المتغير المحسوب وفقا لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستحق اعتبارا من ٢٠٠٣/٧/١ للمؤمن عليه الذى تسرى بشأنه العلاوة الخاصة المقررة اعتبارا من ٢٠٠٣/٧/١ زيادة بواقع ٨٠٪ من قيمة هذه العلاوة إذا توافرت الشروط المنصوص عليها بأحكام هذه المادة.

فما الفرق بين الزيادة المقررة بنسبة ١٠٪ للمعاشات المستحقة قبل ٢٠٠٣/٧/١ ، والزيادة المقررة بنسبة ٨٠٪ عن العلاوة الخاصة المقررة اعتبارا من هذا التاريخ ، وكيف تحسب كل من الزيادتين؟

سبب استحقاق :المعاش

ماهو المقصود بالمعاشات المستحقة قبل ٢٠٠٣/٧/١؟

العبرة فى تحديد المعاش المستحق قبل ٢٠٠٣/٧/١ والمعاش المستحق بعد هذا التاريخ هو تحديد سبب استحقاق المعاش أو الواقعة المنشئة للحق فى المعاش ، فمعاش الشيخوخة ينشأ الحق فيه بتاريخ بلوغ المؤمن عليه سن الستين أو سن التقاعد ، ومعاش العجز ينشأ الحق فيه ثبوت العجز ، ومعاش الوفاة ينشأ الحق فيه فى تاريخ وفاة المؤمن عليه ، فإذا كان سبب استحقاق المعاش تحقق فى تاريخ سابق على ٢٠٠٣/٧/١ استحق صاحب المعاش وهو المنتفع ، أو المستحقون عنه وهم المستفيدون من



الزيادة المقررة بنسبة ١٠٪ ويستحق صاحب المعاش المبكر هذه الزيادة إذا تقدم بطلب صرف المعاش قبل ٢٠٠٣/٧/١.

إذن العبرة ليست بتاريخ صرف المعاش وإنما بتاريخ استحقاقه ولو تأخرت إجراءات الصرف إلى مابعد هذا التاريخ.

تحديد الوعاء

ما المقصود بحساب الزيادة على مجموع المعاش والزيادات والإعانات من ٢٠٠٣/٦/٣٠ أى حتى اليوم السابق لاستحقاق الزيادة؟

ويقصد بذلك أن الوعاء الذى تحسب على أساسه الزيادة يشتمل على كافة الزيادات الفورية والزيادات الدورية التى أضيفت للمعاش بتشريعات سابقة حتى هذا التاريخ.

وما الفرق بين الزيادات الفورية والزيادات الدورية؟

الزيادات الدورية: هى الزيادات التى تضاف للمعاشات سنويا بنسبة زيادة الأجور كتشريع زيادة المعاشات الذى نحن بصدد دراسته.

أما الزيادات الفورية : فهى تلك التى تضاف للمعاش فور حسابه ، وهذه الزيادات تختلف بالنسبة للعاملين بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عن العاملين بقانون أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم وقانون التأمين على العاملين المصريين بالخارج.

فبالنسبة للعاملين بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فمن المعلوم أن المعاش المستحق وفقا لهذا القانون يشتمل على عنصرين أساسى ومتغير ، كما أنه متعدد المصادر فقد يكون جزء من المعاش مستحقا فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والجزء الآخر مستحق فى تأمين إصابات العمل ، كما أن هذا المعاش قد يستفيد بإعانة العجز إذا كان صاحبه يحتاج لمرافق ، وبذلك فإن عناصر المعاش المستحق وفقا لقانون التأمين الاجتماعى متعددة ، مما يقتضى تحديد الوعاء الذى تحسب على أساسه الزيادة.

أما المعاش المستحق وفقا للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ أو القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ فيمتاز بوحدة العناصر ويسهل تحديد الوعاء الذى تحسب على أساسه الزيادة.

وفيما يلى بيان الزيادات التى تضاف للمعاش فور تسويته مباشرة:

أولا: الزيادة المقررة على المعاشات المستحقة وفقا لقانون التأمين الاجتماعى تضاف لكل من المعاش المستحق عن مدة الاشتراك فى الأجر الأساسى والمعاش المستحق عن مدة الاشتراك فى الأجر المتغير الزيادات الآتية:

١- زيادة معاش الأجر الأساسي:

يضاف لمعاش الأجر الأساسى زيادة بواقع ٢٥٪ من قيمته بحد أدنى ٢٠جنيها وحد أقصى ٣٥جنيها.

ويشترط لاستحقاق هذه الزيادة بالنسبة للمعاش المبكر ألا تقل سن المؤمن عليه عن ٥٠ سنة فى تاريخ طلب صرف المعاش ، وتدخل هذه الزيادة فى مجموعة الحدين الأقصى للمعاش كما تدخل فى الحد الأدنى.

٢- زيادة معاش الأجر المتغير:

يضاف لمعاش الأجر المتغير زيادة بنسبة ٨٠٪ من كل علاوة خاصة من العلاوات التى لم يتم ضمها للأجر الأساسى وهى العلاوات الخاصة المستحقة عن الأعوام ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ والعلاوة المستحقة اعتبارا من ٢٠٠٣/٧/١ وتضاف هذه الزيادات للحد الأقصى ولاتستحق للمعاش المبكر.

ثانيا: الزيادات المقررة على المعاشات المستحقة وفقا لقانون التأمين على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم وقانون التأمين على العاملين المصريين بالخارج:

وتحسب هذه الزيادة وفقا للآتي:

-١٠٪ من قيمة المعاش بدون حدود.

-١٠٪ من قيمة المعاش بحد أدنى ٣ جنيهات وبحد أقصى ٦جنيهات ، وتدخل هاتان الزيادتان فى الحدين الأدنى والأقصى للمعاش.

- ٤جنيهات وتستحق بالإضافة إلى الحدين الأدنى والأقصى للمعاش.

- ٥ جنيهات وتضاف للحدين الأدنى والأقصى ولايستحق للمعاش المبكر.

ثالثا: زيادة تضاف للمعاشات المستحقة فى أولا وتلك المستحقة فى ثانيا وتقدر بمبلغ ١٠ جنيهات مقابل منحة عيد العمال ، وهذه الزيادة لاتعتبر جزءا من المعاش وتضاف للحدين الأدنى والأقصى للمعاش.

ونخلص من ذلك أن الزيادة المقررة بالمادة الثانية من قانون زيادة المعاشات تعتبر جزءا من الزيادات الفورية التى تستحق عن العلاوة الخاصة المقررة هذا العام بالنسبة للمحالين للمعاش بعد ٢٠٠٣/٧/١ وقبل تاريخ ضم هذه العلاوة للأجر الأساسى فى ٢٠٠٨/٧/١.

وكيف يحدد الوعاء الذى تحسب على أساسه الزيادة المحددة بواقع ١٠٪ بالنسبة للمعاشات التى نشأ سبب استحقاقها قبل ٢٠٠٣/٧/١؟

يتحد الوعاء الذى تحسب عليه الزيادة المذكورة وفقا للآتي:

١- المعاشات المستحقة وفقا لقانون التأمين على أصحاب الأعمال وقانون التأمين على العاملين المصريين بالخارج مضافا إليها الزيادات الدورية المقررة بالتشريعات السابقة وكذلك الزيادات الفورية التى تضاف للمعاش فور حسابه باستثناء الزيادة المقابلة لمنحة عيد العمال وقدرها ١٠ جنيهات.

٢- أما بالنسبة للمعاشات المستحقة وفقا لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فلا يدخل فى الوعاء الذى تحسب عليه الزيادة العناصر الآتية:

أ- معاش الأجر المتغير.

ب- إعانة العجز بالنسبة لصاحب معاش العجز الكامل المحتاج لمرافق ، على أن يعاد حساب هذه الإعانة بعد زيادة معاش الأجر الأساسي.

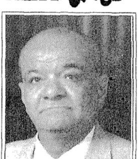
ج- معاش العجز الجزئى الإصابى طالما أن العجز لم يؤد إلى إنهاء الخدمة لأن المؤمن عليه يتقاضى فى هذه الحالة العلاوة الخاصة المقررة على الأجر.

د- مبلغ العشرة جنيهات التى يصرف مقابل منحة عيد العمال.

هذا وتحسب الزيادة بحد أدنى ١٠ جنيهات وبحد أقصى ٦٠جنيها، ومن مقتضى ذلك تقريب الفوارق بين الطبقات وتوفير رعاية أكبر لأصحاب الدخول المحدودة ، **كما تضاف الزيادة للحدين الأدنى والأقصى للمعاش وتعتبر جزءا من المعاش فى تحديد كافة المزايا التأمينية.**

تجـار الموت !!

شىء من الاقتصاد



بقلم:

عبد اللطيف عبدالكريم

●●الذى لم أقله وإنما قالته صحيفة الواشنطون بوست فى ١٣ مارس وصحيفة لوس أنجلوس فى ٢٨ من مايو ٢٠٠٣ وكأنما اتفقت الصحيفتان على صيغة واحدة هى أن : " أعمال الاندماج التى تتم بين الصناعات العسكرية الأمريكية تهدد ديناميكية المنافسة فى هذا النشاط الحيوى لأن الاندماج يؤدى إلى هيمنة ثلاث شركات كبرى على سوق السلاح هى شركة " لوكهيد مارتن " وشركة "بوينج " وشركة " رايثيون " وهذا الاندماج يغمض جنرالات وزارة الدفاع الأمريكية " البنتاجون " أعينهم عنه نظرا لما تقذفه هذه الشركات فوق رءوسهم من منح وعطايا وعمولات وهدايا وتيسيرات اجتماعية ، وكثيرا ما يصف قادة البنتاجون هذا الاندماج بأنه يصبح مطلوبا فى حالة حدوث انخفاض حاد فى الاتفاق العسكرى وهو ما كان يحدث أيام الحرب الباردة فى ظل وجود القطبين .

و الآن وقد أصبحت الحرب شديدة السخونة ويعد أن تربع على كرسى الرئاسة فى البيت الأبيض رجل مثل جورج بوش الصغير بكل ضيق أفقه وشدة حمقه واستفحال غروره ووطأة عنصريته وحقده الدفين ضد العرب والمسلمين وهوايته الشديدة فى توهم أعداء لا وجود لعداوتهم يبارزهم بأيدى غيره ويتحدث عنهم بكثير من التضخيم والتهويل فى ظل اعتقاد راسخ منه أنه نبى جديد لهذا الزمان وأنه مبعوث الرب لتسيير دفة هذا الكون الذى لم يرثه عن أمه أو أبيه !!

ولأنه ثانى رئيس أمريكى بعد ريجان يفتقد الثقافة السياسية فإنه كالدودة الشريطية قابل للتمدد فى بطون المذعورين منه واللائذين بحماه والقانعين ببيع ذواتهم فى سوق نخاسته اختيارا أو جبرا أو افتخارا ، ولأنه كذلك فقد قادوه كما لو كانت أمه قد ولدته معصوب العينين إلى شاطئ الاحتكارات الاقتصادية الصهيوأميركية التى لا يتحقق لها ازدهار إلا بالحرب حتى أنه لم يكن عجيبا أو غريبا أن يكون معظم من تعاقبوا على رئاسة أمريكا منذ الحرب العالمية الأولى باعة دمار وتجار موت .

●●وتجار الموت الأمريكان من الرؤساء وتوابعهم فى الكونجرس والبنتاجون قد علا شأنهم وتفاقم أمرهم منذ حققت أمريكا انتصارها الأول المشترك فى الحرب العالمية الثانية الذى كان فى معظمه بأيدى غيرها ، لكنها حين اعتمدت على نفسها ظهرت حقيقتها وذلك فى فشلها الذريع فى الحرب الكورية وترنحت استراتيجيتها وخاب أملها فى أن تسيطر على العالم وأن تحتل مقاعد الاحتلال الأوروبى التقليدى القديم وللتعمية على ذلك الفشل والقفز عليه أظهرت عشقها وأبدت ولاءها وضاعفت من تأييدها للعسكريين ابتداء بشخص الجنرال دوايت إيزنهاور فساندته أهم القوى الأمريكية الاجتماعية والاقتصادية فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٠ ، إلا أنه كعسكرى نظيف كان أكثر إدراكا لخطورة تجار الموت أو تجار السلاح من قادة البنتاجون وزعماء المؤسسة الصناعية العسكرية ، ففى أول مؤتمر عقده بعد فوزه فى انتخابات الرئاسة فوجئ الحضور بأنه لم يقدم الشكر لناخبيه بل تحول إلى التنديد بمن يريدون استمرار الاقتصاد الأمريكى عالة على النشاط العسكرى ، إذ قال بالحرف الواحد : " **لقد أصبحت صناعة الأسلحة ذات آثار قاتلة اقتصاديا وسياسيا ومعنويا فى كل مدينة وكل حكومة محلية وكل وزارة مركزية وهى صناعة موت وتجارة دمار قذرة ويجب أن تتوقف سيطرة الكتلة العسكرية الصناعية على السلطة المدنية - وأنا لن أسمح كرئيس لكل أمريكا فى اندلاع حروب لا سبب ولا معنى لها من أجل المنافع الاقتصادية الرخيصة وحدها** " . ولقد ذهبت كلمات أيزنهاور أدراج الرياح بذهاب رئاسته ولم تنقرض تجارة الموت الأمريكية وتجارها من رجال المؤسسة الصناعية العسكرية الذين تضاخم نفوذهم وأصبحوا أقوى من الكونجرس وأقوى من الأحزاب ومن الرئيس ، ولم يكن عجيبا أن يأتى بعد سنين جورج بوش الصغير ليقف فى صلاة الأحد شاكرا الرب على نعمة وجود المؤسسة العسكرية بشقيها العسكرى والصناعى وعلى عمق إيمان رجالها بالإنجيل المنصهر فى التوراة وليطلب بعد خروجه من الصلاة أولئك الذين يهاجمون اقتصاد احتكار السلاح أن يذوبوا خجلا داخل أرديتهم ، وفى عجالة قررت أمريكا ألا تخلع ثوب العسكرة ولم يكن غريبا أن يتم الضرب بيد من حديد على رءوس أصحاب الضمائر المسهدة من رجال الكونجرس الذين طالبوا بإجراء تحقيقات فى الصفقات المريبة التى يبرمها تجار الموت من رجال البنتاجون ورجال الصناعة العسكرية الذين يحصدون مليارات الدولارات من الحروب الأمريكية المفتعلة والذين يحرصون على إشعال الحرائق فى أماكن عديدة فى أنحاء العالم .. رأينا ذلك فى الصومال وفى افغانستان وفى البلقان وفى العراق .. ونوشك أن نراها فى سوريا وفى لبنان وفى كوريا الشمالية وفى إيران وغيرها وكما تريد أمريكا بخارطة الطريق التى دفع إليها تجار الموت وسهروا على إعداد بنودها بندا بندا ولقنوها للرئيس وحاشيته وجروه إلى تبنيها لتفتيت الوحدة الفلسطينية ولإشعال النيران بين فصائل الشعب الفلسطينى ولضرب حرب التحرير المعروفة بالمقاومة من الداخل والخارج معا ، ويبدو أن كل المعارضات الأمريكية ضد تجار الموت ظلت أضعف من أن تواجه تلك القدرات والإمكانات الهائلة التى يملكها غيلان تجارة وصناعة السلاح وحتى احتكارات الإنتاج المدنى الأمريكى رغم ضخامتها وضراوتها دائما تحنى هامتها أمام المؤسسة الصناعية العسكرية ونواب الكونجرس العشرة الذين هاجموا فى أبريل الماضى خداع

رئيسهم وحكومته فى الحرب ضد العراق وجدوا من يتهمهم من داخل الكونجرس ذاته بأنهم (عشرة فئران مذعورة) ، ولأن وزارة الدفاع هى السند الأكبر لتجارة الموت فإنه حين يختلف العسكريون فإن الاختلاف يكون على نوعية الحرب وهل تكون محدودة أو نووية وهل تبدأ بالعراق أو بكوريا ولكنهم لا يختلفون أبدا حول اطراد صناعة السلاح وتدفقه وفتح أسواق جديدة لبيعه وتجريبه ، والأرشيف الرسمى لوزارة الدفاع الأمريكية الذى هو أساس معلومات صناع القرار فيه ما يجعلنا نضحك ضحكا يساوى البكاء لأن الذى يشرف على تجهيز هذا الأرشيف بالوثائق والمعلومات هو قسم الأبحاث فى شركة دوجلاس ، وشركة دوجلاس هى التى تقوم بتنفيذ عقود العمليات العسكرية الأمريكية وهى التى قدمت إلى بوش الصغير دراسة تورانجيلية بعنوان(العصر الأمريكى) أو كل العالم لأمريكا) شرحت فيها كيف تسيطر أمريكا على العالم ، ووزارة الدفاع لاتخضع لرقابة الكونجرس وميزانيتها تبتلع معظم الميزانية الأمريكية العامة ، وفرض قرارات وزارة الدفاع على الرئيس له تاريخ قديم منذ أيام (ستيمسون) وزير الدفاع الأمريكى الأسبق.. هل تذكرونه؟ إنه هو الذى قرر ضرورة أن تكون الاستثمارات الأمريكية الخارجية لها حماية عسكرية بالغة الضخامة كما ونوعا ابتداء من المواد الخام والأسواق وحتى تجهيز وإعداد المستهلكين ، وكلما ازداد توحش وشراسة العسكرية الأمريكية فى العالم ازداد توحش رءوس الأموال الأمريكية المستثمرة فيما وراء البحار والعكس صحيح !!

●●والاقتصاد الأمريكى الذى تقهقر فى الفترة من عام ١٩٤٦ حتى نهاية عام ١٩٦١ دفع أمريكا إلى التحول الرهيب إلى الإنتاج الحربى وإلى سباق التسلح وإلى تبنى سياسات حافة الحرب وإلى تحويل الحرب الباردة إلى ساخنة وإلى أن تصبح أمريكا أكبر مزرعة للسلاح حيث الصناعة الحربية هى قوام الاقتصاد الأمريكى الآن وأصبحت الآلة الحربية الآن هى رب أمريكا المعبود الذى تقدم إليه القرابين وتذبح فى سبيله الديمقراطية والحرية الفردية وأصبحت شركات السلاح الأمريكية تدفع الحكومة التى اخترق سياج مناصبها العليا كثير من العسكريين إلى خلق بؤر جديدة للصراع فى العالم من أجل أن تفوز هذه الشركات بعقود جديدة حكومية لما فى العقود الحكومية من حماية ضد الإفلاس ، ولقد أصبح التوسع الاقتصادى الأمريكى شديد الالتصاق بالتوسع فى التكنولوجيا العسكرية وتجار الموت الأمريكان المتحكمون فى صناعة السلاح يسقطون صرعى إذا قطعت الحكومة الفيدرالية تعاقداتها معهم ، ولأن أمريكا دولة مجانين كما هى دولة طغيان فقد بدأت الأبحاث العسكرية خاصة أبحاث السلاح تنتشر فى الجامعات الأمريكية وبدأ الصراع ينشب بين الأكاديميين والعسكريين ، وهؤلاء الأكاديميون هم الذين عارضوا ضرب العراق وعارضوا أن تتحول جامعاتهم إلى أشباه جامعات أدولف هتلر أيام النازية !! وتجار الموت فى أمريكا يعكفون الآن على ابتكار وتطوير أبشع أسلحة الإبادة الجماعية وأسلحة الحرب الكيماوية من الغازات السامة وغازات الأعصاب القاتلة وتوليد قنابل النابالم وغيرها ، وفى إجراءات تبادلية تم استخدام بعض كبار ضباط الجيش الأمريكى ابتداء من رامسفيلد ونائبه فى مجالس إدارات شركات السلاح واستخدام رجال احتكارات السلاح فى أقسام العقود والتخطيط بوزارة الدفاع وقد بلغت نسبة من تم تعيينهم من كبار الضباط المتقاعدين فى شركات السلاح نظير مرتبات خيالية حجما لفت الأنظار إلى حقيقة ما يؤديه هؤلاء من مساعدة كبيرة على إبرام تعاقدات مغرية لتلك الشركات وإلى تسلل بعضها تحت أغطية مدنية للمشاركة فى تعمير العراق !!

والمخابرات المركزية الأمريكية قد وضعت نفسها بعد اغتصاب العراق فى خدمة احتكارات السلاح وتقارير المخابرات هى التى طالبت شركات السلاح بتطوير أسلحتها هذه الأيام لتعين على مواجهة عمليات المقاومة والاستشهاد فى فلسطين والعراق ، وتجار الموت الأمريكان هم الذين سبق أن أطلقوا على الرئيس ايزنهاور لقب (رئيس السنوات الضائعة) وهم الذين سبق أن ضغطوا على الرئيس جون كينيدى حتى وافق على صناعة صواريخ نيوتمان وصواريخ بولاريس وهم الذين طلبوا من المخابرات الفيدرالية أن تقدم تقارير زائفة عن حادث خليج تونكين لإيجاد مبررات لقذف مدن فيتنام بالقنابل المميتة وهم الذين زيفوا التقارير عن العراق وعن قوة صدام حسين الأسطورية وعن فرية وجود أسلحة محرمة دوليا لإيجاد ذرائع لضرب العراق وهم الذين بعد أحداث سبتمبر قاموا بتوزيع الإنتاج العسكرى على ٥١٥ مدينة أمريكية وهم الذيم يربطون الآن رخاء هذه المدن بمقدار حظها من عائد هذه الصناعات العسكرية المميتة !!

●●وكم أود أن يذكر واحد من اللاهثين وراء المدنية والحضارة الأمريكية أسماء أكثر من عشرة أعضاء فى الكونجرس غير مرتبطين بشركات احتكار السلاح ، وأن يحدد لنا واحدا من هؤلاء أوصاف تلك الديموقراطية التى تستطيع أن تقدمها أمريكا إلى عالمنا العربى المتخلف على أيدى قراصنة البنتاجون وقراصنة التصنيع العسكرى وقراصنة السلاح الذين يبيعون الموت لكل فرد فى عالمنا ؟ وهل يستطيع واحد من هؤلاء أن يخبرنا هل يستطيع البيت الأبيض مراجعة رجال صناعة الطائرات مثلا ؟ وهل يقوى البيت الأبيض على خفض ميزانية غزو الفضاء ؟ ثم هل يفيدنا واحد عن مدى تورط كل من تشينى ورامسفيلد وباول وبقية القتلة الأحباب فى المؤسسة العسكرية الحربية والصناعية ؟؟ ثم هل يعطينا واحد جوابا واحدا عن سبب قيام جورج بوش الصغير بتكرار مشروع الرئيس الأسبق جونسون المعروف بمشروع (المجتمع العظيم) رغم علمه بأن ذلك المشروع كان سببا فى إفلاس القطاع المدنى الأمريكى لحساب شركات السلاح ؟ ثم هل يدلنا واحد عن ماهية القوى التى تدفع الرئيس الأمريكى الحالى إلى تجاهله كل الحقائق الاقتصادية وإلى تبديد ثروة أمريكا الهائلة وإلى محاولة تعويض ما يهدره من هذه الثروة عن طريق نهب ثروات شعوب أخرى مثل شعب العراق وشعوب الخليج ؟ .. ثم من هو الذى يدفع الرئيس الأمريكى حاليا إلى جعل مسألة التمويل الحربى للاقتصاد الأمريكى أساسا ؟ ومن أدخل فى ذهن الرئيس أن حلول عوارض التضخم والأزمات النقدية التى تتعرض لها أمريكا الآن يتم علاجها بنهب ثروات العراق ؟ ولماذا لا يوجد عاقل واحد فى أمريكا يحذر الرئيس بأن تحويل بعض من الإنفاق الكبير على إنعاش تصنيع السلاح وترسيخ تجارة الموت أولى به أن يتحول إلى محاربة الفقر وإعادة تجهيز الصناعة المدنية الأمريكية وتحسين ظروف الصحة والتعليم والإسكان وبقية أغراض الحياة المدنية الأخرى التى تحاول أمريكا أن تخفى سلبياتها الفادحة بالألوان الطبيعية وبكثير من مساحيق التجميل دون جدوى !!

●●إن مجرد التضحية بنسبة ما من أرباح تجار السلاح الضخمة تخدم المصالح الحقيقية للشعب الأمريكى ، خاصة وأن جهاز الحرب الأمريكى بكل ضراوته وبشاعته وانحداره لم يحرز نصرا واحدا حقيقيا فى أية حرب أمريكية مكشوفة بل أن كل فرائصه ترتعد وكل أسنانه تصطك حاليا أمام جهاد حركات المقاومة الوطنية غير المكشوفة والتى تصر أمريكا على أن تسميها إرهابا كى تخفى عوارها وخيبتها ومؤامرتها رغم أن هذه المقاومة لا تملك ذرة من مثل ذلك السلاح والعتاد الأمريكى الرهيب

لهذا أرجو أن تصدقونى حين أقول إن قوة أمريكا خرافة وإن تجارة الموت التى تحترفها سوف تعجل بنهايتها وإن أمريكا لها عذرها فى إنها لا تتعلم من التاريخ لأنها ليس لها تاريخ فضاع المدرس وضاع الدرس!!



ماذا جرى فى الجلسة الخاصة لمناقشة أوضاع العمال العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى ؟!

جنيف - السيد الطاهرى :

انعقدت الجلسة الخاصة لمناقشة تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولى حول أوضاع العمال العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى فى تمام الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس ٢٠٠٣/٦/١٢.. وقد افتتح الجلسة رئيس المؤتمر السيد ميكاييل واما لات نائب رئيس جمهورية كينيا وبحضور هيئة المكتب والمدير العام لمكتب العمل الدولى وكبار المسئولين فى المنظمة

فى بداية الجلسة أعلن الرئيس ترتيبات عقد الجلسة الخاصة مؤكدا ما يلى :

– النظر للأحداث المؤسفة فإن مناقشات مؤتمر العمل الدولى لا يجب أن تطغى على مناقشات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

– علينا أن نسهم إسهاما جادا فى تخفيف معاناة السكان فى المنطقة

– التمسك بالحوار الاجتماعى باعتباره من المتطلبات الضرورية لتحقيق السلام

– التمسك باللغة البرلمانية والدبلوماسية

– تحديد مدة الكلمة لكل متحدث بـ"٥" دقائق نظرا لكثرة المتحدثين

– حق الرد مكفول فى نهاية الجلسة لمن يرغب فى ذلك ولا يجوز مقاطعة المتحدث

ثالثا : وقائع الجلسة الخاصة : على مدى خمس ساعات ونصف الساعة وبحضور مكثف من أعضاء الوفود بأطرافها الثلاثة " حكومات أصحاب أعمال ، عمال " وممثلين عن المنظمات والاتحادات والهيئات الدولية والإقليمية المشاركة فى الدورة (٩١) لمؤتمر العمل الدولى ٢٠٠٣ .

جرت مظاهرة تأييد ودعم للنضال الفلسطينى اتسمت بالوقار والتضامن الدولى مع الشعب الفلسطينى فى صموده فى مواجهة العدوان والاحتلال والاستيطان الإسرائيلى تحدث "٥٤" مندوبا موزعين كما يلى "

١٨ متحدثا يمثلون المجموعات الدولية والإقليمية والمنظمات والاتحادات والهيئات الدولية

١٤ متحدثا يمثلون حكومات بلدانهم

٥ مندوبين عن أصحاب العمل

١٧ مندوبا عن العمال

وجميع المندوبين باستثناء المندوبين من " إسرائيل ، الولايات المتحدة ، استراليا ، كندا ، والمؤتمر اليهودى " أيدوا بقوة عقد الجلسة الخاصة لمناقشة أوضاع العمال العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى وطالبوا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلى ووضع حد للانتهاكات والاعتداءات المتواصلة ضد الشعب الفلسطينى والسورى فى هضبة الجولان المحتلة وإلزام إسرائيل باحترام الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولى واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وإزالة المستوطنات والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ولعل من أبرز النقاط التى تناولها المندوبون فى كلماتهم ما يلى "

١– المطالبة بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة فى فلسطين بما فيها القدس الشرقية والجولان السورى المحتل ومزارع شبعا فى جنوب لبنان طبقا لقرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ٤٢٥ .

٢– إدانة السياسة الإسرائيلية لانتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان والحريات النقابية وفرض الحصار الاقتصادى والعقاب الجماعى والقتل والاغتيال وبناء المستوطنات ومالها من آثار مدمرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعمالية للشعب الفلسطينى.

٣– وقف بناء المستوطنات وإزالة ما هو قائم منها بما فى ذلك القدس الشريف والجولان السورى وذلك تطبيقا لقرار مؤتمر العمل الدولى رقم (٢) لعام ١٩٨٠ والقرارات الدولية الأخرى ذات الصلة .

٤– المطالبة بتشكيل لجنة دائمة تنبثق عن مؤتمر العمل الدولى لمناقشة تقرير المدير العام حول أوضاع العمال العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة بدلا من الجلسة الخاصة التى لم تخرج بأية قرارات أو استنتاجات محددة .

٥– دعوة منظمة العمل الدولية بمواصلة اهتمامها بمتابعة أوضاع العمال العرب وتقديم مختلف أشكال الدعم التقنى لأطراف الإنتاج فى فلسطين والجولان لتوفير مقومات الصمود فى مواجهة الحصار الاقتصادى والإغلاق وتفشى الفقر والبطالة بسبب استمرار الاحتلال والاستيطان والعدوان العسكرى والإسرائيلى .

٦– المطالبة بعدم استيراد المنتجات والبضائع الإسرائيلية المصنعة والمنتجة فى المستوطنات باعتبارها خارجة عن إطار الشرعية الدولية .

٧– المطالبة بتطبيق خارطة الطريق كاملة لتحقيق إقامة الدولة الفلسطينية بحلول عام ٢٠٠٥ ودعوة الحكومة الإسرائيلية بعدم وضع أى عراقيل أمام تطبيق مراحل خريطة الطريق

٨– مطالبة الحكومة الإسرائيلية بالعمل على رفع الحصار الاقتصادى وإزالة الحواجز العسكرية والسماح للعمال بالعودة إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر دون تمييز.

٩– مطالبة منظمة العمل الدولية بالعمل على دعم الصندوق الفلسطينى للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال وتفعيل البرنامج المعزز للتعاون التقنى فى مواجهة البطالة السافرة التى يعانى منها المجتمع الفلسطينى .

١٠– دعوة المدير العام لمكتب العمل الدولى بالالتزام بالتسميات المتعارف عليها دوليا والتى تضمنتها ملاحظات المجموعة العربية حول تقرير بعثة تقصى الحقائق.

١١– العمل على مكافحة الفقر والبطالة فى فلسطين وتوفير الحماية الاجتماعية للعمال والعمل على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية وتوفير فرص العمل اللائق والكريم لهم بعيدا عن التمييز والقهر والإذلال الذى تمارسه السلطات الإسرائيلية ضدهم.

١٢– الشعور بالقلق لتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعمالية وتدمير المنازل واقتلاع الأشجار المثمرة وسقوط آلاف الشهداء والجرحى والمصابين والمعتقلين فى ظل الاحتلال ومواصلة العدوان الإسرائيلى باستخدام أسلحة الفتك والدمار بوضع حد لهذا الاحتلال والعدوان



طبقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ الأمم المتحدة .

وكان فى مقدمة المتحدثين فى هذه الجلسة السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة والسيد السيد راشد رئيس الاتحاد العام لعمال مصر والتى ألقاها نيابة عنه السيد عبد المنعم العزالى نائب رئيس الاتحاد والسيد محمد عبده ممثل أصحاب الأعمال فى مصر " منشور قانون لكلماتهم عقب هذا التقرير"

حق الرد

١- فلسطين : فى نهاية الجلسة طلب السيد غسان الخطيب وزير العمل الفلسطينى حق الرد على ما ذكره مندوب الهستدروت من مغالطات وافتراءات حول السلام والإجراءات التى تتخذها إسرائيل لحماية أمنها

٢- فى بداية رده أعـرب عن بالغ الشكر والتقدير لجميع المتحدثين الذين عبروا عن تضامنهم وتعاطفهم مع الشعب الفلسطينى وإدانتهم للسياسة الإسرائيلية.

ثم قال إن المنظمة الدولية ترسل بعثة تقصى الحقائق سنويا بالنظر لاستمرار الانتهاكات الإسرائيلية لقواعد القانون الدولى بما فيها القواعد التى تحكم منظمة العمل الدولية

وأضاف قائلا : سئمنا من الدعاية الإسرائيلية التى تدعو إلى السلام وتصور نفسها الضحية .. لقد كشف العالم زيف هذا الإدعاء الذى يردده مندوب الهستدروت ، إن طريق السلام معروف .. هو الإقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

٢- سوريا :

وفى رد الوزيرة السورية السيدة غادة الجابى على الادعاءات التى رددتها مندوبة المؤتمر اليهودى مذكرة إياها بالمجازر الدموية التى ارتكبتها إسرائيل فى فلسطين والجولان ومزارع شبعا بداية من دير ياسين ومرورا بمجزرة قانا وانتهاء بمجازرها فى غزة ورفح وجنين وتدمير المنازل والمزارع وهدم المؤسسات وبناء المستوطنات ومصادرة الممتلكات والقتل والدمار وهى أمور يسمعها ويشاهدها العالم أجمع كل يوم عبر وسائل الإعلام الحديثة .

٣- المندوب الحكومى الإسرائيلى :

طلب حق الرد على كافة المندوبين الذين تحدثوا فى الجلسة الخاصة مرددا الأكاذيب والادعاءات التى ترددها الحكومة الإسرائيلية حول إغلاق الحدود لحماية الأمن وأنهم قدموا فى كامب ديفيد خطة حول السلام الشامل ولكن الرئيس عرفات رفضها، كما أشار إلى قمة العقبة والالتزام بالسلام لتنفيذ خارطة الطريق واستغرب كلمة مندوب عمال لبنان عندما قال إن خريطة فلسطين هى من النهر إلى البحر وطالب سوريا بإغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية .

كما تساءل عن مغزى عقد هذه الجلسة ولماذا تخصص للفلسطينيين وحدهم وطالب بإلغائها ، وهو نفس ما طالب به مندوب الحكومة الأمريكى ، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن سكرتارية المؤتمر حرصت على أن يكون تعليق المندوب الإسرائيلى هو الأخير ، ليكون الصدى الأخير ومع ذلك ، لم تكن لكلمته ولا لكلمة المندوب الأمريكى أى تأثير على المشاركين .

وبذلك أعلن رئيس المؤتمر نهاية الجلسة الخاصة التى عقدت بموجب قرار مجلس إدارة مكتب العمل الدولى فى دورته ٢٨٦ مارس /آذار ٢٠٠٣ وذكر الحاضرون بأن هذه الجلسة لاتخرج عنها قرارات أو استنتاجات ومع ذلك فإن الكثير من الآراء والمقترحات الهامة سوف تتأثر منظمة العمل الدولية بما ورد بها من أفكار.

كذلك من المهم الإشارة هنا إلى الدور الهام الذى قامت به منظمة العمل العربية قبل وأثناء انعقاد المؤتمر للتنسيق بين الوفود العربية ، وتوحيد مواقفهم فى مواجهة القضايا المطروحة على المؤتمر ، وخاصة الدور الذى قامت به بقيادة المدير العام د. إبراهيم قويدر فى تحقيق النجاح لهذه الجلسة الخاصة .

ملاحظات المجموعة العربية حول تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولى بشأن أوضاع العمال العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى المعروض على الدورة ٩١ لمؤتمر العمل الدولى

سبق أن أصدر مؤتمر العمل الدولى عامى ١٩٧٤ و١٩٨٠ قرارين بشأن أوضاع العمال العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى ، ويقوم المدير العام لمنظمة العمل الدولية منذ ذلك التاريخ بإرسال بعثة رفيعة المستوى لتقصى حقائق أوضاع العمال العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى ، وزيارة هذه المناطق وتضمينها فى تقرير يرفعه المدير العام لمكتب العمل الدولى للمؤتمر العام ، وقد تبين للمجموعة العربية فى مؤتمر العمل الدولى أن هناك ملاحظات عديدة على تقرير المدير العام لهذه الدورة ، فاجتمعت فى جنيف ، وأبدت عددا من الملاحظات تم تقديمها للمدير العام وكذلك لرئيس مجلس إدارة المنظمة ،وفيما يلى هذه الملاحظات :

بعد أن تدارست المجموعة العربية ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولى حول أوضاع العمال العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى ، المقدم للدورة (٩١) لمؤتمر العمل الدولى ٢٠٠٣ تبدى الملاحظات التالية :

١- تعرب المجموعة العزبية بأطرافها الثلاثة (حكومات ، أصحاب أعمال ، عمال) عن شكرها وتقديرها للسيد المدير العام لمكتب العمل الدولى لاهتمامه المتواصل بمتابعة تنفيذ قرارى المؤتمر الصادرين عامى ١٩٧٤و١٩٨٠ بشأن أوضاع العمال العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى ، كما تنوه بجهود البعثة رفيعة المتسوى التى أرسلها المدير العام إلى الأراضى العربية المحتلة فى فلسطين والجولان السورى وكذلك إلى الجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية لضمان تحقيق أوسع قدر من الاتصالات مع المعنيين بالأمر.

٢- تعرب المجموعة العربية عن بالغ أسفها لعدم إرسال البعثة فى وقت مبكر ليتسنى لها إعداد التقرير وطبعه وتوزيعه على الوفود ، فى وقت مناسب وبما يسمح بدراسته قبل الوصول إلى جنيف ، ولتدارك تكرار هذا الوضع مستقبلا تطالب المجموعة العربية بإرسال البعثة مستقبلا فى شهر فبراير - شباط وفى حالة عدم حصول البعثة على الموافقات اللازمة لدخول الأراضى العربية المحتلة يتولى مكتب العمل الدولى إعداد التقرير السنوى اعتمادا على المعلومات المتوفرة مع بيان الجهة التى تسببت فى تعطيل مهمة البعثة .

٣- تلاحظ المجموعة العربية أن تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولى استند فقط إلى القرار رقم (٢) لعام ١٩٨٠ الخاص بآثار المستوطنات الإسرائيلية على أوضاع العمال وأصحاب الأعمال فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى ، وتجاهل القرار رقم (٩) لعام ١٩٧٤ بشأن التمييز وانتهاك الحريات والحقوق النقابية فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى .

بينما كان من المفروض الاستناد إلى أحكام القرارين معا باعتبارهما المرجعية الرئيسية لعمل البعثة .

وتدعو المجموعة العربية إلى تدارك ذلك مستقبلا والطلب من سلطات الاحتلال الإسرائيلية بالتقيد بأحكام القرارين المذكورين خاصة ما يتعلق بسياسة التمييز وانتهاك الحريات والحقوق النقابية ، والطلب من السلطات الإسرائيلية وضع حد فورى لما تنشئه من مستوطنات فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى بما فى ذلك القدس وإزالة ما هو قائم منها

٤- وردت فى التقرير عبارات مغايرة للتسميات والمصطلحات المتداولة والمتعارف عليها فى هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، ونذكر فى هذا الصدد ما يلى :

أولا : يحمل التقرير عنوان " وضع عمال الأراضى العربية المحتلة " فى حين كان من المفروض أن يكون العنوان " وضع العمال العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى "

ثانيا : استخدام التقريرعبارة " السكان الفلسطينيين فى الأراضى الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية " فى حين كان يجب استخدام عبارة " المواطنين الفلسطينيين فى الأراضى الخاضعة للاحتلال العسكرى الإسرائيلى " .

ثالثا : استخدام التقرير فى فقراته (٣٨، ٣٩، ٤٠) الخاصة بالوضع فى الجولان عبارات لاتستقيم مع القانون الدولى مثل عبارة " التقت البعثة ببعض السكان العرب " وفى مرات أخرى تذكر الدروز فى حين كان يجب استعمال المواطنين السوريين فى الجولان العربى السورى المحتل بدلا من السكان أو من الدروز ، حيث لا فرق بين المواطنين السوريين الواقعين تحت الاحتلال بجميع شرائحهم علاوة على أن الاحتلال الإسرائيلى هو احتلال لأراض سورية وليس لأراض تمتلكها هذه الشريحة أو تلك من الشعب العربى السورى .

رابعا : أشار التقرير فى الصفحة ٣٤، ٣٥ وتحت عنوان " اللقاءات فى الجولان " إلى من التقت بهم اللجنة على أنهم " أعضاء الجالية العربية " والصحيح أن يقال إنها أجرت لقاءات مع المواطنين العرب السوريين فى الجولان أصحاب الأراضى الحقيقيين وليس مع أعضاء الجالية العربية .

خامسا : التأكيد على ذكر قرار مجلس الأمن الدولى رقم (٤٩٧) لعام ١٩٨١ إضافة أن القرار اعتبر قرار إسرائيل بضم الجولان السورى قرارا لاغيا وباطلا وليس له أثر قانونى وطالب إسرائيل بإلغاء قرارها فورا واعتبار الجولان أراضى سورية عربية محتلة .

سادسا : ورد فى الحاشية (٤) من الصفحة الثامنة من النص العربى أن " السلطات السورية " تقدر عدد " السكان العرب" (بـ٢٥٠٠٠) شخص ونود التصحيح بأن السلطات العربية السورية تسميهم المواطنين العرب السوريين فى الجولان السورى المحتل ولم يسبق لها الإشارة إليهم على أنهم السكان العرب فقط.

سابعا : جاء فى الفقرة (٤١) من التقرير إشارة إلى أن التقرير الشامل الذى قدمته السيدة وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل فى الجمهورية العربية السورية ، قد تضمن عبارة " لا يسمح إلا للمواطنين الإسرائيليين بتشكيل

النقابات " إن هذا الاقتباس على لسان السيدة الوزيرة غير صحيح على الإطلاق ولم ترد مثل هذه العبارة فى التقرير ولم يسبق لأى مسئول أو مصدر سورى الإشارة إليهم إلا بصفتهم مستوطنين إسرائيليين محتلين وغير شرعيين ، ومثل هذا الاقتباس غير الصحيح أمر مستهجن أو مرفوض لأن فيه تغييرا للواقع ومجافيا للحقيقة وعاريا عن الصحة تماما .

وتؤكد المجموعة العربية على ضرورة وأهمية التزام البعثة فى تقاريرها القادمة بتسمية الأشياء بمسمياتها وفقا لقواعد القانون الدولى وقرارات الشرعية الدولية

٥- تلاحظ المجموعة العربية أن البعثة أهملت تماما الوضع القانونى للقدس الشرقية وهو الموضوع الذى حظى باهتمام البعثة فى تقاريرها السابقة ، وهذا ما أكد عليه قرار المؤتمر فى عام ١٩٨٠ الفقرة (٣) باعتبار أن القدس الشرقية وفقا لقواعد القانون الدولى هى أراض عربية محتلة منذ عام ١٩٦٧ على الرغم من ضم إسرائيل لها بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٠ فقد اعتبرت الأمم المتحدة أن هذا القرار غير شرعى ولاغ طبقا لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولى واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وكان على البعثة الالتزام بذلك باعتبار منظمة العمل الدولية وكالة متخصصة فى إطار الأمم المتحدة.

وكان يجب على البعثة أن تتعمق فى دراسة وضع مدينة القدس وما تتعرض له من تهويد وتغيير معالمها الجغرافية والديموغرافية عن طريق مصادرة أراضيها وبناء المستوطنات الاستعمارية وفرض رسوم باهظة على المواطنين الفلسطينيين وعدم السماح لهم بالحصول على رخص البناء وغير ذلك من الإجراءات المناهضة للقانون الدولى.

وتؤكد المجموعة العربية على ضرورة تلافى هذا الخلل فى التقارير اللاحقة وحتى زوال الاحتلال الإسرائيلى .

٦- يتجنب التقرير تحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلى المسئولية المباشرة عن تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى ونتيجة لاستمرار الاحتلال والعدوان العسكرى وفرض الحصار والعقاب الجماعى والإغلاق والقتل وتدمير المنازل والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية وإقامة الحواجز العسكرية وتقطيع أوصال الأراضى الفلسطينية مما أدى إلى الشلل التام فى حركة المواطنين والنشاط الاقتصادى ، ولم يشر التقرير إلى أن كل هذه المآسى كانت بسبب إرهاب الدولة المنظم الذى تمارسه قوات الاحتلال العسكرى الإسرائيلى .

٧-جاء فى التقرير قياس خاطئ بين ما يواجهه الشعب الفلسطينى من إحباط وإذلال وعقاب جماعى وبين الشعور بعدم الأمن فى إسرائيل ، فى حين أن المسئول عن هذه الأوضاع هى سلطات الاحتلال الإسرائيلية وسياستها العنصرية والعدوانية .

٨- أغفلت البعثة تحديد رأى منظمة العمل الدولية فى جرائم الحرب التى ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلى فى المخيمات والمدن والقرى الفلسطينية ، كما فعلت منظمات وبعثات دولية أخرى حيث أدانت صراحة الاعتداءات الإسرائيلية وعمليات القتل والتدمير والاستخدام المفرط للقوة وما ينتج عنه من خسائر مادية وبشرية فادحة وتدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطينى ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، لجنة حقوق الإنسان ، الصليب الأحمر الدولى ، منظمة العفو الدولية .

٩- تؤيد المجموعة العربية ما توصل إليه التقرير فى كشف العديد من أشكال المعاناة التى يتعرض لها العمال وأصحاب الأعمال العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى والتى من أبرزها :

أ-التعنت الإسرائيلى فى تطبيق سياسة الحصار والإغلاق والعقاب الجماعى والتى تعتبر السمة الطاغية فى الوقت الحاضر ، وإقامة الحواجز العسكرية ومنع تنقل العمال كانت السبب الرئيسى فى إصابة حركة الاستيراد والتصدير بالشلل التام وبالتالى توقف المنشآت وحركة التجارة وعدم قدرة العمال على الوصول إلى أماكن عملهم مما ساهم فى تزايد تدهور الوضع وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر حيث إن أكثر من ١.٩٤ مليون شخص فلسطينى يعتاشون فى عام ٢٠٠٢ من دخل يقل عن ٢.١٥ دولار فى اليوم (الفقرة ١٠) وانعدام الخدمات الأساسية للفلسطينيين .

ب- تجميد الحكومة الإسرائيلية للأموال المستحقة للسلطة الفلسطينية الأمر الذى ساهم فى تجفيف الموارد المالية وتدنى الدخل القومى ، هذا بالإضافة إلى تجميد الأموال التأمينية المستحقة للعمال الفلسطينيين

ج- الاعتراف بما يتعرض له العمال الفلسطينيون عند نقاط التفتيش التى أقامها الجيش الإسرائيلى من مختلف أشكال الاعتداءات والإهانات وفرض القيود على حركة العمل مما أدى إلى منع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم وبالتالى ارتفاع معدلات البطالة وتدنى الأجور الحقيقية للعمال واستمرار انخفاض الدخل الفردى (الفقرة ٤٢) وزيادة نسبة المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر ، وهناك علاقة وثيقة بين التشدد فى عمليات الإغلاق والانهيار الاقتصادى(الفقرة٤٥)

د- تناول التقرير مسائل حقوق الإنسان والحق فى العمل وتم توثيق انتهاكات حقوق الإنسان بما فى ذلك الخسائر فى الأرواح وفرض القيود على حرية التنقل وحظر التجول ، وأشارت البعثة أنه تم على نطاق واسع توثيق المعاملة السيئة التى يتعرض لها الفلسطينيون على أيدى جنود الاحتلال الإسرائيلى وكذلك نهب الممتلكات الخاصة وهدم المنازل وكل هذه الأعمال تعتبر انتهاكا صارخ لحقوق الإنسان وحقه فى العمل وتتعارض مع مبادئ وميثاق الأمم المتحدة ودستور منظمة العمل الدولية وأحكام القرارين (رقم ٩ لعام ١٩٧٤ ورقم ٢ لعام ١٩٨٠) الصادرين عن مؤتمر العمل الدولى وكذلك اتفاقيات العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية ، والمجموعة العربية تتساءل أليست كافية فى نظر البعثة لأن تعرض الحكومة الإسرائيلية للمساءلة فى أجهزة منظمة العمل الدولية .

كما تستنتج البعثة أن هناك المزيد من التدهور الملحوظ فى الوضع فى الأراضى العربية المحتلة خلال الفترة التى يغطيها التقرير ، فالأمن الإنسانى والحقوق فى العمل والحصول على فرص العمل والحماية الاجتماعية كلها خاضعة للتهديد الإسرائيلى بشكل مستمر وتذكر البعثة بالتصاعد الدراماتيكى الإضافى فى الفقر المطلق خلال السنة الماضية للفلسطينيين مما يؤكد ضرورة مساءلة منظمة العمل الدولية لإسرائيل وتحميلها المسؤولية الناجمة عن تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى .

١٠- ورد فى تقرير البعثة الأثر الذى تركته الأحداث على الاقتصاد الإسرائيلى وذهب التقرير فى سرد التفاصيل عن القطاعات التى تضررت والمبالغ التى خسرتها إسرائيل ، ويتحدث عن الأثر على عمالة وبطالة الإسرائيليين وذلك إرضاء للجانب الإسرائيلى وخروجا على عناصر الحياد والموضوعية والتوازن الحقيقى الذى يجب أن يتسم به تقرير البعثة ،كما أنه خروج على ولاية البعثة المخصصة أصلا لبحث أوضاع العمال العرب الذين يرزحون تحت الاحتلال العسكرى الإسرائيلى ، ولاشك أن هذا الإجراء يعتبر بمثابة المساواة بين الجانى

والضحية ، وهذا يؤكد أن البعثة لا تزال تتعامل مع وضوح الحق والمنطق بشيء من الاستيحاء والتردد ، وفى حالات كثيرة اكتفت البعثة بتسجيل مواقف دون البت برأى صريح ومحدد وفقا لمبادئ ودستور منظمة العمل الدولية ومعايير العمل الصادرة عنها ومدى التزام إسرائيل بتنفيذها فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى .

وفى ضوء الملاحظات الواردة أعلاه ، تدعو المجموعة العربية المدير العام لمكتب العمل الدولى إلى ما يلى :

أولا: اتخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة بتشكيل لجنة دائمة تنبثق عن مؤتمر العمل الدولى لدراسة التقرير السنوى للمدير العام حول أوضاع العمال العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى طالما بقى الاحتلال الإسرائيلى قائما .

وتعتبر المجموعة أن تشكيل هذه اللجنة يمثل الإطار الأفضل لمناقشة التقرير السنوى للمدير العام والوصول إلى الاستنتاجات والوسائل التى تكفل توفير الحماية اللازمة للعمال وأصحاب العمل العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى .

ثانيا : دعوة منظمة العمل الدولية بضرورة المتابعة المستمرة لأوضاع العمال وأصحاب العمل العرب تحت الاحتلال الإسرائيلى والتأكد من تطبيق معايير العمل الدولية والإعلان العالمى لمنظمة العمل الدولية الصادر عام ١٩٩٨ بهدف توفير الحماية اللازمة وتوفير ظروف وشروط العمل المنصوص عليها فى دستور وميثاق منظمة العمل الدولية .

ثالثا : دعوة المدير العام لمكتب العمل الدولى إلى الخروج باستنتاجات محددة من خلال كلمات الوفود فى الجلسة الخاصة ووضع هذه الاستنتاجات موضع التنفيذ الفعلى .

رابعا : دعوة المدير العام لمكتب العمل الدولى باتخاذ كافة الخطوات فى إطار ولاية ومسئوليات منظمة العمل الدولية لدعم أطراف الإنتاج الثلاثة فى فلسطين لتعزيز قدراتهم وصمودهم فى مواجهة الآثار الناجمة عن الاحتلال والاستيطان والعدوان الإسرائيلى حتى زوال الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

أكبر عدد من اللغات

خامسا : دعوة مكتب العمل الدولى لترجمة ملاحظات المجموعة العربية حول ملحق تقرير المدير العام إلى لغات العمل بالمنظمة وتأمين توزيعها على أعضاء المؤتمر وإدراجها على موقع شبكة الأنترنت كمرفق للتقرير ذاته لتحقيق نشرها على نطاق واسع.

سادسا : توزيعها على كافة المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة.

بيان صادر عن الفريق العمالي فى المؤتمر بشأن العراق

كان فريق العمال بمجلس إدارة منظمة العمل الدولية قد استنكر فى بيان سابق صادر عنه فى شهر آذار/مارس٢٠٠٣ اندلاع الحرب على العراق ، ودعا أنذاك إلى وضع نهاية سريعة للأعمال الحربية مطالبا بأن يتبع ذلك برنامج تأهيل عاجل يجب أن تلعب فيه منظمة العمل الدولية دورا رئيسيا.

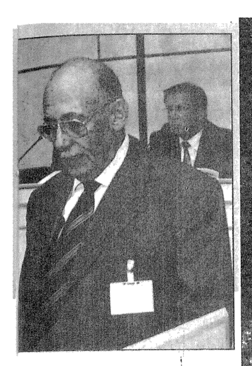
وجاء فى البيان الذى أصدره فريق العمال فى مؤتمر العمل الدولى.

إن فريق العمال فى الدورة ٩١ لمؤتمر العمل الدولى إذ يعبر عن تأييده للبيان السابق ، يطالب الآن بوضع نهاية سريعة لاحتلال العراق وإلى تقديم كل المساعدة لضمان قيام حكومة وطنية انتقالية برعاية من الأمم المتحدة ، حرة من أى سيطرة عسكرية كانت أو أى شكل أخر من أشكال الاستبداد .

ويدعو فريق العمال منظمة العمل الدولية إلى إرسال بعثة عاجلة لتقييم الاحتياجات فى العراق وتحديد أشكال التعاون التقنى والدعم الذى يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تقدمه فى مجال برنامج إعادة التأهيل والبناء ، ويجب على هذه البعثة أن تسمح بانضمام المنظمات النقابية الإقليمية والدولية الراغبة بالتعاون .

ويؤمن فريق العمال بأنه من خلال عملية إعادة التأهيل يجب أن يقدم الدعم لكل الشعب العراقى لا سيما الفقراء والمعوقين والمجموعات الأكثر عرضة وحرمانا ، ويدعو إلى ضرورة الاستئناف الفورى لجميع العمال العراقيين لوظائفهم وحماية أجورهم ، كما يطالب بأن تستخدم الموارد النفطية وغيرها من الموارد فى العراق من قبل الشعب العراقى لوحده ولصالحه فقط.

ففى العراق الجديد يجب أن يتمتع العمال العراقيون بكامل الحرية النقابية التى تضمن لهم حق التنظيم والمفاوضة الجماعية ، كما يجب أن تكون هناك ديموقراطية حقيقية بما فى ذلك حريات مدنية كاملة تسمح للنقابات أن تختار قياداتها بشكل مستقل ودون أى تدخل ، كما يجب أن يتمتع الشعب العراقى بحقه فى تقرير مصيره بشكل كامل .



ألقى السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة كلمة حكومة مصر فى الجلسة التى خصصها مؤتمر العمل الدولى مساء يوم ٦/١٢/لمناقشة أوضاع العمال العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة وتضمنت فى الوقت نفسه عددا من الملاحظات على تقرير لجنة تقصى الحقائق التى بعث بها المدير العام إلى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى ، والتى أوردها المدير العام لمنظمة العمل الدولية فى تقريره للمؤتمر العام قال الوزير :

أود فى البداية أن أسجل باسم وفد مصر الشكر للمدير العام لمكتب العمل الدولى لحرصه على إرسال بعثة تقصى الحقائق ومتابعة أوضاع العمل فى الأراضى العربية المحتلة ، كما يهمنا أن نعرب عن تقديرنا للبعثة رفيعة المستوى لمكتب العمل الدولى التى أدت مهامها بالرغم من الظروف الصعبة التى أحاطت بعملها هذا العام.

يعد قرار الدورة ٩١ لمؤتمر العمل الدولى بتخصيص جلسة خاصة لبحث تقرير المدير العام المتعلق بوضع العمال وأصحاب الأعمال فى الأراضى العربية المحتلة استئنافا للجلسات السابقة التى تخصصت لهذا الغرض تعبيرا عن مدى القلق الذى تشعر به منظمة العمل الدولية تجاه الأوضاع المتردية التى يعانى منها هؤلاء العمال .

• العماوى يعلن موقف مصر الواضح من القضايا التى تضمنها التقرير
• قائمة الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية المخالفة لسائر معايير العمل طويلة وموثقة لدى المنظمة ولدى الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولى
• مطلوب من المنظمة الدولية اتخاذ عدد من الخطوات المهمة لتخفيف المعاناة عن الفلسطينيين

لقد أكد تقرير المدير العام تفاقم الوضع الاقتصادى والاجتماعى للعمال وأسرهم فى الأراضى العربية المحتلة نتيجة لسياسات وممارسات إسرائيل فى مواجهة الشعب الفلسطينى الأعزل المطالب بحقوقه الإنسانية والوطنية العادلة والمشروعة فالاحتلال يفرض ظروفا غير مواتية للقيام بأية تنمية على صعيد الاستخدام وظروف المعيشة والعمل مما دفع بالبعثة إلى ذات الاستنتاج الذى توصلت إليه العام الماضى، واقتبس " أن الوضع الراهن لا يطاق ولا يمكن أن يسمح باستمراره " .

إننا نتفق مع المدير العام بأن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تفاقمت فى الأراضى المحتلة وبأن القيود الصارمة على حركة تنقل الأشخاص والسلع داخلها وبين هذه الأراضى وإسرائيل أدت إلى انخفاض مأسوى فى مستويات الاستهلاك والدخل والعمالة، وتقلص لم يسبق له مثيل فى النشاط الاقتصادى بما فى ذلك الإنتاج والتجارة والاستثمار، وأدى ذلك إلى زيادة معدل البطالة حاليا فى بعض المناطق الفلسطينية إلى أكثر من ٨٠ ٪ .إن العمال العرب فى الجولان المحتلة لا يزالون يعانون من التمييز فى مجالات استخدام الأراضى وموارد المياه والزراعة والتعليم والعمالة وتراخيص البناء، ومحرومون من حقهم فى العمل فى مهن تلائم مؤهلاتهم، كما أنهم محرومون من ممارسة حقهم فى المفاوضة الجماعية والحرية النقابية .

إن قائمة الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية المخالفة لسائر معايير العمل المتعارف عليها والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والقوانين الإنسانية الدولية طويلة، وهى جميعا موثقة بملفات الأمم المتحدة ومنظمتكم الموقرة واللجنة الدولية للصليب الأحمر بالإضافة إلى ما يصدر من تقارير المنظمات غير الحكومية .

وأضاف الوزير : لقد أثر الاحتلال والاستيطان الإسرائيلى سلبا وبشكل خطير على جوانب حياة ومعيشة ووجود العمال وأصحاب الأعمال فى الأراضى العربية المحتلة بحيث بات من غير المعقول أن يستمر هذا الوضع غير الإنسانى دون أن تتحمل الأسرة الدولية مسئولياتها لوضع حل لهذه الحالة المأسوية .

ومع تقديرنا للجهد الذى بذلته منظمة العمل الدولية لوضع حد لهذه الممارسات والانتهاكات، فإننا ندعو المنظمة انطلاقا من مبادئ وأهداف دستورها وإعلان فيلادلفيا إلى زيادة دعمها للبرنامج الموسع للتعاون الفنى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة من أجل إنشاء الصندوق الفلسطينى للعمالة والحماية الاجتماعية وسرعة عقد اجتماع للدول المانحة لضمان التمويل اللازم للصندوق، وكذلك دعم منظمات أصحاب الأعمال والعمال، وبناء قدرات الشركاء الاجتماعيين وإيلاء مزيد من الاهتمام بمشاريع المساعدات التنموية المرتبطة بالفئات المهنية كالمعوقين والنساء والأطفال، والإسراع بتنظيم اجتماع للهيئات المانحة من أجل تقديم الدعم اللازم لتنفيذ هذه المشاريع .

واختتم العماوى كلمته بدعوة المنظمة الدولية لتحقيق عدد من الأهداف، قائلا : هناك خطوات من المهم أن تنفذها المنظمة خلال الفترة المقبلة منها :

أولا : قيام مكتب العمل الدولى بإصدار نشرة خاصة حول هذه الجلسة الخاصة وتوزيعها على أوسع نطاق بما فى ذلك وضعها على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت .

ثانيا : قيام المكتب بتوزيع التقرير الذى نتناوله اليوم مترجما إلى لغات العمل بالأمم المتحدة وتوزيعه على أوسع نطاق بما فى ذلك نشره على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت .

ثالثا : إنشاء لجنة دائمة تنبثق عن المؤتمر لبحث أوضاع أطراف العمل الثلاثة فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى فى الجولان ومزارع شبعا، واقتراح التدابير والوسائل اللازمة لحمايتهم وتعزيز قدراتهم اقتصاديا واجتماعيا .

رابعا : إدراج بند على جدول أعمال دورة مجلس إدارة المنظمة فى نوفمبر ٢٠٠٣ لتناول الموضوع والنظر فى التدابير الواجب اتخاذها ومتابعتها .

فى الوقت الذى تؤيد فيه مصر كافة الجهود الرامية إلى إحياء عملية السلام فى الشرق الأوسط بما فى ذلك خريطة الطريق، فإنها تؤكد أنه فى انتظار أن تسفر هذه الجهود عن نتائجها المرجوة فإنه يتعين العمل بكافة الطرق على تحسين الظروف المعيشية للعمال العرب الواقعين تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلى، ليس فقط من منظور أخلاقى وإنسانى وحضارى، وإنما أيضا للحيلولة دون انفجار الموقف وإتاحة الفرصة لإعادة الروح إلى المسيرة السلمية .

كلمة العمال وأصحاب الأعمال المصريين أمام الجلسة الخاصة لمؤتمر العمل الدولى فى دورته رقم ٩١ فى إطار مناقشة ملحق تقرير المدير العام بشأن أوضاع العمال فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة

ألقى السيد.السيد راشد رئيس عمال مصر كلمة عمال مصر فى الجلسة الخاصة، وألقاها نيابة عن سيادته السيد عبد المنعم العزالى، لارتباط السيد راشد باجتماع مهم فى نفس الوقت وجاء فى الكلمة .

أود فى البداية أن أعبر باسم الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وباسمى عن تقديرنا لقرار مجلس الإدارة بالدعوة الى عقد هذه الجلسة الخاصة لبحث أوضاع العمل فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى فى لبنان والجولان .. والواقع أن هذا القرار ليس بمستغرب على منظمة العمل الدولية ذات الرسالة الإنسانية النبيلة التى تتصدى دوما للممارسات المناقضة للقيم والمبادئ وحقوق الإنسان فى مجال العمل .. ومادور المنظمة فى مواجهة نظام الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا ببعيد ، حتى تكللت جهودها بالنجاح وإسقاط هذا النظام البغيض .

لذلك فمن الطبيعى ألا تتخلف منظمة العمل الدولية عن المشاركة فى التعبير عن القلق البالغ الذى يجتاح المجتمع الدولى وكافة القوى المحبة للسلام إزاء الممارسات اليومية الوحشية التى تمارسها قوات الاحتلال ضد عمال وشعب فلسطين خاصة وباقى الأراضى العربية المحتلة عامة ، لقد تفوقت قوات الاحتلال الإسرائيلى على كل قوى العدوان فى التاريخ القديم والحديث فى استنباط كافة أشكال البطش والقهر والظلم ، والتى تتنوع مابين العقوبات الجماعية وفرض الحصار ووضع الحواجز والفصل بين المدن والقرى العربية ، حتى التجويع والتدمير للمنازل على سكانها ، واقتلاع الأشجار وحرق المحاصيل بل واستخدام الطائرات المقاتلة والمروحيات والصواريخ فى عمليات قتل وحشية واغتيال مستهدف لأفراد شعب كل جريمته أنه يرفض ويقاوم الاحتلال ويتطلع الى حياة حرة كريمة أسوة بباقى شعوب العالم.

وللأسف الشديد فقد نجحت سلطات الاحتلال فى استغلال مناخ دولى مناهض للإرهاب كى تشوه وجه هذه المقاومة الباسلة ووصمها بالإرهاب .. وكلنا نعلم أن العنف يولد العنف والاحتلال فى حد ذاته قمة العدوان والعنف .

وقال السيد راشد: لقد أكد من جديد تقرير البعثة التى أوفدها المدير العام هذه السنة إلى فلسطين والأراضى العربية المحتلة تزايد تدهور الوضع الاقتصادى والاجتماعى بما فى ذلك أوضاع وظروف العمل والمعيشة وارتفاع معدلات البطالة وحدة الفقر إلى مستويات غير مسبوقة ، وليسمح لنا السيد المدير العام أن نعتب على البعثة ماورد فى تقريرها من أنه يستخلص من الوضع فى الضفة الغربية وغزة أنها "صورة شعبين محصورين داخل نزاع يولد الكوارث" إننا نرى أن تصوير الأوضاع على أنه نزاع يمثل تجاهلا لواقع الاحتلال الذى هو أس البلاء وأصل المشاكل ومالم يتم إنهاء هذا الاحتلال فى أقرب وقت فإن الكوارث لن تتوقف ، وتصعيد العنف من الجانبين سوف يبقى مستمرا ، والأمن والاستقرار سيظلان مفتقدين .

ومن المفارقات المرة أن الدعوة الى إنهاء العنف يتم التركيز فيها على المجنى عليه وهو الشعب العربى المحتل ، ويتم تناسى الجانى الحقيقى المتمثل فى دولة الاحتلال!.

وإذا كنا نتابع اليوم بالكثير من الحذر مايتردد حول الآمال المعقودة على مشروع خريطة الطريق الذى يبشر بالدولة الفلسطينية المستقلة عام ٢٠٠٥ ، فاننا نتساءل كيف يمكن لهذه الآمال أن تتحقق بعد التجارب الفاشلة فى الماضى القريب مع اتفاق أوسلو ومع تقرير ميتشل وخطة تينت وغيرها ، والتى تم وأدها جميعا نتيجة إصرار إسرائيل على التمسك باحتلال الأراضى العربية فى فلسطين وسوريا ولبنان وتصعيد العنف ورفض الأيدى العربية الممتدة بالسلام القائم على العدل وعلى الاحترام المتبادل والذى به وحده يمكن أن يتحقق الأمن والاستقرار فى المنطقة وفى العالم.

واختتم رئيس اتحاد عمال مصر كلمته بقوله: فى الختام أتوجه بنداء من فوق هذا المنبر كى تتكاتف جهود كافة القوى المحبة للسلام والمؤمنة بحقوق الإنسان ، من أجل دفع دولة الاحتلال إلى السير فى طريق السلام والقبول بقوات دولية لحماية الشعب الفلسطينى من الممارسات الإسرائيلية الوحشية حتى يتحقق إنهاء الاحتلال ، كما أدعو بوجه خاص الأصدقاء فى منظمات العمال فى مختلف دول العالم إلى إدانة استمرار الاحتلال وتأييد شن حملة فى بلدانها من أجل مقاطعة استيراد السلع المنتجة فى المستعمرات ، وتقديم المزيد من الدعم المادى والمعنوى للتخفيف من وقع الكارثة الإنسانية التى يعيشها عمال وشعب فلسطين ، كما أرجو أن تتمكن منظمة العمل الدولية فى أقرب وقت من تجسيد وتسيير "الصندوق الفلسطينى للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال" وتبقى مع ذلك فى النهاية الحقيقة المستمدة من قرارات سابقة لمؤتمر العمل الدولى من أنه "من الصعب تأمين الحقوق والحريات المدنية-والحقوق الأساسية فى مجال العمل جزء لايتجزأ منها فى ظل أوضاع الاحتلال".

وأصحاب الأعمال فى مصر يدينون الممارسات الإسرائيلية ضد العمال وأصحاب الأعمال فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة

كما ألقى المهندس محمد عبده ممثل أصحاب الأعمال المصريين فى المؤتمر كلمة فى الجلسة الخاصة جاء فيها:

يتقدم اتحاد الصناعات المصرية بالشكر لمنظمة العمل الدولية على إيفادها بعثة تقصى الحقائق إلى الأراضى العربية المحتلة ونأسف

لتأخير إصدار التقرير الخاص بالبعثة ، حيث إنه كان مفترضا أن يصدر فى توقيت مناسب قبل انعقاد المؤتمر حتى يكون هناك متسع من الوقت لدراسة مايتضمنه من نتائج وملاحظات أعضاء البعثة.. وفى ضوء ماتضمنه التقرير من وقائع وحقائق تؤكد على أن إسرائيل ماتزال مستمرة فى سياستها وممارساتها العنصرية التعسفية الشرسة ذات الأبعاد العدوانية والتوسعية التى تنتهك بشكل صارخ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى واتفاقيات لاهاى وجنيف لعام ١٩٤٩ المتصلة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

والحقيقة فإن هذه الممارسات فى تصاعد مستمر لم تشهده السنوات السابقة مما يؤكد بشكل قاطع عدم جدية إسرائيل فى التزامها بمتطلبات السلام العادل والشامل وبقرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن وعدم اعترافها بمبدأ الأرض مقابل السلام واستمرارها فى اغتصاب الأرض العربية وزيادة التوسع فى المستوطنات فوق هذه الأرض بهدف تهويد المنطقة وإنكار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة وارتكابها العديد من المجازر بحق المدنيين الأبرياء العزل ، كل ذلك يعطي برهانا ساطعا على تمسك إسرائيل بالاحتلال ورفضها الانسحاب وقتلها لعملية السلام.

ان اتحاد الصناعات المصرية يذكر المجتمع الدولى بالقرار رقم ٩ لعام ١٩٧٤ والقرار رقم ٢ لعام ١٩٨٠ لمؤتمر العمل الدولى ويطالب بتطبيق هذه القرارات تمشيا مع إرادة المجتمع الدولى المتمثلة فى هذا المؤتمر والشرعية الدولية.

كمايدعو اتحاد الصناعات المصرية إلى دعم وتطوير صندوق فلسطين للتشغيل والحماية الاجتماعية لتمكينه من القيام بدوره الإنسانى فى الأراضى العربية المحتلة من حيث التدريب والتأهيل المهنى ودعم المؤسسات الاجتماعية للنهوض بأوضاع المرأة والمعاقين والأطفال وتأمين فرص العمل للعاطلين عن العمل وإعادة تدريبهم وفقا لاحتياجاتهم الفعلية .

وفى النهاية يطالب اتحاد الصناعات المصرية بتشكيل لجنة خاصة من مؤتمر العمل الدولى لدراسة التقرير السنوى للمدير العام لمنظمة العمل الدولية المتعلق بأوضاع العمال وأصحاب الأعمال وبقية فئات المواطنين العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة.

ونظرا لكون هذا الموضوع لايقل أهمية عن المواضيع التى يشكل المؤتمر العام لها لجانا خاصة لدراستها ، الأمر الذى ثبتت جدواه فى نتائج أعمال اللجنة التى شكلها المؤتمر العام فى السابق لدراسة مسألة التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا.

غسان الخطيب يطرح مأساة الفلسطينيين فى الجلسة الخاصة للمؤتمر

ألقى السيد غسان الخطيب وزير العمل بالسلطة الفلسطينية كلمة فلسطين أمام الجلسة الخاصة بوضع العمال فى الأراضى الفلسطينية المحتلة .. ولأهمية ماورد بها من حقائق ومعلومات مهمة ، ننشرها بنصها فيما يلي:-

أتيحت لى الفرصة قبل أيام أن أوضح أمامكم أن الارتباط بين الفقر والبطالة الذى أشار إليه تقرير المدير العام يجد تعبيرا صارخا له فى الحالة الفلسطينية ، حيث بلغت معدلات الفقر ٦٧٪ وتراوحت معدلات البطالة بين الثلث إلى نصف القوى العاملة ، وانخفض معدل دخل الفرد تراكميا بنسبة النصف.

واليوم ، وفى السياق ذاته ، أريد أن أضع بين أيديكم الحقائق التى توضح أن هذه البطالة غير المسبوقة ، وهذا الفقر المتزايد ليس نتيجة سياسات اقتصادية خاطئة ، أو إخفاق فى استغلال الموارد أو عناد فى الامتثال لتوصيات البنك الدولي أو صندوق النقد الدولى ، بل هو نتاج سياسات متعمدة ومنتظمة تخطط لها وتنفذها الحكومة الإسرائيلية فى سياق معاقبتها للشعب الفلسطينى وقيادته على إصراره الدائم على التمسك بحقوقه التى أقرتها الشرعية الدولية بما فيها إنهاء الاحتلال والدولة والعودة.

ولكن قبل الدخول فى تفاصيل هذه السياسات وآثارها يهمنى التأكيد من على هذا المنبر ليس للدعاية والإعلام على أهمية ذلك ، بل هذا محفل نهدف من خلاله إلى التداول المسئول والبناء فى مشكلة ، أوضح تقرير المدير العام حول وضع عمال الأراضى المحتلة ، مداها وخطورتها والحاجة لحلها ، ولذلك نحن نتوقع من هذه الجلسة أن تمكن المنظمة الدولية والدول المعنية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الشأن من أخذ السياسات والإجراءات بعد وضع التوصيات التى تعالج المشاكل موضع البحث ، لذلك فنحن كوفد فلسطيني نأمل أن ننتهى معا بالاتفاق على مايجب عمله من أجل تخفيض الفقر والحد من البطالة.

ولاشك أن الحل الحقيقى لكل أشكال المعاناة المذكورة يكمن فى حل سياسى مستند إلى الشرعية الدولية التى تقضى بإنهاء الاحتلاء ، ومن هذا المنطلق فقد رحبنا بجهود اللجنة الرباعية وتنشيط الجهود الأمريكية وكذلك بخارطة الطريق ، ولكن أصبح تدريجيا وأكثر وضوحا ، أن وجود حكومة إسرائيلية لاتنتمى أصلا إلى معسكر السلام بل إلى ايديولوجية وفكر سياسى يتناقض جذريا مع الشرعية الدولية التى قامت عليها الجهود الدبلوماسية ، تشكل العقبة الأساسية أمام هذه الجهود ، إنها حكومة تؤمن وتعمل على إعادة وتكريس الاحتلال بدل إنهائه ، وتعمل على توسيع الاستيطان بدلا من وقفه ، وقد تجلى ذلك حينما أثقل شارون موافقته على خارطة الطريق بأربعة عشر تحفظا ، وعندما رفض فى خطابه بالعقبة أن يلتزم بتطبيقها وكذلك عندما استأنف سياسة الاغتيال بعد يوم واحد من نهاية العقبة.

وتسعى إسرائيل إلى تبرير تعنتها بالعنف أو ماتسميه هى بالإرهاب وتتجاهل حقيقة أن العنف المتبادل الجارى إنما يحدث فى سياق الاحتلال الإسرائيلى ، سواء العنف الإسرائيلى الهادف لتكريس الاحتلال وتوسيع الاستيطان ، أو العنف الفلسطيني الهادف إلى مقاومة هذا الاحتلال ، لقد كنا دائما ندعو الجميع إلى تجنيب المدنيين عموما ويلات هذا الصراع العنيف ، وانتقدنا ولازلنا ننتقد كل عمل يستهدف المدنيين ، ولكننا وبنفس القدر نحمل الاحتلال وممارساته مسئولية معاناة المدنيين من الطرفين باعتبارها ناتجة عن الاحتلال وتبعاته.

لقد صادرت إسرائيل حتى الآن نصف الأراضى المحتلة بواسطة العنف ، أقامت عليها اربعمائة مستوطنة وهى فى حالة توسع وحولت بذلك الأكثرية الريفية من القوى العاملة الفلسطينية إلى عمال فى إسرائيل ، وعندما بدأت إسرائيل حربها ضد الشعب الفلسطينى فى سبتمبر ٢٠٠٠ أغلقت أبواب العمل وحولت هؤلاء إلى عاطلين عن العمل وعائلاتهم إلى جياع.

وقد امتدت سياسة العقوبات الجماعية الإسرائيلية ، وكما أشار التقرير إلى تحويل كل منطقة سكن إلى سجن دائم ، عن طريق منع التنقل الذى أدى إلى انهيار عدد كبير من المشاريع الاقتصادية وكذلك الخدمات ، وشهد العام الماضى فرضا لنظام منع التجول فى أكثرية مناطق الضفة بما كان يشمل ثلثى السكان ، كذلك فقد تصاعدت نسبة القتل التى طالت الآلاف أكثرهم حسب تقارير المنظمات الإنسانية العالمية من المدنيين.

ومع مطلع القرن الجديد عادت إسرائيل لتذكير البشرية بسياسة الجدران العازلة فبعد أن انتهينا من جدار برلين بدأت إسرائيل بناء جدار الفصل العنصرى الذى نعتبره امتدادا لسياسة مصادرة الأراضى وتكريس الاحتلال ، حيث أدت مصادرة آلاف الدونمات الزراعية إلى رفع نسبة البطالة فى تلك المناطق إلى حوالى ٧٥٪ .

وبالرغم من كل هذا فقد استطاع الشعب الفلسطينى أن يصمد ويمتص هذا القتل

والتدمير والحصار المنهجي ، وأريد أن أنتهز الفرصة لأقول: إذا أرادت إسرائيل الاستمرار فى عقلية حسم المشكلة بالقوة ، فإن هذا لن يؤدى إلا إلى زيادة ردود الفعل والتصلب وتعميق العداء والكراهية ، ولكن وفي نفس الوقت إذا أرادت إسرائيل حقا السلام والأمن والحياة الطبيعية ، فقد فتح العرب الباب لذلك من خلال المبادرة العربية التى تتيح لإسرائيل تحقيق أهدافها مقابل إنهاء الاحتلال للأراضى الفلسطينية والسورية واللبنانية وكذلك إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وحل مشكلة اللاجئين على أساس قرار ١٩٤ ، إلا أن إسرائيل ضربت بهذه المبادرة عرض الحائط.

لقد تجلى اهتمام المدير العام بأحوال العمال فى الأراضى العربية المحتلة بوفد تقصى الحقائق رفيع المستوى ، الذى مثل تقريره هذا العام تطورا إيجابيا يتناسب مع تنامى المخاطر والمعاناة لهؤلاء العمال ، لذلك أود أن أشكره وأشكر أعضاء البعثة على جهدهم وعلى تقريرهم الذى يعكس الحد الأدنى من حقيقة ما يعانيه الشعب الفلسطيني وعماله.

وقد نجح التقرير فى إعطاء صورة عن الجوانب الجوهرية والأساسية فى السياسات الاحتلالية الإسرائيلية ، وكون هذه السياسات مخالفة للقانون الدولى ، وأن هذه السياسات الاحتلالية هى المسئولة مباشرة عن تفاقم البطالة والفقر ، وبالرغم من ذلك فإن هذا التقرير يمكن أن يكون فى المرات القادمة أكثر حساسية تجاه بعض الجوانب خاصة فى مجال الاصطلاحات والتسميات ، إذ لايعقل استعمال وصف security Operation فى ص٣ على الاعتداءات الإسرائيلية التى يدينها التقرير أصلا ، وكذلك فى نفس الصفحة Operation Defensive Shield هذا إضافة إلى بعض الملاحظات الأخرى ورد معظمها فى ورقة قدمت باسم المجموعة العربية للمدير العام.

أخيرا . . فإن هذه الجلسة مطالبة بوضع آليات لإقناع أو إلزام إسرائيل على الأقل بوقف وإزالة الإجراءات والسياسات التى تطرق لها التقرير كانتهاكات للقانون الدولى وكأسباب لظاهرة الفقر والبطالة ، وكآلية لتحقيق ذلك من المفيد أن ينظر المدير العام فى إمكانية تشكيل لجنة دائمة تنبثق عن المؤتمر لمتابعة تنفيذ توصياته وقراراته السابقة واللاحقة فى هذا الصدد ، وإلى أن يتم ذلك فإننا نكرر دعوتنا للدول والمنظمات المعنية المساهمة فى تمويل برامج صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية الذى سيشكل الآلية الأساسية للتخفيف من وطأة المعاناة عن العمال الفلسطينيين . . وشكرا لكم.

رئيس جنوب أفريقيا والعاهل الأردنى ضيفا شــ

حل على الدورة ٩١ لمؤتمر العمل الدولى ٢٠٠٣ ضيفا شرف كل من فخامة الرئيس/تامبو مبيكى H.E Tambo Mbeki رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ٢٠٠٣/٦/١١ وجلالة الملك عبد الله الثانى بن الحسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية ٢٠٠٣/٦/١٢.

١- فخامة الرئيس تامبو مبيكي: رئيس جمهورية جنوب أفريقيا -الذى خاطب المؤتمر صباح يوم الأربعاء ٢٠٠٣/٦/١١ مستهلا كلمته بتقديم نفسه كأحد زعماء القارة الأفريقية الذين ناضلوا من أجل تحقيق العمل اللائق ثم أشار إلى أن تحديات الفقر والتخلف لايمكن أن تجد حلولا لها إلا من خلال توفير العمل اللائق وعملية نقل واعية من الأغنياء إلى الفقراء ، ومن واجب المسئولين نقل تلك الموارد.

ثم أضاف قائلا: إن مكافحة الفقر تتطلب معالجة على مستوى العالم أجمع ولابد من تعبئة رؤوس الأموال للقضاء على الفقر.

وقال: كلنا لنا مصلحة فى محاربة الفقر والتخلف ويجب علينا أن نعمل سويا كشركاء اجتماعيين لأن فقراء العالم ينتظرون من مؤتمركم القرارات والبرامج التي تساهم فى حل مشاكلهم ووضعهم على الطريق الصحيح ، ثم قال إن الموارد متوفرة وعلينا استخدامها لتحقيق الهدف الأساسى لمكافحة الفقر والبطالة ثم أشار إلى القمم التى عقدت على مستوى العالم لمحاربة الفقر وعلى العالم التنفيذ الكامل لتلك القرارات.

ثم أشار إلى ماحققته الشعوب الأفريقية بقيام **"الاتحاد الأفريقي"** ووضع حد للصراعات والدكتاتوريات والفساد . . وأن أفريقيا تناشد العالم لمساندة التضامن الأفريقى بعد أن عانت شعوب القارة لعدة قرون.

كما أشار سيادته إلى ماورد فى تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية فيما يتعلق بقضايا الفقر فى أفريقيا وحيا منظمة العمل الدولية على دورها ضمن منظومة الأمم المتحدة فى محاولة القضاء على الفقر والتخلف .

٢-جلالة الملك عبد الله الثاني: عاهل المملكة الأردنية الهاشمية: حضر جلالة الملك ترافقه الملكة رانيا العبد الله الجلسة الخاصة التى عقدت صباح يوم الخميس ٢٠٠٣/٦/١٢ حيث خاطب المؤتمر بكلمة قيمة أعرب فى مستهلها عن سعادته والملكة رانيا لحضور هذا المؤتمر الهام تلبية للدعوة الكريمة من السيد سومافيا ، ثم أشاد بجهود المدير العام فى تعزيز العمل الكريم وتفانيه فى سبيل الكرامة البشرية ، ثم نقل تحيات وشكر الشعب الأردنى لكافة الوفود لما تقدمه من أجل تحقيق مستقبل أفضل للإنسانية.

ثم ركز على الحقائق الأساسية لعالم اليوم والتى من أبرزها:

- إن العمل والأشخاص العاملين يمثلون قلب الازدهار العالمي.
- الاهتمام بالتقنية والأسواق.
- وفرة البضائع والخدمات.
- تهميش ثلثى البشرية بسبب البطالة والعمالة الناقصة والفقر.
- الاختلالات الناجمة عن العولمة .

ثم أضاف قائلا: إن الشباب الذين فى أمس الحاجة لفرص العمل والأمل يرون أنفسهم ومجتمعاتهم وقد كبح تقدمها الفقر والأزمات الصحية والأمية . . هل نستغرب إذن أن تصبح هذه المجتمعات مرتعا خصبا للأيدولوجيات المتطرفة؟!

وهذا يتطلب تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة . . وتنمية تحقق العيش الكريم كما ستحقق حلا عادلا للصراع العربى الإسرائيلى وقضية فلسطين.

ثم تحدث عن تبنى الأردن لتطبيق القيم الصادرة عن ميثاق منظمة العمل الدولية ومؤتمراتها المختلفة وتعزيز إنتاجية القوى العاملة من خلال الإصلاحات التعليمية وإعطاء القطاع الخاص الدور الأساسى فى رسم برامج وخطط التدريب المهنى ، وقال لقد حقق الأردن نتائج إيجابية كما هو واضح فى مؤشرات النمو الأخيرة.

وعبر جلالة الملك عن سعادته أن تكون جلالة الملكة رانيا واحدة من مجموعة تم اختيارها من رؤساء الدول والسيدات الأوائل ممن عملوا بنشاط فى منظمة العمل الدولية لمحاربة عمل الأطفال حول العالم.

وعن الديمقراطية قال جلالته: نحن نؤمن أن الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية لايمكن تحقيق استمراريتها فى غياب الإجماع الديمقراطى ، لهذا فقد أسس الأردن مؤخرا مركزا وطنيا لحقوق الإنسان إضافة إلى المجلس

ـــرف المؤتمر هذا العام

الأعلى للإعلام المتمتع بالاستقلالية ، بهذه الطرق وبغيرها عمل الأردن دون كلل لإيجاد بيئة تتصف بالعدالة والديمقراطية والقانون وتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.

إن تحقيق التنمية فى العالم يتطلب شراكة حقيقية بين الدول المتقدمة والنامية ، شراكة تقوم على المصالح المشتركة ، وإزالة العوائق التجارية وتشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا وتخفيف أعباء المديونية ومعالجة قضايا أساسية مثل الحريات السياسية وتحسين دور المرأة وحقها فى المعرفة.

وعن الاستقرار والسلام فى المنطقة قال جلالته: "علينا مواجهة الحاجة الملحة لإعادة بناء ونشر الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ، وإن مصداقية المجتمع الدولى كله معرضة للخطر ، وأن الأوان أن نحشد جهدنا كله خلف عملية تؤدى إلى تسليم مقاليد الأمور إلى حكومة عراقية ذات مصداقية ، وقد آن الأوان أيضا لتحقيق سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط.

لقد وقع الفلسطينيون والإسرائيليون على خارطة الطريق للسلام التى تضع حدا للاحتلال وتمنح الفلسطينيين دولة قابلة للحياة والوعد بالعيش كشعب حر.

وفى قمة العقبة تعهدت الأطراف ببذل جهود حقيقية للتقدم ، وأثنى على المؤتمر لعقد جلسة خاصة مساء هذا اليوم لبحث وضع العمال المتدهور فى الأراضى المحتلة.

واختتم كلمته بحكمة وتدين تقول "العمل يدل على الصانع" وبعملنا سيعرف المستقبل جيلنا .. هل نحن ملتزمون حقا بالسلام والمساواة والعدل؟! بأيدينا يمكننا أن نحقق مانعتقده صوابا .. ومعا كشركاء وباحترام متبادل أعتقد أننا قادرون .

الملكة رانيا .. و عمالة الأطفال

بمناسبة زيارة الملك عبد الله الثانى ترافقه الملكة رانيا العبد الله تحدثت الملكة رانيا العبد الله فى تمام الساعة ١٢,٣٠ عقب خطاب العاهل الأردنى ، وذلك بمقر المؤتمر بقصر الأمم أمام أعضاء المؤتمر وبحضور المدير العام لمكتب العمل الدولى بمناسبة اليوم العالمى ضد عمل الأطفال، **بهدف إيجاد الحلول على المستويين المحلى والعالمى لهذه المشكلة التى تحتل أولوية هامة فى خطط وبرامج منظمة العمل الدولية تنفيذا للاتفاقية رقم ١٨٢ بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.**

مداخلة السفيرة نائلة جبر المندوبة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدي الأمم المتحدة فى جنيف خلال مناقشة التقرير العالمى لمتابعة إعلان المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل وعنوانه "زمن المساواة فى العمل"

قالت السفيرة : إن من أسوأ مظاهر النيل من كرامة الإنسان أن يكون محلا للتفرقة والتمييز اللذين يؤديان إلى الاستبعاد والتهميش الاجتماعيين ، لذا أكد إعلان فيلادلفيا على أهمية مبدأ عدم التمييز ، كما أكد دستور منظمة العمل الدولية فى نص صريح "مبدأ الأجر المتساوى عن العمل المتساوي" إلا أنه بالرغم مما حققه التقدم الإنسانى من إنجازات مازال هناك تمييز بسبب "العنصر" ، "الجنس" ، "الدين" ، "الرأى السياسي" ، الانتماء القومى ، "الأصل الاجتماعي" ، "الإعاقة" ، "السن" وبما يؤثر سلبا على مبدأ تكافؤ الفرص.

واستطردت قائلة : كانت التقارير العالمية من العناصر التى أثارت جدلا واسعا خلال عملية إعداد "إعلان المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل ومتابعته وهو الأمر الذى يرجع إلى التخوف من أن تتحول هذه التقارير إلى آلية رقابية جديدة للمنظمة بدلا من الهدف الأصلى منها، وهو توفير صورة عالمية شاملة تتيح للمنظمة إعداد خطط عمل جديدة للتعاون الفنى ، وبالرغم من أنه من غير المطلوب أن تقوم الدول بتقديم الإيضاحات والتصحيحات اللازمة والخاصة بحالة بلادها الواردة فى أى تقرير ، إلا أنه فى الوقت ذاته يصعب عدم التعقيب على إشارات غير دقيقة أو خاطئة تتعلق ببعض الدول.. هذا ويتضمن التقرير حل مناقشتنا إشارة إلى عمل النساء فى مصر وكان يتعين أن يكون التقرير أكثر تحديدا فى تناوله الإطارى للموضوع أى "المساواة فى العمل" وأكثر دقة فى اختياره للحالات التى يقدمها كنماذج.

إن بلادى تبذل قصارى جهدها لكفالة حقوق الإنسان التى نصت عليها الاتفاقيات والقوانين الدولية وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل وقد صدقت مصر على الاتفاقيات الثماني الأساسية التى يرتكز عليها الإعلان ونحن نؤمن إيمانا جازما بأن المواطنين جميعا متساوون فى الحقوق والواجبات ، لذلك فإن الحقوق الأساسية فى مصر لاتكفلها القوانين وحدها بل ينص عليها الدستور المصرى أيضا.

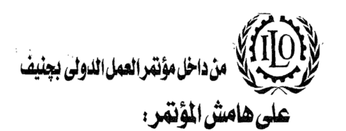
وعلى مدى تاريخ مصر الطويل شاركت المرأة المصرية جنبا إلى جنب مع الرجل فى مسئولية البناء والتقدم وقد تقلدت المرأة المصرية مناصب قيادية فى عديد من المواقع وأثبتت كفاءتها كوزيرة وسفيرة ونائبة فى البرلمان وقاضية ومثلت بلادها فى الخارج فى كافة المؤتمرات ، كما تم استحداث الآليات الكفيلة بالتخطيط والتنسيق لتعزيز أوضاع المرأة المصرية فى مختلف المجالات وكان آخرها إنشاء المجلس القومى للمرأة فى عام ٢٠٠٠.

إن مفهوم تمكين المرأة والنهوض بها وتحقيق مبدأ التكافؤ فيما بين الرجل والمرأة فى العمل لايقتصر على سن القوانين واللوائح ، وإنما يشمل التعليم والتدريب والتأهيل المهنى وإجراء الإصلاحات فى أسواق العمل، وهى خطوات يتعين تكثيفها فى كافة بلدان العالم ، وعلى أصحاب الأعمال والعمال وممثليهم أيضا أن يساهموا بنصيبهم فى هذا المجال ، ويرحب وفد مصر بإدماج بعد المساواة بين الجنسين فى كافة جوانب عمل المنظمة ونشجع جهودها فى مجال تعزيز وحماية المرأة.

وقالت السيدة نائلة جبر: يجب ضمان مشاركة كافة المعوقين فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأن يتمتعوا تمتعا كاملا بالحقوق التى هم مؤهلون لها ، وذلك بطريقة غير تمييزية تنم عن الاحترام والاعتراف بأهمية ما يمكن أن يقدموه من مساهمات فى كافة جوانب حياة المجتمع ، وأن أى انتهاك لمبدأ المساواة الأساسى أو أية معاملة تمييزية سلبية للمعوقين لاتتماشى مع القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين ، هو أمر يشكل إخلالا بحقوق الإنسان.. إننا ندرك ماحدث من ازدياد ملحوظ من حركات الهجرة وثمة حاجة على نطاق العالم لبذل مزيد من الجهد لتحسين حالة جميع المهاجرين وضمان احترام حقوق الإنسان المهاجر وكرامته ، وإننا نجد فى بعض الأقاليم اختلافات فى معدلات الأجور لابين العمال الوطنيين والعمال المهاجرين فحسب ، بل كذلك فيما بين العمال المهاجرين ذاتهم ، وهذه المعاملة تتناقض مع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى يشير إلى أن لجميع الأفراد ، دون تمييز الحق فى أجر متساو عن العمل المتساوي

وإننا ندعو منظمة العمل الدولية إلى بذل مزيد من الجهد لتحسين المعايير المعنية بحماية العمال المهاجرين وضمان حقوقهم وعدم التمييز بينهم وبين العمال الوطنيين وتسهيل حصولهم على الوظائف والتدريب المهنى والخدمات الصحية والاجتماعية وإعداد برامج تتيح لهم الاندماج فى البلدان المضيفة وتيسر جمع شملهم وأسرهم بل وضمان الحصول على حقوقهم ومستحقاتهم ومضاعفة الجهود للترويج للتصديق على الاتفاقيات الخاصة بالعمال المهاجرين.

واختتمت السفيرة كلمتها بقولها: يتعين التأكيد على أهمية الاستخدام الأمثل والفعال للتعاون الفنى باعتباره أكثر الوسائل البناءة لتعزيز الإنصاف فى الاستخدام ، وذلك من خلال المشاركة النشطة مع الأطراف المكونة للمنظمة وتكثيف التعاون بين المنظمة وغيرها من أعضاء أسرة الأمم المتحدة ، باعتباره الطريق الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة واحترام العمل اللائق.



على هامش المؤتمر:

العماوى يشارك فى اجتماع وزراء عمل المجموعات الثلاث

شارك السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة فى الاجتماعات الوزارية التى عقدت على هامش اجتماعات الدورة ٩١لمؤتمر العمل الدولى (جنيف ، يونيو٢٠٠٣) فقد شارك سيادته فى كل من اجتماع وزراء العمل العرب ووزراء عمل دول عدم الانحياز ووزراء عمل الدول الأفريقية ، وكانت القضية الرئيسية فى اجتماعات المجموعة العربية (وزراء العمل - وأصحاب الأعمال والعمال العرب) ووزراء عمل دول عدم الانحياز- ووزراء عمل الدول الأفريقية هى أوضاع العمال فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة والتى تناولها مدير عام منظمة العمل الدولية فى تقرير تضمن نتائج الزيارة التى قامت بها لجنة تقصى الحقائق فى الأراضى المحتلة فى فلسطين والجولان والتى خلصت إلى أن الوضع فى هذه الأراضى لايحتمل ولايمكن استمراره.

وقد ألقى الوزير بيان الحكومة المصرية حول هذا التقرير يوم الخميس ٦/١٢ فى الجلسة الخاصة التى عقدت لهذا الغرض (منشور نص الكلمة) كما تم الاتفاق فى اجتماع وزراء عمل دول عدم الانحياز واجتماع وزراء عمل الدول الأفريقية أن يلقى الناطق باسم كل منهما بيانا باسم مجموعته ، يدعو فيه منظمة العمل الدولية إلى القيام بأداء واجبها تجاه كل من أصحاب الأعمال والعمال فى الأراضى العربية المحتلة وذلك فى ظل تفاقم الوضع الاقتصادى والاجتماعى لهؤلاء العمال وأسرهم بهدف الحد من هذا المد المتنامى للفقر والتخفيف من الأوضاع المأساوية التى يعيشون فيها.

التنمية الاجتماعية هي الأساس

وتجدر الإشارة إلى أن وزراء العمل الأفارقة أكدوا فى اجتماعهم على أن التنمية الاجتماعية هى أساس التنمية الاقتصادية ، وضرورة وضع إطار للسياسة الاجتماعية فى أفريقيا لإثراء استراتيجيات الشراكة الجديدة فى أفريقيا ، وتم الإعلان فى هذا الاجتماع على تشكيل لجنة من خبراء أفارقة تضم ممثلين من منظمات أصحاب الأعمال والعمال بجانب خمسة ممثلين حكوميين(واحد عن كل إقليم) ومراقب من الوكالات المتخصصة للاتحاد الأفريقى .. مهمتها وضع إطار شامل لسياسة اجتماعية لأفريقيا ، لتحقيق التنمية والحماية الاجتماعية والتوظيف .

رئيس جنوب أفريقيا يلتقي بالمجموعة الأفريقية

شارك السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة فى الجلسة الخاصة التى عقدت على هامش اجتماعات الدورة ٩١ لمؤتمر العمل الدولى للاستماع إلى كلمة ضيف شرف المؤتمر السيد تامبو مبيكى Tambo Mbeki رئيس جمهورية جنوب أفريقيا والذى ألقى الضوء على المشاكل التى تواجه القارة الأفريقية ، وهى :-

الجوع -الفقر-البطالة-المرض-نقص المياه الصالحة للشرب- الديون-وتناول موضوع العلاقة بين الشمال والجنوب -النزاعات المسلحة داخل القارة ذاتها .

كما ناشد الدول الغنية بمساعدة القارة السمراء للخروج من واقع مؤلم ومن مجتمع متخلف إلى رحاب أوسع فى ظل الاستقرار والسلام وذلك من خلال مساعدة الدول الأفريقية إلى النفاذ إلى الأسواق العالمية ، والأخذ بتكنولوجيا المعلومات ، وتقديم المساعدات التنموية وإسقاط الديون .

وفى لقاء فخامته مع المجموعة الأفريقية توجه السيد تابو بكلمة إلى المجموعة شرح فيها الدور الذى قامت به الدول النامية فى قمة الثمانية بايفيان للدفاع عن مصالح القارة الأفريقية ، وطالب الدول الأفريقية بالاهتمام بالعنصر البشرى من حيث تدعيم القدرات والكفاءات والحفاظ عليها بدلا من استيلاء الدول المتقدمة عليها نتيجة للإغراءات المادية .

وأكد على ضرورة ألا يتحول النيباد إلى شراكة بين الأفارقة والعالم لأنها شراكة بين الأفارقة أنفسهم ، ولايجب الاعتماد على الغير وإنما على أنفسنا ، ورحب بدمج مسألة العمل فى النيباد ، وطالب الدول الأفريقية بالاهتمام بتحسين البنية التحتية حتى يمكنها الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية.

لقاء العماوي ووزير العمل التركى

عقد السيد الوزير اجتماعا مع السيد وزير العمل والشئون الاجتماعية بتركيا ، ساد الاجتماع الود والترحيب الحار بين الجانبين ، وطلب السيد الوزير أن تصل العلاقات بين الوزارتين إلى نفس مستوى العلاقات بين الدولتين الصديقتين ، وأكد الجانبان على ضرورة الوصول إلى السلام العادل والأمن فى منطقة الشرق الأوسط وأكد كل من الوزيرين على ضرورة دعم التعاون والتنسيق فى مجالات القضاء على البطالة وتنمية الموارد البشرية فى مجالات الاستخدام والتدريب المهنى والسلامة والصحة المهنية والهجرة ، والبدء فى إجراء حوار مستمر بين الوزارتين فى كافة المجالات التى تخدم قضايا العمل والعمال فى البلدين.

ولقاء مع ممثلى الجالية المصرية

ورغم ضيق الوقت ، فإن السفيرة ولاء صبرى القنصل العام في جنيف ، نظمت لقاء بين الوزير وكبار ممثلي الجالية المصرية في سويسرا ، حضره السيد السيد راشد ، والسيد محمد مرسي والسفير ناجي الغطريفى سفير مصر فى سويسرا ، والسفيرة نائلة جبر سفيرة مصر لدى المقر الأوروبي بجنيف ، وفي هذا اللقاء الذى استمر قرابة الخمس ساعات ، طرح ممثلو الجالية المصرية كل مايعتمل في صدورهم من أفكار وأراء تعبر عن وفائهم وانتمائهم وحرصهم علي مصر وأبنائها ، وكانت إجابات السيد أحمد العماوي واضحة وصريحة ، أزالت كثيرا من اللبس لدى المشاركين في هذا اللقاء ، كما أوضح سيادته الجهود التى تبذلها الدولة بقيادة الرئيس حسني مبارك لتصحيح المسار الاقتصادي لمصر ، وأن هذا التصحيح يسير من حسن لأحسن بإذن الله.

ياطالع الشجرة ..وعودة لزمن المسرح الجميل

جمال عمر

يقول بيكيت: إننا نخرج من ظلمات الرحم إلى ظلمات القبر مارين بظلمات الحياة ..هكذا كانت فلسفة عبثية بيكيت من خلال مسرحه الشهير ،وعندما تأثر "الحكيم" بهذا المسرح.. أراد أن لايخلو مسرحنا من هذا النوع فأقدم على هذه التجربة ، اللعبة الصعبة بكل ماتحمل من معان غامضة فى الشكل والمضمون ، فاستلهم اسم النص من أغنية شعبية عبثية كنا نرددها ونحن أطفال لانعلم معانيها"يا طالع الشجرة .. هات لى معاك بقرة" كأن الشجر يطرح بقرا لا برتقالا!! ولكن كما ورثناها رددناها بفرحة بما تحمل فى طيات معانيها من خيال جامح وغموض معنى مبهم فالتجربة تستحق الوقوف والتأمل والنظر برؤى تحليلية واعية



تبدأ الأحداث عندما يدلف المحقق إلى بؤرة الحدث الممثل "**طارق إسماعيل**" ومعه الخادمة "**عبير مكاوى**" لكى يباشر التحقيق عن جريمة قتل لم تحدث بعد وربما تقع بالفعل . . لكن متى؟!أين؟! مازلنا نجهل الزمان والمكان .. فكما يقول كاتبنا الكبير "**توفيق الحكيم**" فى مقدمة المسرحية بؤرة إحساسى التى تكونت فيها هى مسرحية بحتة.

فالذى تمثله فيها هى العلاقات التشكيلية والتركيبية فوق خشبة مسرح بين أشخاص ومواقف وأزمنة وأمكنة وأصوات يتداخل بعضها فى بعض تداخلا ماديا كما تتداخل الألوان والخطوط والأشكال فى التصوير الحديث وعلى هذه التيمة ومن خلال رؤية إخراجية واعية تألق المخرج القدير "**سعد أردش**" فى معالجته الحديثة التى أوحى للمتلقى بحرفيته العالية فى توظيف الحركة للممثلين والأصوات التى كنا نسمعها ، حفلة السبوع!! صوت القطار ، أغنية الأطفال أثناء رحلتهم المدرسية داخل القطار ، كانت تأتى هذه الأصوات منبعثة من جو العرض التى تداخلت فيه الموسيقى المنسابة بين الأحداث تألق فى ألحانها الفنان "**هشام جبر**" لكى تخترق مشاعرنا بخلفية راقية ، ناهيك عن وجود زهرة المسرح اليانعة المتألقة البحر الهادر بأمواجه المتدفقة بين خشبات المسرح بكل المشاعر المعبرة الفنانة القديرة "**أمينة رزق**" فى دور الزوجة التى تعشق زوجها الفنان المتألق "**أحمد فؤاد سليم**" فى دور بهادر الزوج الذى يبادل زوجته نفس الشعور والخوف عليها مما جعله يقدم بلاغا للشرطة عن تغيبها ، عندما ذهبت لتأتى ببكرة من الخيط ولم تعد ، لتبدأ وتتداخل الأحداث بشكل عبثى عندما ينقلنا المحقق إلى إيحاءات تفسيرية لأقوال الزوج والخادمة وأيضا الشيخ الدرويش الذى كان يرتاد القطار الفنان "**محمود عبد الغفار**" مجسدا فكرة الإيهام التى استطاع أن يحقق من خلالها رؤية مستقبلية واقعية فى تكوين بؤرة الجريمة داخل مشاعر الزوج واتساع هذه الرقعة بداخله حتى تنمو فى لحظة ما لتصل إلى الذروة بعد أن تعود الزوجة ويدور بينهما حوار عن حقيقة تغيبها عن المنزل لمدة ثلاثة أيام الذى أدى إلى دخول الزوج السجن باتهامه فى قتلها من خلال حوار فلسفى ومشهد تتألق فيه خبرة فنانة عظيمة بمشاعرها وإيماءاتها التى تزيد الزوج اضطرابا وانفعالا ، فكان أداء الزوج لحظة تصاعد الحدث بداخله وعبثية العقل الباطن ومخزون الأوهام التى أنبتها الدرويش بين جوانحه أداء رائعا جسد فيه لحظة الخوف ، العتاب إلى لحظة انتقام تتصاعد فى بؤرة اللاوعى وهو يطبق بيديه على عنقها يخنقها وهى تستهزئ بشكوكه التى لاترتكن على حقيقة واعية بل مشاعر واهية لتحدث الجريمة وتموت الزوجة تفارق الحياة أثناء لحظة ذهول الزوج عندما يفوق من أوهامه ليجد كل شىء جميل قد انتهى.

وهو لم يصدق ماحدث ، فأخذ يتلفت من حوله لكى يوارى جريمته ، ليذكرنا بأول جريمة قتل على الأرض بين قابيل وهابيل وهو ينظر إلى السماء حائرا وإلى الأرض عاتبا حتى أوحى له الله بما يفعل هذا الطائر الأسود .. فعل بهادر عندما رأى الحفرة التى حفرها الفنان "**محمد دردیری**" أثناء السعى للوصول إلى جثة الزوجة وتركوها داخل حديقة المنزل جاهزة ليسدل الستار على جريمته تحت شجرة البرتقال حتى تتغذى بهذا السماد العجيب الذى يجعل الشجرة تطرح فى الشتاء البرتقال وفى الربيع المشمش وفى الصيف التين وفى الخريف الرمان كما أوحى له الدرويش ، لتنتهى هذه اللعبة التى نرى الخيال فيها يتداخل مع الواقع ناسجا معه ثوبا حقيقيا يصير بعد ذلك كفنا يلف به بهادر جثة زوجته التى اقترنت بحياة الشيخة خضرة السحلية ، عندما تظهر الزوجة نراها وعندما تغيب تختفى كأن شيئا عبثيا يقرن وجودهما فى الحياة والممات معا .. وإن لم يكن العبث يلعب دورا فاعلا فى حياتنا ماكان المسرح أقصد مسرح بيكيت موجودا من خلال هذا الهامش المحدود فى الحياة .

تقديرى لفريق العمل بداية بالمؤلف الكبير "توفيق الحكيم" والمخرج القدير "سعد أردش" والفنانة العظيمة "أمينة رزق" ولسات الفنان "جمال زغلول" وهو يجسد مساعد المفتش والممثل "عبدالله الشرقاوى" فى دور المفتش . . تقديرنا للفنان "انتصار عبد الفتاح" مدير عام مسرح الطليعة الذى قدم لنا هذا العرض الجميل "ياطالع الشجرة" لكى يحيى بداخلنا الريبورتوار مؤكدا على الأصالة وتحقيق المعادلة الصعبة فى الفن المسرحى.



التكامل السودانى-المصرى من التذبذب السيـ

• تبدأ اللجنة العليا المصرية-السودانية اجتماعا بالخرطوم فى يومى ١٦ ، ١٧ يوليه الجارى ، تستعرض خلاله ملفات عديدة من أهمها "استعادة التكامل بين البلدين، وبعث الحيوية فى هياكله ومؤسساته وشركاته".

"واستعادة التكامل" لا تعنى أن نعيد ما اندثر من آليات التكامل ، سواء من مجلس التكامل أو أمانة التكامل ، أو صندوق تمويل المشروعات ، أو برلمان وادى النيل ، وانما تعنى أن نملأ هذه الهياكل بالحياة ، وأن نبث فيها روحا جديدة ، روحا تحول العلاقات العاطفية إلى قنوات مصالح ، وآليات جلب منافع متبادلة للسودان ومصر.

"استعادة التكامل" تعنى أن نتجنب ماتعودناه فيه من ذبذبة ، وأن يسود هياكله كلها الاستقرار ، مهما تغيرت نظم الحكم ، أو انحسر ظل الحكومات ، وخاصة بعد أن كشفت التجارب أن سياسة التكامل التى طبقت خلال السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات ، والهياكل التى أنشئت لخدمتها همشت جميعها دور القطاع الخاص ، واعتمدت على الحكومات وهياكلها ، كما أن دراسة العلاقات الاقتصادية فى مراحل البداية كشفت عن تبعية كاملة للعلاقات السياسية هبوطا وصعودا!!.

ونحن نلاحظ أن السمة الاقتصادية لها الأولوية فى هذه الأيام فى كل التجمعات الدولية ، وكان ذلك واضحا فى **"المنتدى الاقتصادى العالمي" الذى ينعقد سنويا فى مدينة "دافوس" السويسرية، والذى كان آخر انعقاد له فى الثلث الأخير من شهر يونيه المنصرم فى مدينة "عمان" العاصمة الأردنية** ، بعد عدد من لقاءات القمة ، تم عقدها للمسئولين عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف تعزيز التعاون الاقتصادى بين مصر وإسرائيل ولكن هذه اللقاءات للقمم توقفت بسبب جمود عملية السلام باعتبار أن الاقتصاد هو دائما الذى يمهد طريق السياسة للسلام ، وباعتبار أن الاستقرار القائم على السياسة فقط يعتبر حالات نادرة ، بل هى حالات أندر من لبن الطير!.

ولهذا الاعتبار ، فإن أمريكا تسعى من خلال المنتدى الاقتصادى العالمى إلى فتح المجال للشركات متعددة الجنسيات فى المنطقة العربية تحت دعوى إقامة منطقة تجارة حرة ، وإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط خلال ١٠ سنوات .. وقد ركزت أمريكا فى هذه المرة على الشرق الأوسط لإقامة مناطق صناعية تمتلك ميزة التصدير بدون رسوم جمركية ، **وأن يكون حوالى ٢٠٪ من المواد الأولية فيما يتم تصديره من سلع موادّ إسرائيلية ، بما يتيح لإسرائيل فرصة تسويق منتجاتها بالدول العربية.**

وقد ناقش المنتدى مشروع **"قناة البحرين"** وهو مشروع يصل بين البحر الأحمر والبحر الميت بما يهدد "قناة السويس" وبما يتيح لإسرائيل أن تتحكم فى حركة التجارة العالمية وبخاصة فى مجال تجارة النفط.

• • •

• ومن هنا .. كان منطقيا أن تبنى العلاقات السودانية -المصرية فى منطلقها الجديد على أسس مشتركة من الفهم الواقعى ، والإدراك المصلحى ، بدلا من ترديد الشعارات البراقة التى لايدرك أعماقها الأجيال الراهنة التى تتسم معرفتها بالسودان بالسطحية والسماعية ، فهى تجهل -مثلا- أن السودان هو أكبر الأقطار العربية مساحة ، حيث تبلغ مساحته ستمائة مليون فدان ، وعدد السكان فيه ٣٢ مليون نسمة ، ومساحة مراعيه ٢٧٩ مليون فدان ، وغاباته ٥٧ مليون فدان ، والأراضى الصالحة للاستثمار الزراعى ٢٠٠ مليون فدان ، والمستغل منها حاليا ٤٥ مليون فدان ، أى أن المتبقى القابل للاستثمار الزراعى فى السودان يصل إلى حوالى ١٥٥ مليون فدان .. وهى تجهل أن نهر النيل يخترق سهل السودان إلينا على امتداد ٢٠٠٠ كيلو متر تعترضها ٥ شلالات ، وأن إيراده المائى السنوى ٨٤ مليار متر مكعب ، منها ٢٠,٥مليار متر مكعب يحصل عليها السودان و٥٥,٥ مليار متر مكعب تحصل عليها مصر!!.

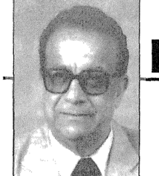
• • •

• ولقد شهد التكامل السودانى -المصرى فى مساره التاريخى عام ١٩٨٢ التوقيع على ميثاقه ، وفى العام التالى قام صندوق التكامل لهدف أساسى هو وضع خطة متكاملة لمشروعات اقتصادية حكومية مبنية على دراسات جدوى اقتصادية تستخدم فيها الإمكانيات المتوفرة فى البلدين ، وتقرر أن يكون رأس مال الصندوق مناصفة بين الدولتين ، وبدأ برأسمال بلغ ٢١ مليون دولار تم إمداده من الدولتين بمبلغ ١٦,٥مليون دولار حتى يتمكن من تمويل مشروعات التكامل التى تم الاتفاق على إنشائها ، بدءا من الشركة السودانية -المصرية الزراعية بمنطقة الدمازين ، وكذا التوسع فى زراعة الأذرة ، وشراء باخرتين لتطوير العمل فى هيئة الملاحة النهرية. . ولكن الصندوق توقف عن العمل فى نهاية عام ١٩٨٤ لعدم مقدرة الدولتين على تكملة رأس مال الصندوق ، بسبب اعتماده كليا على المال الحكومى والقطاع العام فى البلدين .. ثم لفظ التكامل أنفاسه -أيضا- بسبب تهميش دور القطاع الخاص ، واعتماده على الهياكل الحكومية ، فتقطعت الصلات بين الشعبين . . على خلاف مانجده حادثا فى فرنسا وألمانيا اللذين تفجرت بينهما مشاعر الكراهية إبان الحرب العالمية الثانية ، ومع ذلك فإن الجمعيات الأهلية فى البلدين من جمعيات ونقابات وتنظيمات شبابية ونسائية استطاعت أن تذيب مشاعر الكراهية بين البلدين ، وأن تبنى علاقات إنسانية لم تتأثر بأمزجة وحسابات النظم والحكومات!!

• • •

• ولقد صاحب فتور العلاقات الرسمية السودانية-المصرية توتر فى العلاقات السودانية-السودانية ، زاده التهابا واحتقانا وجود مناطق وبخاصة فى جنوب السودان لم تأخذ حظها فى التنمية ، ولم تشارك بالقدر العادل والمقبول فى السلطة والثروة ، وخاصة بعد اكتشاف البترول فيها ..

وهنا وجدت أمريكا -القطب



بقلم : محمود دبور

ـاسى .. إلى الاستقرار الاقتصادى !!

الأوحد عالميا- أن لديها فرصة سانحة للتسلل بنفوذها إلى أفريقيا ، واختارت ممثلا لها السناتور"جون دانفوس" وهو أحد الرموز الأمريكية المحرضة على فصل جنوب السودان عن شماله ، وجعله نواة لدولة زنجية خالصة ، تقوم بدور الحاجز البشرى فى العلاقة بين العرب والأفارقة.

واندلعت الحرب الأهلية السودانية ، واخترقت الجهود الأمريكية الصفوف لتقدم دعما من الغذاء والعلاج للمتضررين من الحرب الأهلية والأوبئة فى جنوب السودان بلغ نحو مليون دولار يوميا !!.

وكان ذلك ضمن مخطط لمؤامرات تستهدف فصل جنوب السودان ، وتفتيت السودان إلى دويلات متناثرة ومتناحرة . . وحين تقدمت مصر وليبيا بمبادرة لحل الأزمة ، وإنهاء الحرب الأهلية فى السودان عبر التراضى والحوار ، والاقتسام العادل للثروة والسلطة ، قوبلت المبادرة بتجاهل أمريكى حتى فى عدم دعوة مصر وليبيا للحضور بصفة مراقبين خلال جلسات الحوار بين الأطراف ، والتى كانت تتم فى "ماشاكوس" بكينيا ، بينما دعت أمريكا لحضور هذه الاجتماعات بريطانيا وإيطاليا والنرويج !!.

وزاد الطين بلة أن أمريكا تجاهلت القوى السياسية السودانية النشطة فى الدعوة للمشاركة ، ليتسنى لها حضور المفاوضات فى شأن قضايا السودان الأساسية فى كينيا ، والتى انتهت بالاتفاق على صيغة دليل للعمل بين الحركة الشعبية بزعامة د. جون جارانج وبين حكومة السودان!!.

• تحرير التجارة .. وتشجيع انتقال رءوس الأموال .. وتكامل أسواق الأوراق المالية
• التنسيق فى السياسات الاقتصادية ، وفى خطط التنمية ، ومشروعات البنية التحتية.
• انتقال القوى العاملة ، وتحريرها من القيود الإدارية.
• استقطاب القطاع الخاص ، للدخول فى المشروعات المشتركة

•••

• وإذا كنا اليوم بصدد تفعيل جاد للتكامل بين السودان ومصر فإن علينا أن نضع فى الحسبان الالتزام بتحييد العمل الاقتصادى عن الخلافات السياسية ، بحيث تكون الأرضية المشتركة لبناء تضامن نيلى جاد تتم عن طريق المصالح المتبادلة ، والصلات التى تحقق المنافع المتوازنة، وهذا مايستوجب بادئ ذى بدء التأكيد على "تحييد العمل الاقتصادي" ثم نمضى برشاقة المقاتلين الذين استفادوا من تجارب الماضى للتحرك على محاور عديدة لتحقيق التكامل منها:

أولا : تحرير التجارة: والسعى لتنميتها بإزالة القيود المفروضة عليها ، والتى تعوق حرية انسيابها ، سواء فى شكل القيود الجمركية أو القيود الإدارية والفنية ، أو قيود الرقابة على الصرف الأجنبي.

ثانيا: تشجيع انتقال رءوس الأموال: بإزالة القيود على انتقالها بين البلدين.

ثالثا: انتقال القوى العاملة: وتحريرها من القيود الإدارية ، والاعتراف المتبادل بالكفاءات والمؤهلات العلمية ، مع منح العاملين المقيمين فى البلد المضيف حق الاقامة وحق العمل وحق التملك.

رابعا: المشروعات المشتركة: واستقطاب القطاع الخاص للدخول فيها أو خصخصتها له بالكامل.

خامسا: التنسيق فى السياسات الاقتصادية: بما يسمح باستقرار معدلات التضخم ، وسعر صرف العملة، وتنسيق السياسات التمويلية والمالية.

سادسا: التنسيق فى خطط التنمية : وخاصة فى مجال الأمن الغذائى ، ويقتضى ذلك تطبيق قواعد السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا المسماة بالكوميسا ، وإعفاء المنتجات المتبادلة بين البلدين من الرسوم الجمركية والضرائب.

سابعا: المشاركة فى مشروعات البنية التحتية: فى مجالات الطرق وتمهيدها ، والممرات المائية والمطارات والسكك الحديدية والاتصالات ، والربط الكهربائى بين البلدين.

ثامنا: تكامل أسواق الأوراق المالية فى البلدين بما يسمح لمواطنى أى منهما بالتعامل بيعا وشراء فى أى من السوقين.

وكذا الاتفاق على منع الازدواج الضريبي.

•••

• إن هذه الخطوات وغيرها لاتعنى أنها مجرد أحلام تعانى الأوهام ، فنحن جميعا قد أصابنا الملل من تكرار الأكلاشيهات القوية ، وأصبحنا على يقين أن مجرد الصوت الصارخ بدون عمل جاد هو مجرد صخب عاقر!.

وإذا كنا فى وادى النيل نواجه العديد من التحديات ، فإننا نؤمن بأن الحياة فى حقيقتها تخضع لقانون الحركة والمعاناة ، وأن مسار الشعوب ينتهى إما إلى الانتصار وإما إلى الانهيار ، بحسب توفر أو انعدام عناصر التواؤم مع الحياة ، والمرونة أمام متغيراتها .

ونحن نؤمن أن المجتمع المدنى ومنظماته من نقابات وجمعيات أهلية وأحزاب إذا دخلت بقواها إلى ساحة المشاركة فى القرار والتدبير وتفاعلت تفاعلا وطنيا يشدها الي الزيادة وليس إلى "المزايدة" ، فإنها تصبح مداميك قوية فى بناء وادى نيل جديد ، تقتحم فصائله العقبات وهى تمضى فى مسيرتها كالأنهار تسكب فى البحر من غير أن تدير مسارها حافات الصخور!.

المـــرأة كيف يمكن تمكينها

القرار الجمهورى رقم ٩٠ فى فبراير سنة ٢٠٠٠ نص على إنشاء المجلس القومى للمرأة برئاسة السيدة سوزان مبارك وتضمن القرار المنشئ للمجلس على عدة تكليفات الهدف منها النهوض بالمرأة فى جميع المجالات وفى مقدمة هذه التكليفات نص على اقتراح السياسية العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية فى مجال تنمية شئون المرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادى والاجتماعى وإدماج جهودها فى برامج التنمية الشاملة .

وفى هذا الإطار تم توقيع اتفاقية تعاون بين المجلس والوكالة الأمريكية الدولية للتنمية لإنشاء مركز تنمية المرأة فى مجال المشروعات الصغيرة ؛ وهو أحد المجالات الواعدة التى توليها الدولة اهتمام كبيرا ومن أهم أهداف هذا المركز مساعدة المرأة من مختلف المستويات التعليمية والاجتماعية على إنشاء مشروعات صغيرة ناجحة ومستقلة إداريا ورفع نسبة مشاركة المرأة فى سوق العمل المصرى عن طريق تنمية قدرات القوى العاملة من خريجات الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة كما يقوم المراكز بتقديم خدماته التدريبية والاستشارية ولديه مركز معلومات متخصص فى تنمية وإنشاء المشروعات الصغيرة والاسترشاد الوظيفى وخدمة العملاء .

وعن أهداف المركز وأنشطته وما تمكن من تحقيقه فى مجال تنمية مهارات المرأة فى مجال المشرعات الصغيرة والتحديات والمعوقات التى اعترضته فى هذا السبيل والتوصيات اللازمة لدفع مسيرته الاجتماعية والاقتصادية في هذا السبيل، وبما يمكن من تشجيع وتنمية مهاراتها وقدراتها ودعمها بالمهارات اللازمة فى مجال إدارة المشروعات الصغيرة نلقى نظرة كاشفة ومضيئة على هذا النشاط الحيوى من أنشطة المجلس القومى للمرأة فى مجال المشروعات الصغيرة .

فى مجال الصناعات الصغيرة

وعن أهداف المركز تقول الدكتورة فرخندة حسن أمين عام المجلس القومى للمرأة إنه تحقيقا لتمكين المرأة من أداء دورها الاقتصادى داخل المجتمع يقوم المجلس بتنفيذ عدة مشروعات وبرامج منها مركز تنمية المرأة فى مجال المشروعات الصغيرة ومهمته تنمية قدرات المرأة المصرية ودعمها بالمهارات اللازمة فى مجال إدارة المشروعات الصغيرة بهدف تمكينها من المشاركة بفاعلية فى تنمية الاقتصاد الوطنى ، كما يهدف المركز إلى توفير جميع الخدمات التدريبية والاستشارية والمعلومات اللازمة لإقامة المشروعات الصغيرة أو للحصول على فرص عمل فى سوق العمل المصرى ، كذلك مساعدة المرأة من مختلف المستويات التعليمية والاجتماعية على إنشاء مشروعات صغيرة ناجحة ومستقلة إداريا .

كما أن المركز يهدف إلى تطوير المنهج بما يتناسب ومتطلبات السوق العالمية لزيادة الناتج القومى ، كما يقدم دراسات الجدوى والمعلومات الفنية والتسويقية والبرامج التدريبية لإدارة المشروعات .

ونلتقى بالدكتورة زينب صقر الأستاذ بهندسة القاهرة والمستشار الفنى للأمين العام للمجلس القومى للمرأة التى تضيف : بأن هناك العديد من المعوقات التى تواجه أى مشروع فى بدايته منها معوقات تمويلية وكذلك صعوبة التعامل مع الجهات الحكومية لاستخراج التراخيص والموافقات وعدم توفر العمالة المدربة كذلك نقص المعلومات التسويقية ، وترى سيادتها أن المدخل التكاملى لتفعيل دور المرأة فى المشروعات الصغيرة يتمثل فى أنشطة التوعية والتعريف بدور المرأة فى المجتمع وأهمية امتلاكها لعدد من القيم التى تشجع على المساهمة فى الأنشطة الصناعية الصغيرة والمتوسطة وأيضا إتاحة المزيد من الفرص التدريبية للمرأة على أنشطة الصناعات الصغيرة ، وعلى فكر العمل الحر ، كما طالبت سيادتها بأن يكون هناك تكثيف إعلامى عن دور المرأة فى أنشطة الصناعات الصغيرة والتركيز على التجارب الناجحة فيها .

فى مركز تنمية المرأة

وفى مركز تنمية المرأة تحدثنا حنان أبو العزم مدير المركز بقولها : إن هذا المركز هو مشروع مشترك بين المجلس القومى للمرأة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، وهدفه تنمية شئون المرأة وإدماج جهودها فى برامج التنمية الشاملة ويقدم المركز خدمات تدريبية وخدمات استشارية ومركز معلومات متخصص فى تنمية وإنشاء المشروعات الصغيرة كذلك يقوم بدور فى مجال الاسترشاد الوظيفى وخدمة العملاء .

وعن إنجازات المركز تضيف سيادتها ، بأنه تم تدريب ٤٨٠ سيدة من صاحبات المشروعات والراغبات فى إقامة مشروعات صغيرة ، كما يتم حاليا تدريب ٦٠ متدربة على دورات الحاسب الآلى .

أما عن الأهداف المستقبلية فتقول إن خدمات المركز حاليا تتركز فى القاهرة الكبرى ولكن نأمل مستقبلا فى التوسع بإنشاء شبكة من الفروع فى منطقة الصعيد والدلتا وأيضا خدمة الترويج والتسويق الإلكترونى ، وسنبدأ كذلك فى مشروع تشجيع المتدربات على القيام بالصناعات المكملة وأيضا تكوين شبكة بين المنتجات الراغبات فى التصدير للخارج والاستشاريين والهيئات المتخصصة فى دعم الصادرات والمستوردين فى الأسواق الخارجية.

وفى ندوة المرأة فى مجال المشروعات الصغيرة التى أقامها المجلس القومى للمرأة مؤخرا وهى من ضمن ندوات التوعية بدور المرأة فى هذا المجال وضرورة تفعيله الدعم دور المرأة الاقتصادى فى مجال التنمية طالبت الندوة بضرورة تعميم الإعفاء الضريبى للمشروعات الصغيرة التى تديرها النساء مع إصدار رقم قومى للمشروعات وتفعيل القانون الخاص بها ، بما ركزت الندوة على قوانين الضرائب والتراخيص ودعم المرأة فى مجال التسويق .

مشاكل ومعوقات

وبعد .. فلأهمية الموضوع الخاص بتفعيل دور المرأة فى المجال الاقتصادى كان لابد من تناول



... الأداء دورها الاقتصادى ؟

■ تحقيق : **أمل البرنس**

كيفية تمكينها من أداء دورها الاقتصادى فى المجتمع ولقد حاولنا بإيجاز تغطية ذلك إلا أنه من الضرورى أن نتوقف عند المشاكل والمعوقات التى تواجه الصناعات والمشروعات الصغيرة ، لكى يكتمل الوعى بأهمية الموضوع وضرورة التعرف عليه من كل جوانبه حتى نعطيه الأهمية اللازمة وندفع به إلى مجال التنفيذ السليم والمحقق للهدف منه .

فمن حيث المشكلات والمعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة نبدأ أولا بالمعوقات التمويلية وتنحصر فى صعوبة الحصول على رأس المال لإحجام البنوك عن تقديم خدماتها لصغار المستثمرين لارتفاع تكلفة هذه القروض ودرجة المخاطر المحتملة لها ، ثم المعوقات المرتبطة بعناصر الإنتاج وهى عدم توافر العمالة الماهرة - وصعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوچيا المناسبة - ومدخلات الإنتاج التى ترتفع تكلفتها بشكل كبير إذا كانت مستوردة وتنخفض جودتها إذا كانت محلية ، ثم المعوقات التى تواجه المشروع عند بدايته وتتمثل فى :

التعامل مع الجهات الحكومية لاستخراج التراخيص والموافقات - نقص المعلومات عن احتياجات السوق من منتجات أو خدمات - نقص التمويل وصعوبة الحصول على فرص- عدم توفر العمالة المدربة - عدم توفر جهات تقدم خدمات استشارية وتقوم بإجراء دراسات جدوى للمشروع ، ثم هناك معوقات فى التسويق تتمثل فى محدودية قنوات وشبكات التوزيع مما يجعلها تعتمد على الأسواق المجاورة ، ونقص المعلومات التسويقية وعدم كفاية الموارد لتوظيف الخبرات التسويقية ثم المعوقات التنظيمية والقانونية ومنها تداخل اختصاصات الأجهزة الحكومية وتداخل القوانين وانعدام التنسيق بين الوحدات الحكومية ،وتعقد إجراءات التصدير والاستيراد وارتفاع معدلات الضرائب والتقديرات المغالى فيها .

نأتى بعد ذلك إلى توضيح المعوقات التى تواجه المشاريع القائمة وتتمثل فى صعوبة الحصول على فرص للتوسع أو الاستمرارية - ضرائب المبيعات على الخدمات - عدم توفر العمالة المدربة وعدم توافر شركات تسويقية .

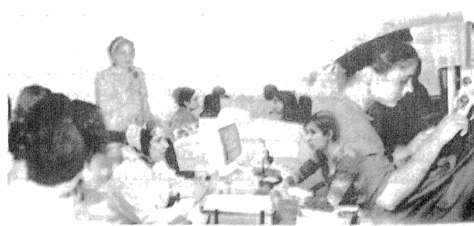
- وبعض المشاكل المتصلة بإدارة المشروع .

ويسوقنا ذلك إلى توضيح نوعية خدمات الدعم المطلوب تقديمها للمشروعات الصغيرة وهى تنحصر فى توفير دراسات الجدوى للمشروع ، توفير المعلومات الفنية والتسويقية لفرص الاستثمار ، وحل مشكلة السيولة المالية وتوفير مصادر التمويل، وكذلك حل مشكلة النقل والتوزيع .

كلمة أخيرة

وتبقى لنا كلمة فى النهاية عن المداخل التكاملية لتفعيل دور المرأة فى المشروعات الصغيرة والتى توضحها لنا الدكتورة فرخندة حسن ونكتفى منها بالمدخل الترويجى والإعلامى ومدخل حل المشكلات ومدخل المساندة والتدعيم: فالمدخل الإعلامى يتمثل فى تكثيف العمل الإعلامى عن دور المرأة فى مجال أنشطة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتركيز على التجارب الناجحة وتصوير مواقع التصنيع والإنتاج للشباب المبتكرين وخاصة الفتيات ، أما مدخل حل المشكلات الإدارية والمالية ومشكلات التعامل مع البنوك وبطء الإجراءات فلعل إنشاء أنظمة التشبيك بين مختلف الجهات يمكن أن يقدم حلا على المستوى الإقليمى ويبقى مدخل المساندة والتدعيم وتقوم به جمعيات رجال الأعمال وجمعيات المبتكرين والمخترعين ومراكز الإرشاد من خلال تقديم خدمات الإنشاء، وحل مشكلة المتعثرين وتقديم الدعم فى أنشطة دراسات الجدوى والتسويق .

ولعل كل هذه المداخل التكميلية وغيرها من التوصيات ما يساعد على تفعيل دور المرأة ومساعدتها فى مختلف المستويات التعليمية والاجتماعية على إنشاء مشروعات صغيرة ناجحة ومستقلة إداريا ، ورفع نسبة مشاركة المرأة فى سوق العمل المصرى عن طريق تنمية قدرات القوى العاملة من خريجات الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة .



٢٥٠ ألف تاجر مهددون بالبطالة !!

"بقية"

المتاجر التى تتفوق علينا فى كل شيء ، فالبقاء يكون للأصلح والأقوى والأعلى جودة، والأقل سعرا ، وهنا تكون المنافسة غير متكافئة.. وأغلب التجار مازالوا يستخدمون الأساليب التقليدية البسيطة التى لاترقى إلى تلك التغيرات التى تحدث من حولنا بالإضافة إلى معاناة أغلبهم من الأمية.

لذا يطالب **السيد عابدين** بتحديث التجارة الداخلية والإسراع بعملية التحديث ، ورصد مبلغ من المال كإقراض شعبى ممايحقق تطويرا شاملا متكاملا للمجتمع ، فضلا عن اهتمام برنامج التحديث بضرورة تدريب ورفع أداء الموارد البشرية وإكسابها مهارات تمكنها من الاضطلاع بدورها فى برنامج التحديث.

أكثر الفئات تضررا

وفى النهاية كان لابد من استطلاع آراء أصحاب محلات التجزئة يقول إبراهيم السيد إسماعيل صاحب أحد المحال التجارية المتخصصة فى بيع البقالة بباب اللوق هناك إقبالا من المواطنين بالفعل -حتى من الشرائح الاجتماعية المتوسطة- على الشراء من السوبر ماركت الكبير، ومايطلقون عليه"المولات" وذلك لأنه مكان واحد تستطيع فيه ربة المنزل شراء كل مايلزمها ، كما أن هناك تخفيضات يقدمها ، بينما نحن لانستطيع تقديمها ، لأنها تتعاقد مع الشركات المنتجة تعاقدات خاصة ، نظرا لضخامة الكمية التى تشتريها من المنتجين ، مما يدفع هؤلاء إلى تقديم تخفيضات لهم ، وبالطبع يعود ذلك بالضرر على أصحاب المحلات الصغيرة من حيث انخفاض حجم المبيعات عندنا بشكل كبير ، وأكثر الفئات تضررا هم أصحاب المحلات فى كل من المناطق الراقية ، والمتوسطة ، أما المناطق الشعبية فأنا أعتقد أن تأثير هذه المولات محدود جدا بالنسبة لهم.

المواطنون الغلابة

وأما عبد الرحمن عمر "صاحب محل بقالة فى شبرا الخيمة" فيقول: إنه يتعامل مع المواطنين البسطاء"الغلابة" الذين لايعرفون المولات أو غيرها ، وأن حالة الناس أصبحت لاتسر فالمبيعات منخفضة بالفعل ، لا لتأثير المحلات الكبيرة عليهم ، ولكن لارتفاع الأسعار وثبات الأجور ، فالذى كان يشترى فى الاسبوع ٢كيلو أرز ، أصبح يشترى كيلو واحدا .. وهكذا يحاول الجميع خفض المصروفات تبعا لدخولهم المحدودة ، لكى يتمكنوا من العيش ولو على حد الكفاف . .
فهل هؤلاء يذهبون ليشتروا من المولات وتصدمهم هم وأبناءهم السلع الاستفزازية غالية الثمن التى لايستطيعون حتى أن يحلموا بشرائها؟!.

نجوى لطفى

بعد موافقة مجلس الشعب

المجلس القومى لحقوق الإنسان هل يحقق أحلام المواطن فى الحرية والعدالة؟

خطت مصر خطوة هامة فى مجال حقوق الإنسان عندما قدمت الأمانة العامة ولجنة السياسات الخارجية التابعة للحزب الوطنى فكرة مشروع المجلس القومى لحقوق الإنسان.. وقد اهتمت وزارة العدل بالفكرة وأعدت مشروع قانون المجلس القومى لحقوق الإنسان... وأخيرا وافق مجلس الشعب على مشروع القانون لتبدأ آخر وأهم مرحلة وهى التنفيذ... وبين التفاؤل وافتراض النية الحسنة فى قيام المجلس بتنمية الوعى بحقوق الإنسان وتلقى شكاوى الجماهير والسعى لحلها .. وبين التشاؤم والخوف من أن يصبح المجلس مجرد مجلس استشارى منعزل عن الجماهير يهتم باصدار التقارير فقط... كان هذا التحقيق!!

تحقيق : **انتصار سليمان**

قبل الحديث عن المجلس القومى لحقوق الإنسان يجب أن نعرف ماهو المقصود بحقوق الإنسان؟!

يجيب عن ذلك علاء غنام سكرتير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنمية فى مصر فيقول: يفهم البعض كلمة حقوق الإنسان على أنها حقوقه السياسية فقط ، أى حرية التعبير والرأى ، حرية المشاركة السياسية فى المظاهرات والمؤتمرات السياسية . . إلخ بينما الحقيقة أشمل من ذلك فكلمة حقوق الإنسان تشمل **حقوقه الاقتصادية** فى العمل ، وفى راتب مناسب ، وتوفير ضروريات الحياة ، **والنشاط الاقتصادى** كذلك الحقوق الصحية فى العلاج ، التأمين الصحى ، توفير المستشفيات فى الأماكن النائية والريف ، والصعيد ، توفير الدواء بسعر مناسب ، علاجه بالخارج إذا لزم الأمر ، وهناك الحقوق التعليمية ، وتعنى توفير المدارس فى كل قرية ، مجانية التعليم ، عدم ارتفاع تكاليف التعليم ، **الحقوق الاجتماعية** التى توفر للمواطن المصرى حياة كريمة لايتحكم المخدوم فى الخادم ولا الرئيس فى المرءوس ، تغيير العادات السيئة والتمسك بالقيم والتقاليد، **وهناك حقوق الفئات الأضعف فى المجتمع مثل الأطفال والنساء والمسنين ، فأطفال الشوارع** عندما تنتهك حقوقهم لايجدون من يدافع عنهم ، الصبية الذين يعملون بالورش والمهن الشاقة ، الفتيات اللاتى لاتجدن مأوى لهن سوى الشارع ، هؤلاء نعتبرهم قنابل موقوتة إذا لم يجدوا من يهتم بإنسانيتهم فى الصغر فإنهم يكبرون وفى نفوسهم حقد ضد المجتمع الذى سرق آدميتهم.

النساء اللاتى لاعائل لهن ويعملن فى مهن شاقة من أجل الكسب الحلال ، العاملات بالقطاع الخاص اللاتى تنتهك آدميتهن فى ساعات العمل الطويلة ورواتب ضعيفة لاتوفر لهن احتياجاتهن .

ويشير د. علاء غنام أنه بمجرد الإعلان عن فتح مكتب الشكاوى التابع للمجلس القومى لحقوق الإنسان ستنهال عليه شكاوى كثيرة من كل الجوانب ، ولكن يجب قبل ذلك نشر الوعى الخاص بثقافة حقوق الإنسان حيث يجهل كثير من المواطنين مفهوم حقوق الإنسان التى نؤكد فى النهاية أنها تعنى حياة كريمة للمواطن.

ماذا يتضمن القانون ؟!

يتكون قانون إنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان من خمس عشرة مادة تنص المادة الأولى على أن المجلس القومى لحقوق الإنسان يتبع مجلس الشورى وطبقا للمادة الثانية يتكون المجلس من رئيس ونائب رئيس و٢٧ عضوا من الشخصيات العامة المشهورة والمشهود لها بالخبرة والاهتمام بقضايا حقوق الإنسان.

ويختص المجلس وفقا للمادة الثالثة بإعداد خطة عمل قومية للنهوض بحقوق الإنسان ومتابعة وتقييم تطبيقات السياسة العامة فى مجال حقوق الإنسان وتلقى ومتابعة الشكاوى وتقديم العون والمساندة فى القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان **كما يهدف المجلس القومى لحقوق الإنسان إلى إبداء الرأى فى مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بحقوق الإنسان قبل عرضها على السلطة المختصة ومتابعة تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا المجال ، واقتراح ضوابط ومعايير سبل سلامة تطبيق هذه الاتفاقيات والتنسيق مع أجهزة الدولة المختلفة والمجلس القومى للمرأة والمجلس القومى للأمومة والطفولة.**

وتنص باقى المواد على ضرورة تعاون أجهزة الدولة مع المجلس القومى لحقوق الإنسان فى أداء مهامه وتزويده بالبيانات والمعلومات التى تتصل باختصاصه ، ويتضمن القانون تزويد المجلس بعدد كاف من العاملين المؤهلين ، كما يشير قانون المجلس القومى لحقوق الإنسان إلى تشكيل لجان للحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتشريعية والعلاقات الدولية ، كما ينص على تعيين أمين عام للمجلس لتنفيذ قراراته والإشراف على الأمانة الفنية وشئون العاملين ، وينص كذلك على موازنة مستقلة للمجلس وتتكون موارده من مخصصات الموازنة والهبات والمنح والإعانات التى يقرر المجلس قبولها بأغلبية ثلث أعضائه ويضع المجلس تقريرا سنويا عن جهوده ونشاطه

يرفع إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلسي الشعب والشوري.

كرامة الفرد انعكاس لكرامة الوطن

اتفق أعضاء مجلس الشعب أغلبية ومعارضة على أهمية قيام المجلس القومي لحقوق الإنسان بما يمثله من إضافة جوهرية في البناء الديموقراطي ، فقد عرفت مصر حماية حقوق الإنسان وحرياته كما نص عليها دستور مصر منذ عام ١٩٢٣ ، كما نصت عليها الرسالات السماوية.

وأكد المستشار فاروق سف النصر وزير العدل أن قانون المجلس القومي لحقوق الإنسان يأتي انطلاقا من حرص مصر على مسايرة التطور العالمي ودفع مسيرة الديموقراطية ، وأوضح الوزير أن تبعية المجلس القومي لمجلس الشورى هي تبعية إدارية وليست تبعية داخلية في اختصاصاته وصلاحياته وهذا هو الهدف من إنشاء المجلس القومي بقانون وليس بقرار جمهوري ، وذلك لمنحه صفة الثبات والديموقراطية ، لذلك تعد فكرة إنشاء المجلس وتشكيله واختصاصاته صرحا جديدا لتأمين الديموقراطية وحقوق الإنسان.

وأشار الوزير أن المجلس القومي لحقوق الإنسان لن يكون محكمة أو جهاز شرطة وأن اختصاصه استشاري وهي السمة الأساسية لمنظمات حقوق الإنسان الوطنية في كل دول العالم حيث لاتوجد دولة في العالم تمنح هذه المجالس صلاحيات إلزامية وإنما الفكرة هي التعاون وتزويد الحكومة بمعلومات لتوظيفها في مجال حقوق الإنسان.

وأضاف المستشار فاروق سيف النصر أن الدستور المصرى صان الحريات العامة وفرض سياجا من القوانين لحمايتها ومنع سقوط الدعاوى الخاصة بالحريات واحترام حقوق الإنسان بالتقادم تقديرا لكرامة المواطن.

لذا يأتي القانون مواكبا مع حرص الرئيس على توسيع دائرة الممارسة الديموقراطية انطلاقا من حرص مصر على حقوق المصريين فكرامة الفرد انعكاس طبيعي لكرامة الوطن ، وذلك لأن الفرد هو حجر الأساس في بناء الوطن وأن إنسانية الإنسان هي الشعاع الذي أضاء خط سير التطور الهائل في عمر البشرية.

مجلس استشاري

كما أكد كمال الشاذلي وزير شئون مجلس الشعب والشورى والأمين المساعد للحزب الوطني أن المجلس القومي لحقوق الإنسان صرح جديد في بناء الديموقراطية التي يرسى معالمها السيد الرئيس حسني مبارك راعي الحريات ، وأن

• المجلس استشاري لايشارك في رسم سياسة الدولة
• لاتعارض بين مجلس حقوق الإنسان.. والمنظمات التي تعمل في هذا المجال
• الممارسة العملية هي التي ستثبت هل مجلس حقوق الإنسان ولد ميتا أم حلما تحقق!!

مجلس حقوق الإنسان يختلف عن المجالس القومية المتخصصة التي لها شخصية مستقلة ويتبع رئيس الجمهورية ، ذلك لأن هذه المجالس الهدف من إنشائها رسم السياسة العامة للدولة ، أما مجلس حقوق الإنسان فهو مجلس استشاري لايشارك في رسم السياسة العامة بأي حال من الأحوال ، ففي أثناء إعداد المشروع كانت هناك مناقشات بالحزب الوطني حول إصدار المجلس بقرار جمهوري أو إصداره بقانون ، وعندما عرض الأمر على رئيس الجمهورية انحاز للرأي الثاني وهو إصدار المجلس بتشريع من البرلمان لمنحه الاستقلالية.

ويشير بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لحقوق الإنسان أن الدولة المتقدمة تحرص على إنشاء مؤسسة قومية لحقوق الإنسان تهدف إلى نشر الوعي الثقافي بحقوق الإنسان وتحول دون انتهاكات موظفي الحكومة لحقوق الإنسان في تعاملاتهم اليومية مع الجمهور.

ويؤكد على ضرورة اختيار أعضاء المجلس بعناية كبيرة ، وإن كان القانون لم يشر إلى كيفية اختيار أعضاء المجلس ، وهل سيضم شخصيات معارضة لسياسة الحكومة أم لا؟؟ كما يجب أن يضم المجلس عددا من العاملين بالمنظمات وجمعيات حقوق الإنسان ، وذلك لأن لديهم خبرة طويلة في هذا المجال ، ولديهم القدرة على معرفة حقيقة شكوى المواطن المقدمة للمجلس.

وينفى بهى الدين حسن وجود أى تناقض بين عمل المجلس القومى لحقوق الإنسان والمنظمات الأهلية التى تعمل فى نفس المجال منذ الثمانينيات مؤكدا أنه ينبغي أن يكون هناك تنسيق وتعاون بينهم لصالح المواطنين ، فمجلس حقوق الإنسان بصلاحياته وامكانياته المادية الكبيرة يمكنه من حل كثير من المشاكل .

كما لديه السلطة على متابعة الشكاوى في الجهات المختلفة وهو الأمر الذي ينقص المنظمات والجمعيات الأخرى في عملها ، خاصة أن العمل في مجال حقوق الإنسان يلزمه القوى التي تنفذه والتعاون بين المؤسسات لحل مشاكل الناس وليس المشورة والعلاقات الطيبة التي تعتمد عليها منظمات حقوق الإنسان في عملها.

الممارسة العملية ستثبت مصداقية المجلس

بعد صدور قانون مجلس حقوق الإنسان تشكك البعض في قدرته على الفصل في قضايا حقوق الإنسان ، وينظر له البعض بعين التشاؤم مؤكدين أنه لن يضيف شيئا جديدا بل سيتحول مع مرور الأيام إلى شبيه من المجالس القومية المتخصصة التي تعمل بمعزل عن هموم الناس وآلامهم.

ويقول سعيد عبد الحافظ مدير وحدة العمل الميداني بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، يجب افتراض حسن النية في قدرة المجلس على القيام بالمهام الثقيلة الملقاة على عاتقه وإعطائه الفرصة لكي يقوم بعمله وسوف يثبت الاحتكاك العملي والممارسة الفعلية لشكاوى وقضايا حقوق الإنسان مصداقية المجلس وقدرته على تحمل المسئولية أو كونه مجلسا استشاريا يعمل بمعزل عن الواقع اليومي وليس له دور في تنمية حقوق الإنسان . شأنه شأن المجالس القومية الأخري.

والتحفظ الوحيد على قانون مجلس حقوق الإنسان كما يراه سعيد عبد الحافظ هو تبعيته لمجلس الشورى نظرا لكون هذا المجلس مجلسا استشاريا منعزلا بطبيعته عن قضايا الشارع ولايمتلك آليات قوية لتنفيذ آرائه مثل مجلس الشعب.

والخوف هنا أن يمتد هذا الدور إلى مجلس حقوق الإنسان وسوف يتوقف ذلك على شكل التبعية وطبيعة العلاقة بين مجلسي حقوق الإنسان والشورى وهو ماسوف يتضح من الممارسة الفعلية ، والتي سوف تثبت لنا هل مجلس حقوق الإنسان حلم ولد ميتا ! أم أنه حلم سيكبر مع الأيام ويصبح واقعا ملموسا ، **وإذا تحقق هذا ستكون هناك طفرة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية للمواطنين والمجتمع بشكل عام.**

أهمية وصف وتحليل العمل والأهداف التدريبية في وضع اختبارات الأداء ومعايير قياس مستوى المهارة

إعداد :
عـزة أحمد غيته
كبير باحثين تدريب مهنى

من المعلوم أن "المادة التعليمية" هى أحد المقومات الأساسية فى عملية التدريب المهنى، حيث تعتبر المصدر الأساسى للمعلومات اللازمة فى تعلم واكتساب المهارات.. ويعنى مفهوم "التعلم" تغيير السلوك، سواء كان هذا التغيير يؤدى إلى السلوك الإيجابى السوى أو السلوك السلبى غير السوى، وبالتالى فإن مفهوم "التعليم أو التدريب" هو عملية متكاملة تعتبر فعالة للدرجة التى تنجح فيها إلى درجة تغيير سلوك الطالب أو المتدرب للاتجاه المطلوب أو المستهدف وليس للاتجاه غير المرغوب فيه .. بمعنى آخر هو الوصول بالمتدرب للدرجة التى تمكنه من إنجاز ماخطط واستهدف للوصول إليه من تعلم واكتساب لمهارات محددة ومستهدفة.. وعليه فإن أحد أهم العناصر المكونة "للمادة التعليمية" هى عنصر "التقييم والتقويم" وتعتبر اختبارات الأداء المقننة (عملى ونظري) للمهارات المكتسبة هى إحدى الوسائل المستخدمة فى تقييم العملية التدريبية، وهى أيضا بمثابة معايير لقياس مستوى المهارة المكتسبة . . بمعنى آخر هى معايير ومقننات اختبار لأهم العوامل المحددة لمستوى أداء مهارة بعينها، حيث يمكن استخدام عوامل الزمن وسرعة الأداء، دقة الأداء، المواصفات، تسلسل الخطوات، وصف وتحليل العمل والمهام وكذلك ظروف التدريب كعناصر محددة لمستوى الأداء ومعايير لقياس مستوى المهارة المكتسبة.. ومن ثم فإن المادة التعليمية ومكوناتها ومنها الاختبارات تلعب دورا كبيرا وأساسيا فى التغلب على الكثير من المشاكل والصعوبات التى تواجه العملية التدريبية لما لها من تأثير فعال على مخرجاتها بوجه عام.

وسوف نلقى الضوء فى هذا المبحث على أهمية واستخدامات كل من وصف وتحليل العمل والمهام، وكذلك تحديد الأهداف التدريبية للمهارات المطلوب إكسابها، وعلاقتهما بوضع المادة التعليمية واختبارات الأداء (معايير قياس مستوى المهارة)

نبدأ أولا **بوصف العمل Job Description وتحليل المهنة Occupational analysis فالتحليل** بشكل عام هو التبصر فى أى شيء من خلال أجزاء مكوناته وعلاقة كل منهما بالآخر، وبالتالى، **فالتحليل المهنى** يقصد به تجزئة المهنة لأبسط عناصرها، وإن **تحليل العمل المتطور** الذى قام به عالم تحليل العمل **سلريدج Seleridg** قد ارتكز على **العمليات Operations أو المهام Tasks** ثم **عناصر المهام Elements أى تحليل المهنة لأبسط عناصرها**، ولم يقف عند حد تحليل المهنة إلى العمل فحسب كما نهج عالم تحليل العمل **آلن Allan**، إذ ثبت للعالم **"سلريدج"** أن العمل دائم التغير أما المهام فتتميز بالثبات تقريبا.

وتبدأ عملية التحليل **بالمهنة** . "وهى مجموعة من الأعمال المرتبطة ببعضها كمجموعات"، ثم **العمل** . الذى يقصد به "أداء مهمة أو أكثر تؤدى إلى عائد مادي" ثم **المهمة** التى يطلق عليها أيضا **"العملية أو الواجب الوظيفي"** . . التى تعنى "أنها أصغر مجموعة من عناصر المهمة المتكاملة والتى تشكل نشاطا هادفا ومنفردا ومتكاملا فى حد ذاته" . بمعنى آخر هو تجزئة المهمة (الواجب الوظيفي) إلى عدة عناصر تشكل فى مجموعها مهمة متكاملة لنشاط هادف ومنفرد .. وتمثل المهمة جزءا كاملا من العمل يمكن أن يعتمد عليه بمفرده وبحيث يمكن أن توصف مخرجاته فى شكل أداء يمكن قياسه فى فترة زمنية محددة، أما **عنصر المهمة** .. فهو نشاط يعتبر جزءا من المهمة وأساسيا لإتمامها .. كما تعتبر العناصر أصغر واجب وظيفى، حيث يعبر كل عنصر عن مهارة محددة توضع على أساسها الاختبارات المقننة والمعايير اللازمة لقياس مدى اكتساب المهارة لعنصر محدد.

ونخلص من ذلك .. أن **التحليل المهنى** هو "تحديد الأعمال فى مهنة متخصصة"، وأن **تحليل العمل** هو "تحديد المهام فى عمل متخصص"، يسجل كتابة ويطلق عليه وصف العمل، أما **تحليل المهمة** فهو "تحديد العناصر فى مهمة متخصصة"، وبالتالى فإن **وصف العمل** هو" تسجيل تقرير لجنة عن غرض عمل متخصص مرتبا ترتيبا مسلسلا لكل المهام التى يتطلبها تأدية العمل".

إن وصف وتحليل العمل يعتمد على التسلسل والترتيب المنطقى لأداء العمل والمهام .. أى تسلسل خطوات العملية التدريبية لأداء مهارة محددة، كذلك فإن أداء العمل والمهام يرتبط بزمن محدد وسرعة فى الإنجاز بالإضافة إلى أن إنجاز الأداء يرتبط بمدى الدقة والجودة والنوعية والكم والكيف للأداء .. وكلها عوامل محددة لمستوى الأداء، كذلك يحكم مستوى أداء المهارة المكتسبة، الظروف التى توافق أداء المتدرب ويقصد بها كل مايمكن توفيره للمتدرب/الطالب من امكانات تدريبية من حيث مكان التدريب، والمواد الخام، والعدد والآلات، المعينات السمعية والبصرية، المواد التعليمية والكتب والمراجع .. الخ التى تعينه على تحقيقه للأهداف التدريبية المحددة، وبالتالى فإن الأداء يرتبط بشكل مباشر بأهم العوامل المحددة لمستوى المهارة المطلوب إكسابها، كما يرتبط أيضا بمدى توافق الظروف المحيطة بأداء المتدرب.

ومن ثم تكمن أهمية تحليل العمل لأبسط عناصره فى المساعدة على الآتي:

١) تحديد القدر اللازم من العمليات الإنتاجية المطلوب التدريب عليها واكتساب المهارة فيها "بالمادة التعليمية" .

٢) إمكانية استخدامه للتدريب على مهارات معينة استحدثت على المهنة طبقا للتغيرات التكنولوجية التى تطرأ عليها أو كنتيجة لتحديث الصناعة.

٣) إمكانية إكساب المتدرب المهارات منفردة كل منها على حدة ، المهارة تلو الأخرى .. طبقا لتحليل العمل والتسلسل المنطقى للعمليات والمهارات ، وأيضا طبقا للتغيرات التكنولوجية على المهنة وكذا مقابلة متطلبات تحديث الصناعة.

٤) الاستفادة منه فى تدريب أعداد متجددة من المتدربين على أى مهارة وفى أى وقت سواء للملتحقين الجدد بالمهنة ، أو لرفع مستوى مهارة العمالة الحالية نتيجة تحديث الصناعة أو لاكتساب مهارة جديدة استحدثت على المهنة.

٥) وأخيرا وضع اختبارات ومعايير قياس مستوى المهارة على أساس **"أبسط عناصر العمل"** .. أى على أساس العنصر الذى يمثل المهارة المطلوب إكسابها.

أما بالنسبة للأهداف التدريبية . . فهى تعنى وتوضح ما الذى على المتدرب أن يكون قادرا على أدائه بعد الانتهاء من البرنامج التدريبى . . وبعد الانتهاء من عملية التعلم واكتساب المهارة.

ومن المهم جدا تحديد الأهداف المرجوة من التدريب قبل الخوض فى الإعداد والتخطيط للعملية التدريبية وقبل اختيار النظم والإجراءات أو موضوع البحث ، حيث يتعين على القائم بالتخطيط للعملية التدريبية أن يكون قادرا على تحديد وبوضوح القصد والنية المتوقعة من نتائج التدريب ، حيث يرجع السبب فى المشاكل والصعوبات التى تواجه التدريب إلى حقيقة مفادها عدم تحديد الأهداف التدريبية بوضوح ، فالتعبير الواضح للأهداف التدريبية سوف يقدم المغزى أو المفهوم الأساسى للاختيار السليم لعناصر ومقومات العملية التدريبية ومنها وسائل التقييم والتقويم السليمة وبالتالى الحكم على مستوى الدورة التدريبية بمدى نجاحها من خلال التحقق من مدى بلوغ الأهداف المحددة.

وحينما نصف تلك الأهداف بالوضوح والتحديد الدقيق ، فإننا نعنى خصائصها التى يجب أن تكون مفهومه بالنسبة لكل من المدرب والمتدرب ، كما تعنى الظروف المحيطة بأداء المتدرب ، وماهو مستوى الأداء ومستوى المهارة اللذين يجب الوصول بالمتدرب إليهما ، أما بالنسبة للمدرب فإنها تعنى توضيح مهامه ومسئولياته.

■ مجالات الأهداف التدريبية التعليمية :

ويعتبر تصنيف **"بلوم"** لمجالات الأهداف التدريبية هو أكثر الأنظمة المستخدمة وهذه المجالات هى:

أ- **المجال المعرفى** .. الذى يعبر عن الجوانب النظرية .. وتتعلق هنا الأهداف المعرفية باستدعاء المعلومات والتعرف عليها ، أى تنمية **"المهارات العقلية"** ولها مستويات مرتبة بالتسلسل.

ب- **المجال النفسى والحركى** . . الذى يعبر عن المشاعر والانفعالات والاتجاهات .. وتختص الأهداف النفسية والحركية هنا **بالمهارات "الأدائية"** أو **"العملية"** ولها مستويات تبدأ بالمهارة البسيطة صعودا إلى المهارات الأكثر تعقيدا حيث تبدأ بالإدراك الحسى وتنتهى بالقدرة على الابداع .

ج- **المجال الوجدانى** .. الذى يعبر عن المشاعر والانفعالات والاتجاهات والتى ترتبط فيها الأهداف الوجدانية بالسلوك والقيم والعادات الايجابية **"مهارات سلوكية"** ولها مستوياتها أيضا.

■ أنواع الأهداف التدريبية التعليمية :

وللايضاح ومنعا للالتباس فهناك فروق بين ثلاثة أنواع من الأهداف التدريبية كالآتى:

١) **الأهداف العامة**

(General Objectives) . . وهى ماتعنى بالأهداف الواسعة العريضة للنظام التدريبى أو النظام التربوى وتعكس فلسفة النظام وهى شديدة العمومية والشمولية لعملية تدريبية كاملة أو لبرنامج تدريبى لمرحلة من المراحل ، وغالبا لاتساعد هذه الأهداف المدرب فى عمله أو فى تحديده لسياسة أو نظام التعليم أو التدريب الذى سيستخدمه أو حتى فى كيفية قيامه بعملية التقييم والتقويم.

٢) **الأهداف التدريبية الخاصة**

Instructional Objectives وتسمى أحيانا بأهداف السلوك أو أهداف الأداء Performance Or Behavioral Objectives . . وتنبثق من الأهداف العامة وهى أكثر دقة وتحديدا لما يجب تحقيقه ، حيث تساعد هذه الأهداف المدرب أو المعلم فى الإعداد لعملية التدريب والتعليم وتوجيهه وإرشاده ، كما تزوده بالمعلومات المتعلقة بمحتوى المادة التعليمية التى سيقوم بتعليمها كما تزوده بالمهارات العقلية والعملية والسلوكية التى يتوقع منه أن ينميها فى المتدرب.

٣) **الأهداف البعيدة أو الأهداف التنموية** .Development Objectives . وهى التى ترتبط بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتجمع بين الأهداف التدريبية العامة والخاصة إلا أنها تتسم بتنفيذ أهدافها مرحليا وعلى فترات زمنية متصلة أو متباعدة فى المستقبل وطبقا لخطط مستقبلية محددة.

وتجدر الإشارة هنا للعاملين فى حقل التدريب والتعليم أن يتعرفوا على كل من الأهداف العامة للمؤسسة التى يعملون لها وكذلك الأهداف العامة للبرنامج التدريبى الذى يقومون بالتخطيط لتنفيذه ، على أن تحدد الأهداف التدريبية الخاصة لكل جزئية تدريبية يخطط للتدريب عليها مع الوقوف أيضا على الأهداف التنموية المستقبلية للمؤسسة.

ولقد اعتمد **"ميجر"** فى صياغته للأهداف التدريبية من منطلق أهمية تحديد تلك الأهداف بصورة سلوكية تصف نواتج التدريب المتوقعة بعد الانتهاء من العملية التدريبية ، وكما أشارنا سالفا ، بأنه يجب أن تكون هذه الأهداف من الوضوح بالقدر الذى يمكن القائم على العملية التدريبية من الإعداد والتخطيط الجيد لمتطلبات التدريب ، حيث توجد بعض الصيغ فيها من العمومية مايعرضها لتفسيرات عديدة لاتوضح أداء المتدرب أو نواتج عملية التدريب ، ومن ثم لايمكن للمدرب على ضوئها أن يختبر متدربيه أو يقيس قدرتهم على الأداء ، وبالتالى يفتقد جانب التأكد من مدى تحقيق الهدف ، وتخلو المادة التعليمية من أهم أحد مكوناتها ألا وهو عنصر التقييم.

ومما تقدم يتضح أن "ميجر" اعتمد فى تحديده للأهداف التدريبية على الآتى:

١) **السلوك النهائى** الذى يستطيع المتدرب اظهاره فى نهاية التدريب **من خلال وصف أداء المتدرب وعمله** بعد الانتهاء من التدريب واكتساب المهارة.

٢) **الظروف التى توافق أداء المتدرب للهدف** ، من حيث مدى توافر واتاحة الإمكانيات التدريبية التى تعين المتدرب على تحقيق الهدف.

٣) **المستوى أو المعيار الذى يحدد الحد الأدنى المقبول لمستوى الأداء** ، وهو مايطلق عليه بالمقننات أو المستوى المطلوب تحقيقه ، ففى التعليم أو التدريب المهنى يمكن استخدام زمن الأداء وسرعته ، والمواصفات ، دقة الأداء ، تسلسل الخطوات ، الترتيب المنطقى للعمليات ، ووصف وتحليل العمل والمهام ..إلخ كعناصر محددة لمستوى الأداء ، ومعايير لقياس مستوى المهارة المكتسبة.

وهناك ثلاثة أنواع من الاختبارات لقياس مستوى مهارة المتدرب أو العامل كالآتى:

أ- اختبار تحديد مستوى قبل الالتحاق بالمهنة أو الدورة التدريبية ، ويسمى **"اختبار القبول أو الالتحاق" Entry Level exam.**

ب- اختبار أو أكثر أثناء سير العملية التدريبية لقياس مدى تقدم أو تدرج المتدرب فى المهنة ويسمى **"اختبارات التقدم /التدرج فى المهنة Progress Tests"**

ج- اختبارات نهاية الدورة التدريبية ، لقياس مدى تحقيق الأهداف التدريبية /التعليمية Instructional Objectives (التى يطلق عليها أيضا الأهداف السلوكية Behavioral Objectives

"البقية ص٦٥"

دراسة لمنظمة العمل العربية عن:

المنشآت الصغيرة ودورها فى إيجاد فرص العمل

أقر مؤتمر العمل العربى فى دورته الثلاثين الدراسة التى أعدها المدير العام لمنظمة العمل العربية السيد إبراهيم قويدر عن"المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها فى إيجاد فرص عمل للشباب" وقد ركزت الدراسة على مشكلة البطالة التى تعانيها البلدان العربية ، والتى تعتبر من الظواهر السلبية التى تهدد السلم والاستقرار الاجتماعيين ، لاسيما وأن مشكلات البطالة تزداد تعقيدا فى العديد من الدول العربية،مع تفاقم ظاهرة بطالة الشباب ، وحملة الشهادات الدراسية.

تشير الدراسة إلى تدنى نسبة القوى العاملة ومعدل مشاركتها فى النشاط الاقتصادى ، مما يؤثر فى زيادة عبء الإعالة فى البلدان العربية إذ بلغ حجم القوى العاملة عام ٢٠٠٠ نحو ١٠٤ملايين عامل ، وحجم السكان نحو ٢٨٩ مليون نسمة ، أى مانسبته ٣٦٪ من حجم السكان.. وما تلتفت إليه الأنظار هو وجود تباين شديد فى توزيع القوى العاملة العربية ، من حيث إن ٧٠٪ منها ينتمى إلى أفريقيا .. وتؤكد الدراسة على حدوث انخفاض كبير فى نسبة العاملين فى قطاعى الزراعة والصناعة لمصلحة قطاع الخدمات ، بالإضافة إلى أن معظم القوى العاملة العربية هى من الذكور ، فيما يقدر معدل مشاركة الإناث فى العالم بنحو ٣٠٪ ولايتجاوز هذا المعدل ١٠٪ فى الدول العربية .. وتقدر الدراسة معدل البطالة العام فى الدول العربية بنحو ١٥،٧٪ أى مايوازى نحو ١٦،٤ مليون عاطل عن العمل ، بالإضافة إلى أن معظمهم من الشباب .

عرض: **هويدا غنيم**

تقترح الدراسة -للتخفيف من البطالة خاصة بين الشباب- تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة أساسية لمحاربة هذه الظاهرة ، وحددت الدراسة أهم المعوقات والمشاكل التى تواجه الصناعات الصغيرة فى الوطن العربى والتى تتمثل فى التمويل ، وعدم القدرة على إعداد الخطط ، ومحدودية رأس المال ، وانخفاض هامش الربح ، وعدم قدرة صاحب المشروع على القيام بوظائف التخطيط والتنظيم والرقابة ، بالإضافة إلى عدم القدرة على وضع خطة تسويقية واستخدام موارد بشرية ماهرة .

وبعد سرد هذه المعوقات وضعت الدراسة عدة مقترحات لتحسين مردود الإنتاج فى الصناعات الصغيرة منها : توفير التمويل اللازم بشروط فضلى ، وكذلك المعونات الفنية وتمكينها من الحصول على المواد الأولية بأسعار جيدة ، وتسويق إنتاجها والحصول على أيد ماهرة ، ولتشجيع الصناعات الصغيرة للربط بينها وبين الصناعات الكبيرة .

المناولة الصناعية

وترى الدراسة أن المناولة الصناعية صيغة من صيغ علاقات التعاون الأكثر تطورا وكفاءة فى تنظيم علاقات التبادل والتكامل بين المشاريع المقدمة والمنفذة للأعمال فى مراحل الإنتاج والتسويق ، وهى تتناول أعمال التصميم والدراسة ، والتكرير وصناعة منتجات وسيطة ، وصناعة منتجات نهائية.

هذا وقد أقر المؤتمر عدة أنشطة تسمح بمساهمة منظمة العمل العربية فى دعم وتشغيل الشباب من خلال تطوير الصناعات الصغيرة وهى:

- عقد ندوة بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لتحديد مفهوم عربى للصناعات الصغيرة يأخذ بعين الاعتبار التعاريف الدولية من ناحية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتباينة فى البلدان العربية.
- قيام مكتب العمل العربى بالسعى لإقامة الشبكة العربية حول الصناعات الصغيرة بالتعاون مع وزارات العمل والصناعة فى البلدان العربية من ناحية ، ومع صناديق التنمية الاجتماعية والتشغيل من ناحية أخرى.
- إقامة نشاط حول تمويل الصناعات الصغيرة ، بالتعاون مع الصناديق العربية للتنمية الاجتماعية والتشغيل من ناحية ، ومع صناديق التنمية العربية لتقييم تجربة تمويل هذه الصناعة خاصة التمويل المتناهى الصغر ، من ناحية أخرى.
- إقامة نشاط ثلاثى يضم أطراف الإنتاج ، وذلك لبحث وسائل تطوير تشريعات العمل لتوفير حماية لائقة للعاملين فى هذه الصناعة وتحسين مردود هذه الصناعة وإنتاجيتها فى الوقت نفسه.
- السعى لإيجاد جهات متعاونة لبحث تنمية دور الصناعات الصغيرة كمغذية للصناعات المتوسطة والكبيرة.

وقد أقر المؤتمر بعض التوجهات العامة وهى:-

- اعتماد منهج تنمية الصناعات الصغيرة كأهم الوسائل لتوليد فرص عمل دائمة ومجزية.
- إعطاء الأولوية فى الدعم لإنشاء هذه الصناعات فئة الشباب وبشكل خاص للمتعلمين ، وللإناث منهم.
- عدم الاكتفاء بهذا المنهج وإنما بصياغته فى إطار متكامل مع وسائل توليد فرص العمل الأخرى التى تؤثر سواء فى طلب العمل أو فى العرض منه.
- أن تكون العناية المتوازنة والمتكاملة بجانب الحماية الاجتماعية من ناحية ، وجانب الإنتاجية من ناحية ثانية.
- تحقيق تعاون وثيق بين أطراف العمل ، خاصة تنظيمات النقابات العمالية ومنظمات أصحاب الأعمال وإيلائها العناية اللازمة فى التخطيط لهذه الصناعة ، والمتابعة لمشاكلها

الميدانية.

– تحديد دور المحليات كمؤسسات حكومية أو تنظيمات للمجتمع المدنى فى تطوير هذه الصناعة وتحقيق نجاح اقتصادى واجتماعى لها.

واقع القوى العاملة العربية

ولعل أبرز ماجاء فى هذه الدراسة عن واقع القوى العاملة فى الدول العربية ، هو ماتمثل فى تناول القوى العاملة العربية وأسواق العمل باعتبار أن الثروة الحقيقية للوطن العربى تتمثل فى الموارد البشرية ، إذا مانالت القدر الكافى من الاهتمام فى مجالات تنمية قدرتها ، وتشغيلها فى الأعمال المنتجة .

وبالنسبة لحجم القوى العاملة أشارت الدراسة إلى :

أن أوضاع الموارد البشرية العربية تتسم بتدنى نسبة القوى العاملة ، ومعدل مشاركتها فى النشاط الاقتصادى ، الأمر الذى سيكون له كبير الأثر فى ارتفاع عبء الإعالة فى البلدان العربية ، إذ بلغ حجم القوى العاملة عام ١٩٩٧ حوالى ٩٤ مليونا ، وحجم السكان يقارب ٢٧٠مليونا .

وذلك بمعدل متواضع من المشاركة فى النشاط الاقتصادى بما يقارب ٣٥٪ كما يقدر حجم السكان فى البلدان العربية عام ٢٠٠٠ ، بمايقارب ٢٨٩ مليون نسمة ، وحجم القوى العاملة بما يقارب ١٠٤ ملايين عامل ، وبمعدل مساهمة فى النشاط الاقتصادى يقارب ٣٦٪.

وترجع هذه الظاهرة إلى مجموعة من العوامل الديموجرافية والاجتماعية من أهمها **إتصاف** السكان الآن بالفتوة لمعظم من هم دون سن العمل

مقارنة بالدول المتقدمة وكذلك ارتفاع معدلات الإنجاب والنمو الديموجرافى فى البلدان العربية ، إضافة إلى تدنى مستوى مساهمة المرأة العربية فى النشاط الاقتصادى .

نسبة القوى العاملة فى الذكور

وتشير الدراسة إلى أن معظم القوى العاملة العربية تتألف من الذكور ، فبينما يقدر معدل مشاركة الإناث بحوالى ٣٠٪ فى العالم ككل ، فإن هذا المعدل لايتجاوز ١٠٪ فى العديد من البلدان العربية ، بل ينخفض إلى أقل من ٥٪ فى بعض الأحيان ، وأن عدم توظيف طاقات المرأة العربية فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتبر إهدارا للموارد البشرية العربية ، وذلك بالإضافة إلى محدودية إنتاجية القوى العاملة العربية والتى قد تكون نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات ذات الأهمية المتفاوتة من قطر عربى إلى آخر ، ففى الأقطار العربية المنتجة للنفط مثلا نجد أن التوافر النسبى لعنصر رأس المال قلل من أهمية اعتماد مقياس الإنتاجية فى الحكم على مساهمة عنصر العمل فى الإنتاج ، بينما نجد فى الدول كثيفة السكان أن افتقار عنصر العمل إلى التعليم والتدريب وعدم توافر أو استيعاب التكنولوجيا الملائمة قد تسبب فى تدنى الإنتاجية وبصفة خاصة فى القطاعات التقليدية مثل الزراعة.

وفى الوقت نفسه نجد البلدان العربية تعانى نزفا مستمرا فى الكفاءات ، وهذا النزف يمثل أحد مظاهر الهدر الفادح فى الطاقات العربية ، خاصة وأن المؤشرات الحالية تشير إلى استمرار هذه الظاهرة ، وربما إلى تفاقمها ، الأمر الذى يقلل بالتاكيد من فرص التطور وامتلاك مقومات التكنولوجيا الحديثة ، التى أصبح لها أثر كبير فى تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية ومجالات الحياة –بصفة خاصة–الاجتماعية ، منها مثل التعليم والتدريب والصحة وغيرها .

الركود فى أسواق العمل

وبالنسبة لأوضاع التشغيل والبطالة فلايزال وضع أسواق العمل فى البلدان العربية راكدا ، وقد عانت تلك الأسواق من سياسات الإصلاح الاقتصادى والتقويم الهيكلى ، وهى الشروط التى وضعها البنك وصندوق النقد الدوليان ، والتى لم تساعد هذه الدول فى تجاوز أزماتها الاقتصادية إن لم تزدها تدهورا وزيادة مشكلاتها الاجتماعية تعقيدا ، وقد أسس العديد من البلدان العربية الصناديق الاجتماعية لتلافى الآثار السلبية مثل مصر ، واليمن، والجزائر ، وتونس ، وقد حدث مالم يكن فى الحسبان ، فالدول النفطية التى كانت مزدهرة قد أصاب فرص العمل فيها الركود ، واتجهت معظمها إلى تطبيق سياسات تسعى إلى تشغيل العمالة المحلية وتوطين الوظائف.

معدل البطالة

وأخيراً .. فإن معدل البطالة حسب الاحصائيات العربية يقدر بـ١٥.٧٪ ، أى مايوازى حوالى ١٦.٤ مليون متعطل عن العمل ، وقد تراوحت معدلات البطالة فى الدول العربية بين ٢٩.٨٪ فى الجزائر عام ٢٠٠٠، و٢.٦ فى الامارات عام ١٩٩٥ ، وأثرت الظروف السياسية فى ارتفاع معدلات البطالة كما فى العراق والصومال وفلسطين ، إضافة للبطالة المقنعة والتشغيل الناقص.

ويمثل الشباب معظم المتعطلين بنسبة ٩٦٪ فى البحرين و٨٤٪ فى الكويت ، ومايزيد عن الثلثين فى مصر والجزائر ، ومعدلات البطالة بين الشباب أنفسهم تجاوزت ٣٢٪ فى معظم البلدان العربية ، علما بأن الشباب هم مصادر الطاقة الوطنية المتجددة التى لاتنضب ، وصلب رأس مالها البشرى.

وصف وتحليل العمل

"بقيــــة"

أو الأهداف الأدائية Performance Objectives وهى تعنى "مايجب على المتدرب أن يكون قادرا على أدائه بعد الانتهاء من البرنامج التدريبى) **وتسمى باختبارات الأداء Performance Tests أو اختبارات السلوك Behavioral Tests**

■ أهمية الاختبارات ومعايير قياس مستوى المهارة:

١) تقييم المدرب للمتدرب .

٢) مساعدة المدرب على اتخاذ القرار الأمثل فى إمكانية الانتقال بالمتدرب لتعلم واكتساب مهارة أخرى جديدة ، أو الانتقال به لمستوى تقنى أعلى حيث يكتسب كافة المهارات اللازمة للعملية الإنتاجية والوصول به لمستوى عامل ماهر فى المهنة ، أو الاكتفاء بمساعدته عند حد تعلم عدد محدود من المهارات وصولا به لمستوى عامل متوسط المهارة.

٣) مساعدة القائمين على تخطيط وتنفيذ العملية التدريبية من تقييم كل من المدرب ، البرنامج التدريبى المستهدف تنفيذه ، وكذلك نظام التدريب المتبع ، تمهيدا لتقويم وتطوير كافة عناصر العملية التدريبية .

ومن أهم العناصر الأساسية لنجاح العملية التدريبية أو التعليمية هى الإعداد الجيد لوصف وتحليل العمل والمهام ، التحديد الواضح لنتائج أو مخرجات العملية التدريبية بمعنى الإعداد الواضح للأهداف التدريبية المطلوب إنجازها بعد الانتهاء من العملية التدريبية واكتساب المهارة المطلوبة فيها ، مع تقييم أداء المتدرب طبقا للأهداف التدريبية المحددة والمستهدفة ، **حيث تمثل هنا الاختبارات ومعايير قياس مستوى المهارة انعكاسا لمستوى أداء المتدرب ، وبالتالى تقييما لمدى نجاح العملية التدريبية.**

وأخيرا تعتبر عملية وصف وتحليل العمل والمهام وتصميم البرامج التدريبية وتنفيذها ، ووضع المادة التعليمية والاختبارات المقننة للأداء هى أهم خطوات تحقيق الأهداف التدريبية ومن ثم نجاح العملية التعليمية والتدريبية.

مما تقدم يتضح مدى أهمية تطوير "المادة التعليمية" والتى على أساسها أيضا يمكن تطوير "معايير قياس مستوى المهارة" للمهن المختلفة وعلى الأسس والقواعد السالف شرحها .

عزة أحمد غيته

فى العيد القومى لمحافظة المنوفية

المحافظ اللواء عثمان شاهين يتحدث للعمل:

■ ٨٩٨٨ فرصة عمل تم شغلها عن طريق مكاتب العمل
■ تعيين ٩١٠٠ شاب .. والتقديم ابتداء من اليوم
■ ٦٠٨ ملايين جنيه .. حجم مشروعات خطة التنمية

فى العيد القومى لمحافظة المنوفية - والذى اعتمدت المحافظة تاريخه فى كل عام، موافقا لليوم المشهود الذى وقع فيه حادث دنشواى الشهير ١٣ يونيو عام ١٩٠٦ - تتجسد المزايا الجوهرية - جغرافيا وتاريخيا - تلك التى تتمتع بها المنوفية إحدى محافظات إقليم وسط الدلتا.

إنها أقدم محافظات مصر، كانت عاصمتها قديما: مدينة منوف ومن هنا أطلق عليها "محافظة المنوفية".

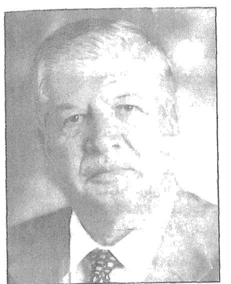
ثم تطور التاريخ بالعاصمة .. فأصبحت فيما بعد: شبين الكوم نظرا لوقوع "شبين الكوم: فى منطقة القلب من المحافظة، وهو موقع يتميز بأنه، يتوسط أرجاء الرقعة الجغرافية المترامية، المسماة محافظة المنوفية.

تشتهر المحافظة بخصوبة أراضيها، وبراح المساحة الخضراء المنزرعة، والتى تبلغ ٣٢٥ ألف فدان، وإلى جانب الزراعة وهى النشاط الرئيسى لأبناء المحافظة، يلعب النشاط الصناعى - حاليا - دورا ملحوظا فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، وهو نشاط يتمركز فى مجال صناعة قومية لها تاريخها القديم فى مصر هى صناعة الغزل والنسيج.

ومن الملامح الشهيرة، فى تاريخ محافظة المنوفية، ارتفاع مستوى التعليم فيها، فضلا عن شهرتها اللامعة، فى تقديم عدد كبير من الرموز، فى كل مجالات النشاطات العلمية والإنسانية.

وهذا الحوار مع محافظها السيد اللواء عثمان شاهين- فى مناسبة العيد القومى لمحافظة المنوفية- يلقى مزيدا من الضوء على هذه المحافظة الواقعة فى إقليم وسط الدلتا بين فرعين من فروع نهر النيل العظيم رشيد ودمياط. ■

أجرى الحوار:
أحمد على على زكى



اللواء عثمان شاهين

• بداية نود أن نتعرف على أهم الإنجازات التى تحققت على أرض المنوفية فى عهدكم ؟

•• كان لاتباع سياسة الباب المفتوح بالمحافظة واللقاءات الأسبوعية للمواطنين بانتظام مردوده الفعال لحسم كثير من الشكاوى ومطالب الجماهير، حتى يطمئن المواطن على نيل حقه ويوجه جهده ووقته لأداء عمله، فقد تم إنشاء مراكز نموذجية متطورة لخدمة المواطنين بالوحدات المحلية وبالمراكز والمدن والعمل على راحة المواطنين، فتم إنشاء ٢٥ منفذا للخدمات الجماهيرية وتدريب العاملين من شباب الخريجين بها وتزويدهم بأجهزة الكمبيوتر فتم بفضل الله ثم أجهزة الرقابة والمتابعة تذليل الكثير من الصعاب وإعادة الحقوق لأصحابها دون تحيز أو محاباة أو هوى.

مشروعات التنمية

• ماذا عن مشروعات خطة التنمية لهذا العام؟

•• ففى مجال مشروعات خطة التنمية فقد تم إنجاز أعمال تبلغ قيمتها حوالى ٦٠٨ ملايين جنيه فى كافة القطاعات بزيادة قدرها ٤٨ مليون جنيه عن العام السابق وهذا الإنجاز يرجع الفضل فيه إلى تضافر كل الجهود المخلصة من كافة الأجهزة التنفيذية والسياسية والشعبية والأهلية والتى تعمل فى منظومة واحدة فى إطار من التعاون والتنسيق والتكامل وعلى سبيل المثال:

فقد تم زيادة الإنتاج الزراعى نتيجة تطوير وتحسين أساليب الزراعة من خلال التعاون مع الخبرات الأجنبية ورفع كفاءة العاملين فى

الحقل الزراعى ، حيث تم تنفيذ التجربة الناجحة فى قرية زوير مركز شبين الكوم فى مجال تطبيق الزراعة الحيوية باعتبارها قرية صديقة للبيئة ، ونحن فى سبيل تعميم هذه التجربة فى قرى المحافظة لتعود القرية المصرية فى محافظتنا إلى سابق جمالها ورونقها بمنأى عن التلوث ، كما أن النشاط الصناعى شهد طفرة كبيرة وذلك بالتوسع فى إقامة المشروعات الصناعية بمنطقة مبارك الصناعية وزيادة المشروعات الصغيرة مما أتاح فرص عمل جديدة لأبنائنا من الشباب.

تعيينات جديدة بالحكومة

• طالما تطرقنا إلى فرص العمل الجديدة للشباب فما هو حجم الوظائف الجديدة لشباب الخريجين فى قطاع الحكومة هذا العام ؟

•• تم اعتماد ٩١٠٠ فرصة عمل بالحكومة فى المحافظة وسيتم فتح باب التقدم لها هذا الشهر وتشمل ١١٤٥ للأطباء والمرضين و١٢٥ للأزهر الشريف و١٧٦ دعاة لوزارة الأوقاف و١٩٥ لوظائف الصيارف من خريجى مدرسة المحصلين والصيارفة للضرائب العقارية و٤٠٠ مدرس إنجليزى للتعليم الأساسى و٥٥٠ وظيفة متنوعة لأوائل الخريجين و٤٩٧ وظيفة سبق منحها المحافظة لتغطية التظلمات و٤٥٥ وظيفة متنوعة للمعاقين حسب حالة الإعاقة و٥٥٠ وظيفة كتابية مؤهل تجارى متوسط و٥٢٤ وظيفة فنية لجميع التخصصات مؤهل فنى متوسط صناعى ، وزراعى و٤٦٥ وظيفة حرفية مؤهل أقل من المتوسط واجتياز الاختبار الفنى و٨٩٢ وظيفة حراس للمدارس و٦٣٤ عامل نظافة مؤهل أقل من المتوسط و٢٤٠٢ وظيفة تخصصية للمؤهلات العليا المتنوعة موزعة كالتالى ١٦٦٥ للتعليم و٢٦ للمهندسين و٥١ للقانون و٢٢٠ للزراعة و١٧٢ للخدمات الاجتماعية و١٢٧ للتمويل والمحاسبة و٦ للإعلام و٣٥ للطب البيطرى و٨٦ للتنمية الإدارية و١٤ للاقتصاد والتجارة .. هذا بخلاف ما تم تشغيله وتدريبه بمراكز معلومات التنمية المحلية بالمدن والقرى وفقا لمعايير موضوعية تمت مراجعتها واعتمادها من الجهات المختصة ، لمراعاة الحيدة التامة والنزاهة المطلقة فى الاختيار لعدد ١٩٢٤ فرصة عمل وعدد ٧٥ فرصة بمنافذ تقديم الخدمات الجماهيرية.

• وماذا عن دور القطاع الخاص؟

•• لم يكن دور القطاع الأهلى والخاص أقل قدرا من القطاع الحكومى فى المشاركة فى أداء الخدمات الاجتماعية لأبناء المنوفية من خلال الجمعيات الأهلية الرائدة فى مجال نشاطها الملموس وشركات القطاع الخاص حيث تمت



اللواء المحافظ فى زيارة لأحد مصانع منطقة مبارك الصناعية

إتاحة فرص تشغيل عمالة بالقطاع الخاص بلغت ٨٩٨٨ فرصة عمل عن طريق مكاتب العمل ، وتم تدريب تحويلى لعدد ١٨٠ متدربا وتنشئة مهنية لعدد ١٢٢ والمشروع القومى لتدريب شباب الخريجين ٣١٢ ، هذا بالإضافة إلى إتاحة فرص عمل من خلال مشروع شروق والخطة العاجلة لعدد ١٧٩٣٢ فرصة ومستهدف الوصول بحجم العمالة فى منطقة مبارك الصناعية إلى نحو خمسين ألف فرصة عمل عند استكمال المصانع تحت الإنشاء وإنشاء المرحلة الرابعة لصناعة النسيج . وفى إطار التيسير على المستثمرين بديوان عام المحافظة لإصدار التراخيص المؤقتة لإقامة المشروعات الجديدة.

البنية الأساسية

• ماذا عن مشروعات البنية الأساسية التى تمت فى عهدكم؟

•• فى مجال مياه الشرب بلغت استثماراتها هذا العام ٧٧،٢ مليون جنيه وتم استكمال إنشاء وتطوير عدد ٨ محطات مياه بحارى و٧٩ محطة إزالة الحديد والمنجنيز وحفر ٧٤ بئرا ارتوازية وإقامة ٢٣ خزان مياه ومد وإحلال وتجديد شبكات مياه بطول ٤٩٥كم وإنشاء وتركيب ١٨٥ منظومة كلور حتى الآن ، وقد بلغت نسبة تغطية مياه الشرب النقية بدائرة المحافظة أكثر من ٩٧٪ ويعد ذلك إنجازا كبيرا فى هذا المجال.

أما عن مشروعات الصرف الصحى ، فقد بلغت استثمارات الصرف الصحى هذا العام ١٢٦.٥ مليون جنيه وقد تم استكمال مشروعات ٦ مدن و٤ قرى لتصبح ٣٩ قرية وتنفيذ المرحلة الثانية لصرف صحى شبين الكوم وتوسعات محطة صرف صحى ميت أبو الكوم ، وتم تنفيذ معالجة مشكلة ارتفاع منسوب المياه الجوفية لعدد ١٣ قرية وجارى العمل فى ١٥ قرية أخرى من إجمالى القرى المضارة والتى يبلغ عددها ١٠٣ قرى.

وفى قطاع الكهرباء بلغت استثمارات هذا القطاع هذا العام ١٨.٢ مليون جنيه وتم تدعيم شبكات المدن والقرى لعدد ٩٢ محولا ومحطة معلقة وكشك ومد كابلات بطول ١٦.٨كم وتركيب ٤٧٢١ عامودا وإحلال وتجديد شبكات ٢٢ قرية وتمت إضاءة الطرق الرئيسية بالمحافظة وفى مجال النظافة العامة والحفاظ على البيئة ، تعمل المحافظة على عدة محاور أهمها منظومة النظافة على مستوى المدن والقرى وتم الإعلان عنها وبعد موافقة المجالس المحلية الشعبية ، وذلك تعظيما لها وترسيخا للممارسة الديمقراطية الواعية ، وأهم الإنجازات فى هذا المجال ماحدث خلال العام المنصرم من جهود هائلة من أجل التخلص من تراكمات القمامة والمخلفات المكدسة بجميع مدن المحافظة ، وتمت إقامة كورنيش على بحر مدينة شبين الكوم بشكل حضارى متميز .

بعد زيادة الطلب على المحاصيل الزراعية فى الأسواق الأوروبية

الزراعة هى المستقبل

الزراعة هى المستقبل ، هذا هو الشعار الذى سوف ترفعه مصر ، فى الأيام القريبة القادمة ، فى مسيرتها القائمة ، نحو التنمية ، وهو شعار ، لا يأتى من فراغ .. فلقد زاد الطلب على المحاصيل الزراعية المصرية ، فى الأسواق الأوروبية ، كما أزيلت الحواجز الجمركية ، أمامها ، بموجب " اتفاقية الشراكة الأوروبية "

وهذه مستجدات ، يرى معها الخبراء فى مجال الزراعة ، أن حاصلاتنا الزراعية سوف تزداد وسوف تعم علينا بالخير الوفير ، وبإعطاء دفعة قوية للاقتصاد المصرى .. والخبراء فى مجال الزراعة ، وهم يستبشرون خيرا من وراء التوسع والتركيز على قطاع الزراعة ، باعتبارنا بلدا زراعيا فى الأصل .. يشيرون فى نفس الوقت إلى ضرورة الاهتمام بتجويد المنتج الزراعى ، حتى نستطيع المنافسة فى الأسواق العالمية .. ومشورات أخرى كثيرة .. نتعرف عليها فى هذا التحقيق

■ عادل عيد

يؤكد المهندس محمد عبد الحليم " رئيس النقابة العامة للعاملين بالزراعة " أن النهضة القادمة فى مصر ستكون نهضة زراعية وذلك لأسباب عديدة أهمها أن الدولة وجهت اهتمامها الأكبر نحو استصلاح أراض زراعية جديدة ، فى العديد من المحافظات خاصة فى مدن الصعيد ، وتوشكى ، وشرق العوينات ، وفى سيناء والتى من شأنها إعطاء الاقتصاد الوطنى دفعة قوية خلال الفترة المقبلة ، هذا بالإضافة إلى السماح بتصدير حاصلات مصرية جديدة إلى دول أوروبا من خلال " اتفاقية الشراكة الأوروبية " التى سمحت بدخول عدد كبير من المحاصيل الزراعية المصرية إلى أسواقها ، دون رسوم جمركية وبالطبع سوف يتطلب ذلك منا تجويد المنتج الزراعى عن طريق تكثيف الاهتمام به ، بواسطة الخدمة الجيدة ، وزراعة المحاصيل باستخدام الأسمدة العضوية ، وعدم استخدام المبيدات الزراعية لرش هذه الحاصلات ، وإذا نجحنا فى ذلك فإننا سوف نستطيع غزو الأسواق العالمية .

٦٠ ٪ يعملون بالزراعة

ويستطرد المهندس محمد عبد الحليم قائلا : إن قطاع الزراعة يضم عددا كبيرا من العاملين فى مصر ، حيث يعمل به تقريبا حوالى ٦٠ ٪ من العمالة فى مصر ، ومجرد التوسع فى زراعة المحاصيل الزراعية التى ستصدر إلى الخارج سوف يساهم بشكل كبير فى زيادة فرص العمل فى هذا المجال ، خاصة بعد الإقبال على شراء الحاصلات الزراعية المصرية من الدول الأوروبية ويشير رئيس النقابة العامة للعاملين بالزراعة إلى أن تعويم الجنيه المصرى ، يعد أهم المقومات الأساسية لزيادة الطلب عليه ، بسبب انخفاض قيمة الجنيه بالخارج وبالتالى فإن سعره يكون أرخص فى الأسواق الخارجية عند استيراد منتجات مصرية .

وهو يرى أنه لابد من العمل على الإقلال من المحاصيل التى تحتاج إلى مياه كثيرة ، والاهتمام بالمحاصيل التى لا تحتاج إلى المياه بشكل كبير مثل الفواكهه مؤكدا أن معظم المحاصيل التصديرية لا تحتاج إلى مياه كثيرة لذلك فإن الفترة المقبلة سوف تشهد نهضة زراعية كبرى ، من شأنها أن تعطى الاقتصاد الوطنى دفعة قوية والخروج من حالة الإحباط التى نعيشها حاليا بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية والتى فشلت الصناعة فى النهوض بها لذلك فإن الأمل سيكون عن طريق الزراعة ولابد من تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية فى هذا القطاع العريق لأن بلدنا – كبلد زراعى – بها من الميزات التى لا تتوافر فى أى مكان فى العالم.

فكر خاطئ

ويرى الدكتور جميل جورجى المستشار الاقتصادى لمحافظة القاهرة أن هناك حقيقة هامة لابد من الإشارة إليها قبل الحديث عن التنمية الزراعية " وهى اقتران تحقيق التنمية ، الاقتصادية فى الفكر الاقتصادى بالتصنيع على اعتبار أن التصنيع هو حجر الزاوية فى التنمية الاقتصادية فى الدول النامية التى سبقتنا فى تحقيق التقدم الاقتصادى وتلك حقيقة لا جدال فيها إلا أنه لا يمكن الأخذ بها على الإطلاق للعديد من الأسباب ، وهى خصوصية التجربة ويقصد بها تجربة التنمية بكل مجتمع ، وإذا كانت عملية إنتاج المنتجات الأولية كالزراعة ، والرعى ، والغابات قد ارتبطت بتخلف الدولة ، كما يعتقد البعض لذلك سارعوا بالعمل على التحول نحو الصناعة ، انطلاقا من أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق دون وجود قاعدة صناعية قوية تقوم على التصنيع لسد الطلب المحلى وأيضا الطلب الخارجى التصديرى

الارتباط بالاستعمار

ويضيف الدكتور جميل جورجى قائلا إن التحول من المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى ، ارتبط بمفهوم سياسى فى بادئ الأمر ، وعلى أساس أن التصنيع يعد أحد ثمار التحرر من الاستعمار إذ قد ارتبط فى الأذهان بأن الدول التى تتميز بطبيعة جيدة تكون هدف الدول المستعمرة من أجل أن تنتج موادها الأولية التى تستخدم فى الصناعة ، وبالتالى تصبح هذه الدولة كمزرعة لمد الدولة المستعمرة باحتياجاتها الزراعية لذلك عزفت العديد من الدول الزراعية فى كثير من الأحيان عن الاهتمام بثرواتها الزراعية بسبب المفاهيم الخاطئة التى ارتبطت بالاستعمار .

دفعة للاقتصاد القومى

ويشير الدكتور جميل جورجى إلى أن مصر دولة زراعية فى الأساس ولابد من الاهتمام بقطاع الزراعة وتوجيهه نحو التصدير على أساس أننا نتميز عن دول أخرى بسبب المناخ الجيد ، ومجرد الاهتمام بالزراعة سوف يؤدى إلى تحقيق دفعة للاقتصاد القومى وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات مؤكدا على ضرورة التوسع فى زراعة مساحات المحاصيل التصديرية لأن ذلك سوف يؤدى إلى تطوير الميزان التجارى ، ويسد الفجوة بين الصادرات والواردات ، وتوفير النقد الاجنبى لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وعلينا أن

نتـجـه نحـو دعم وتطوير القطاع الزراعى فى مجال التصدير، وليس فقط من أجل إشبـاع الاسـتهـلاك المحلى .

وهو مالا يحتاج إلى جهد كبير كما يعتقد البعض ، لأن السلع الزراعية المصرية لها سمعة فى الأسواق العالمية وتتمتع بمزايا نسبية عن غيرها من السلع والمحاصيل الأخرى ، المماثلة ولا سيما الفاكهة ، والخضروات ، والبطاطس ، والثوم ، والبصل ، وبعض المنتجات الزراعية الأخرى التى يزداد عليها الطلب فى أوروبا وبعض الدول العربية ، خاصة بعد سماح عدد كبير من هذه الدول بدخول الحاصلات الزراعية المصرية أسواقهم دون رسوم جمركية ، مما يتيح فرصة كبرى لهذه المحاصيل للمنافسة والاستمرار خلال السنوات المقبلة التى ستشهد نهضة زراعية كبرى .

ميثاق الشرف

ويقول الدكتور نصر جميل رئيس قسم البحوث والمقننات المائية والرى الحقلى إن الزراعة هى أحد مصادر الدخل القومى الذى سيقوى مع زيادة التصدير ، وعندها تخضع الحاصلات الزراعية لعوامل الجودة ، فإن الطلب سوف يزداد عليها وذلك مع تخفيض التعريفة الجمركية من قبل الدول المستوردة مؤكدا على ضرورة التزام المصدرين بميثاق الشرف الخاص بالمواصفات التى تقرها الدول الأوروبية حصولا على السمعة الجيدة وبخاصة ، فيما يتصل بأساليب التغليف وغيرها من وسائل التعقيم مطالبا الحكومة بضرورة توفير كافة الوسائل لدعم تصدير الحاصلات الزراعية وإزالة كافة أساليب الروتين التى تعوق هذه العملية.

الأسمدة العضوية

ويشير الدكتور نصر جميل إلى أنه سوف يزداد الطلب على المحاصيل الزراعية المصرية مثل البطاطس، والأرز ، والبصل ، والبرتقال ، والفراولة ، والطماطم ، والكانتلوب وغيرها من الفواكه الأخرى ، مطالبا بضرورة الاعتماد



على الأسمدة العضوية فى أساليب الزراعة ، حتى تكون عملية التصدير سهلة أمام هذه المحاصيل.

ويستطرد الدكتور نصر جميل قائلا إن التوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية ، يجب ألا يكون على حساب زراعات نحن فى حاجة إليها مثل القمح ، والأرز وأن يكون ذلك التوسع فى أماكن جديدة تستصلحها الدولة بعيدا عن الأراضى الواقعة حول نهر النيل

الأسواق العربية

أما الدكتور توفيق مسلم الأستاذ بزراعة الأزهر فيقول إذا كنا فشلنا فى أن نكون قوة صناعية خلال السنوات الماضية ، فإن السبيل الأمثل لتعويض ذلك هو الاهتمام بقطاع الزراعة والذى يعمل به عدد كبير من العمالة المصرية مشيرا إلى ضرورة توجيه بعض الحاصلات الزراعية نحو التصدير ، خاصة إلى الأسواق العربية ، التى من السهل أن تفتح أبوابها للحاصلات الزراعية المصرية ، وذلك عكس الأسواق الأوروبية التى من المؤكد أنها ستضع شروطا تعجيزية أمام السلع المصرية .

ومن أهمها مواصفات الجودة

اكتفاء ذاتي عربي

ويطالب الدكتور توفيق مسلم بضرورة اتحاد الدول العربية لعمل اكتفاء ذاتى بينها واستصلاح أراض جديدة ، وزراعة الأراضى المستصلحة فى بعض الدول العربية ، مثل السودان ، التى يوجد بها حاليا أكثر من ٢٠ مليون فدان مستصلحة ، ولا تجد من يزرعها رغم توافر المياه ، والأيدى العاملة ، إلا أنها لا تجد من يفكر فى زراعتها فدولة مثل مصر تستورد حوالى ٣٥ ٪ من احتياجاتها من القمح وهى تحتاج إلى نحو مليون فدان قمح حتى تكتفى منه .

وهنا لابد من العمل بشكل جاد ، من أجل سد الفجوة فى هذا المجال ، وبالتالى توفير العملة الصعبة التى تستورد بها هذه الكميات من القمح إلى جانب مجالات أخرى يحتاجها السوق المحلية

الزراعة بالمياه الجوفية

ويؤكد الدكتور توفيق مسلم أن هناك فرصة لتحقيق هذا الهدف خاصة فى مدن الصعيد ، فمحافظة قنا يوجد بها حاليا مساحات شاسعة قابلة للزراعة على المياه الجوفية ، تمتد حدودها حتى ليبيا ، حيث بدأت المحافظة فى توزيع كميات من الأراضى على المستثمرين بأسعار مخفضة وهذا من شأنه أن يؤدى إلى ظهور تشبع فى عدد كبير من الحاصلات الزراعية ، خاصة القمح ، الذى نحتاج إليه فى الفترة المقبلة

استصلاح الأراضي

ويقول المهندس على مصطفى عياد " وهو يعمل فى مجال استصلاح الأراضى الزراعية " إنه حان الوقت للنهوض بالمنتج الزراعى وأعتبر أن نجاح التجربة فى الأراضى الجديدة المستصلحة حديثا أمرا مبشرا بالخير ، ودليلا على أن الزراعة هى المستقبل ، وأن التوسع فى المجالات الزراعية سوف يكون له أهمية بالغة فى انتعاش الاقتصاد والقضاء على البطالة ، مشيرا إلى أن الزراعة من الممكن أن تؤدى دورا محوريا وأساسيا فى التنمية فى مصر ، وخاصة فى إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية ، وإتاحة الفرصة أمام المنتج الزراعى المصرى لينافس مثيله فى الأسواق العالمية .

ويؤكد المهندس على مصطفى عياد على أنه حان الوقت لكى تتضافر كل الجهود للنهوض بالمنتج الزراعى المصرى ، من أجل منافسة السوق وهذا يلزم البحث عن استخدام الأساليب المتطورة والتقنيات الحديثة فى الزراعة ، والعمل المستمر فى انتخاب الأصناف المقاومة والحرص على

خفض مسببات الأمراض والقضاء عليها بالوسائل الحيوية وكذلك توعية المزارعين بأهمية التطبيق العلمى فى استخدام المخصبات العضوية ، والإقلال من استخدام المبيدات والكيماويات التى ثبت أنها تعوق المنتج المصرى فى منافسة مثيله .

ويضيف قائلا : إن مصر تتوافر فيها كافة عناصر النهوض بالزراعة ، ولكن الأهم هو أن نبحث عن كل ما يؤدى إلى التركيز على زراعة المحاصيل الاقتصادية والارتقاء بجودة الصناعات الزراعية المصرية ، وهذا يكون بأهمية التطبيق العلمى والإلمام بالعمليات الزراعية واستخدام برامج متكاملة خاصة بأهمية الدورة الزراعية وتثقيف الفلاحين ، والتوسع فى المشاريع الزراعية بغرض جعل مصر فى المقدمة وذلك سوف يؤدى إلى طريق التسويق الجيد ، فبدون ذلك لن يكون هناك فرصة جيدة للمنتج الزراعى للمنافسة

خطة مرسومة

ومن جانبه يؤكد الدكتور عبدالسلام جمعة رئيس مركز البحوث الزراعية الأسبق والمستشار الحالى للمركز أن الدولة تهدف من خلال خطتها المرسومة إلى زيادة مساحة الأراضى الزراعية من ٨.٢ مليون فدان " تصل مساحتها المحصولية إلى ١٥ مليون فدان سنويا وفى الوقت الحالى " إلى ١١ مليون فدان " تصل مساحتها المحصولية إلى ٢٢ مليون فدان سنويا بحلول عام ٢٠١٧" وذلك على أساس أن الفدان يتم زراعته مرتين خلال العام الواحد

وهذا كله يبشر بالخير على الرغم من الزيادة السكانية الكبيرة مشيرا إلى أن مصر تنتج نحو ٥٥٪ من الاستهلاك المحلى من القمح حاليا ، وتستورد ٤٥ ٪ منه والدولة تهدف إلى زيادة المساحة خلال الفترة المقبلة فى الأراضى الموجودة شرق قناة السويس فى شمال سيناء ، والتى تقدر بنحو ٦٨٠ فدانا مخصصة للقمح فقط ومن المتوقع زيادة هذه المساحة خلال السنوات المقبلة

أعلي إستهلاك في العالم

وأضاف الدكتور عبد السلام جمعة – أن معدلات استهلاك القمح فى مصر تعد من أعلى المعدلات فى العالم حيث يصل معدل استهلاك الفرد إلى نحو ٢٠٠ كيلو فى السنة وتزرع ٦.٨ مليون فدان سنويا وهذه المساحة تقل عن الهدف بنحو ٥ ملايين فدان وبالتالى فإن تعويض هذا النقص سيكون عن طريق الأراضى الجديدة فى سيناء ، ومدن الصعيد هذا من ناحية ومن ناحية أخرى استنباط أصناف جديدة ذات إنتاجية عالية تستطيع سد الفجوة بين الاستهلاك المحلى والإنتاج

ويرى الدكتور عبد السلام جمعة أننا نستطيع زراعة ١.٥ مليون فدان بالقمح خلال السنوات المقبلة ، وبالتالى يكون الاستيراد من القمح بكميات قليلة وفى هذا توفير للعملات الصعبة التى نستورد بها كميات القمح سنويا من دول فرنسا وأمريكا وكندا

السير بخطي جيدة

ويستطرد الدكتور عبد السلام جمعة قائلا إن قطاع الزراعة فى مصر يسير بخطى جيدة ، ولابد من تحديث القطاعات الأخرى بجانب الزراعة ، فمثلا نحن لا توجد عندنا مشكلة بالنسبة للقطن من حيث الإنتاج لكن مشكلتنا هى التصنيع فإذا استطعنا تطوير الصناعات التى تعتمد على الزراعة نستطيع أن نصبح قوى اقتصادية كبرى .

ويرى الدكتور عبد السلام جمعة أن الزراعة سوف تستفيد بشكل كبير من اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية ولكن ذلك سوف يتطلب منا وبخاصة من مركز البحوث ضرورة الاهتمام بجودة المنتج الزراعى والاعتماد على محاصيل زراعية تدر إنتاجا وفيرا هذا من ناحية كما سيتطلب ذلك الاعتماد على الأسمدة العضوية فى زراعة المحاصيل التصديرية مشيرا إلى أن ذلك سيوفر عملة صعبة تدخل الخزينة المصرية وبالتالى نستطيع شراء أشياء أخرى بهذه العملة.


اللواء عثمان شاهين


عادل الإبياري

نقابة العاملين بشركة أدخنة النخلة بالمنوفية

تتقدم بأرق وأجمل التهاني للاستاذ

عادل أحمد الأبيارى

رئيس مجلس الإدارة

وجميع أعضاء مجلس الإدارة بمناسبة

العيد القومي لمحافظة المنوفية

وتتمني التقدم لشعب المنوفية تحت

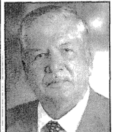
قيادة اللواء

عثمان شاهين

محافظ المنوفية

اللجنة النقابية للعاملين بأدخنة الوردة

الحاج فتحى أحمد التلاوى


اللواء عثمان شاهين

وأخوته طاهر ومحمد التلاوى

بشبين الكوم

يتقدمون بأسمي آيات الحب

والتقدير إلي السيد اللواء

عثمان شاهين

محافظ المنوفية

والي جميع القيادات الشعبية والتنفيذية

والسياسية بالمحافظة ولشعب المنوفية العظيم

بمناسبة

العيد القومى لمحافظة المنوفية

ت: ٠٤٨/٢٢٠٦١١


اللواء عثمان شاهين


عبدالحميد عبدالجواد

اللجنة النقابية للعاملين بالشئون الصحية بالمنوفية

تتقدم بالتهنئة إلي السيد

اللواء **عثمان شاهين** محافظ المنوفية

والي السيد **أحمد العماوي** وزير القوي العاملة

والسيد **عبد الحميد عبد الجواد** رئيس النقابة العامة

بمناسبة **العيد القومى للمحافظة**

مع تحيات : رئيس وأعضاء اللجنة

مصنع جابر زايد لأجولة البلاستيك

يتقدم بخالص التهنئة للسيد اللواء

عثمان شاهين محافظ المنوفية

والسيد رئيس جهاز التعمير بمدينة السادات

بمناسبة **العيد القومى للمحافظة**

مع تحيات **جابر حسين زايد - أحمد جابر زايد**

مدينة السادات المنوفية

المنطقة الأولى قطعة ٢٠ ت: ٦٠٠٦٧

قشقوش للبلاط الآلى - المنوفية - شبين الكوم

يتقدم الحاج **محمود إبراهيم قشقوش** وشركاه

بالتهنئة إلي السيد

اللواء **عثمان شاهين** محافظ المنوفية

بمناسبة **العيد القومي للمحافظة**

والي جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية

والي شعب المنوفية العظيم

شبين الكوم شارع جمال عبد الناصر ت: ٠٤٨/٢٢٠٧٤٢

ثورة يوليو وأفريقيا



عرض :
محمد حسنى السيد

يسرنى أن نلتقى – عزيزى القارئ – فى هذا الركن الصغير لنستعرض كتابا أو بحثا أو دراسة ، مما تضمه أرفف المكتبة من إنتاج الفكر الإنسانى ... وبمناسبة الذكرى الحادية والخمسين للثورة يسرنى أن أقدم اليوم كتابا هاما يؤرخ لعلاقة ثورة – الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ بأفريقيا ، مع إشارة خاصة للعلاقات المصرية والسودانية ، شارك فى إعداده نخبة من السفراء والمفكرين والمثقفين ، وأصدره عام ٢٠٠١ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ...

يضم الكتاب أعمال ندوة خاصة نظمتها وحدة دراسات الثورة المصرية بالمركز ... وينقسم هذا الكتاب إلى قسمين رئيسيين يتعلق الأول بثورة يوليو وأفريقيا ، حيث يضم فصلين :

الأول يتناول الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية للسياسة الخارجية المصرية فى أفريقيا ، والذى يعكس التوجه الأفريقى لثورة يوليو فيما يتعلق بالسودان وتأمين منابع النيل ، ومواجهة النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا ، وكذلك إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية ، والدعم الدبلوماسى لأفريقيا فى المنظمات الدولية والمؤتمرات العالمية ، هذا بالإضافة إلى إقامة ، ودعم المشروعات الاستثمارية المشتركة بين مصر والدول الأفريقية .

أما الفصل الثانى من القسم الأول فيتناول ثورة يوليو وقضايا التحرر الوطنى فى أفريقيا ، حيث يوضح دور ثورة يوليو فى دعم وتوجيه ومساندة حركات التحرير الثورية فى الدول الأفريقية سياسيا وماديا .

ويتناول القسم الثانى من الكتاب العلاقات المصرية السودانية ، حيث ينقسم أيضا إلى فصلين كل منهما يتناول الرؤى المصرية والسودانية حول طبيعة علاقات البلدين فى إطار الخصوصية والأزلية ، التى تتسم بها هذه العلاقات .

ونستعرض فيما يلى أهم الأفكار التى تضمنها الكتاب

أهمية أفريقيا لمصر : العلاقات المصرية الأفريقية جذور ضاربة فى التاريخ ، فالقارة الأفريقية تعتبر عمق مصر الأمنى الذى أدركته الدولة المصرية فى مختلف العصور بداية من الحقبة الفرعونية ، وحتى العصور الحديثة وكان جل اهتمامها يتجه جنوبا صوب السودان ومنابع النيل ، وشرقا صوب البحر الأحمر حتى مدخله الجنوبى عند باب المندب شاملة الشواطئ الشرقية لأفريقيا ، وقد ترجم هذا الإدراك المبكر للمصلحة المصرية بأشكال مختلفة حسب معطيات العصر ، فتارة كانت مصر تضم هذه المناطق إلى سيادتها ، وتارة أخرى كانت تعتمد على تنمية العلاقات التجارية معها .

ولاشك أن الخمسينيات من القرن العشرين – وهى سنوات حكم الرئيس جمال عبد الناصر – قد شهدت ازدهارا واسعا للعلاقات المصرية بمختلف الشعوب الأفريقية ذلك أنها أضافت بعدا جديدا إلى المدرك التاريخى للمصلحة الوطنية المصرية ألا وهو مؤازرة الحركات التحريرية لشعوب القارة فقدمت لها العون والمساندة على المستوى المالى والسياسى والعسكرى وعندما استقلت هذه الشعوب أقامت ثورة يوليو علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية قوية مع الغالبية العظمى من هذه الدول حديثة الاستقلال ، وقد استطاعت بهذه الاستراتيجية الدقيقة أن تبادر وتحجم المحاولات الإسرائيلية للانتشار فى القارة .

وقد ظل هذا التوجه الأفريقى يشكل ركيزة من ركائز السياسة المصرية حتى نهاية عهد الرئيس جمال عبد الناصر – وإن جاءت نكسة ١٩٦٧ لتضعف من تأثيره ، وذلك بحكم الانكسار المصرى الداخلى ، ورغم ذلك سارعت كثير من الدول الأفريقية فى ذلك الوقت إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل كسياسة تضامنية مع الموقف المصرى .

وقد تراجعت العلاقات المصرية الأفريقية كثيرا فى السبعينيات والثمانينيات وظلت فى أضعف حالاتها فيما عدا بعض الفترات القصيرة النادرة ، حتى السنوات القليلة الماضية ، حيث نشاهد محاولات جديدة لتفعيل الدور المصرى فى أفريقيا ، لا سيما على المستوى الاقتصادى .

ومن ناحية أخرى تأرجحت العلاقات المصرية السودانية –رغم أهميتها البالغة – بين التوتر والفتور ، وذلك منذ استقلال السودان وحتى الآن ، ونستثنى من هذا السياق العام بعض السنوات ، كان أهمها بداية حكم الفريق إبراهيم عبود حين توصلت الحكومتان المصرية والسودانية إلى عقد اتفاقية مياه النيل فى سنة ١٩٥٩ ، ثم فى عصر الرئيس نميرى حين عقدت بينهما عدة اتفاقيات للتعاون والتكامل رفضتها أهم الأحزاب السودانية فى الحكومة الديمقراطية التى تلت سقوط النظام بدعوى أنها صادرة عن حكومة عسكرية غير شرعية وكان بالطبع لهذا التوتر الدائم فى العلاقات المصرية والسودانية أسباب بعضها موضوعى ، والبعض الآخر إرث تاريخى ، لم تستطع الدولتان تخطيه إلى آفاق أرحب للتعاون والتكامل الصحيح وسنعرض بعض التفاصيل عن هذه النقطة عند الحديث عن القسم الثانى من الكتاب .

أبعاد السياسة المصرية فى أفريقيا : يركز الكتاب على ثلاثة أبعاد : البعد الأمنى ، والبعد السياسى ، والبعد الاقتصادى .

ففى مجال البعد الأمنى . يشير الكتاب إلى ما أكدته ثورة يوليو بالنسبة لحقوق الشعوب فى التحرر والاستقلال وتقرير المصير وإمتلاك ثرواتها ، وكيف أصبحت مصر طرفا يقف بجوار القوى الوطنية الأفريقية فى كل صراع يكون الاستعمار طرفا فيه ، حيث اعتنق جمال عبد الناصر مبدأ وحدة النضال من أجل تحرير أفريقيا كلها ، وفعلا نالت معظم الدول الأفريقية استقلالها فى بداية الستينيات من القرن العشرين ، ويستعرض الكتاب أهم الأبعاد الأمنية لتوجه ثورة يوليو المتمثلة فى أ– السودان ب– تأمين منابع النيل ج– مواجهة النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا د– تأمين البحر الأحمر هـ– إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية .

وفى مجال البعد السياسي: يوضح الكتاب الدعم السياسى الذى قدمته مصر للشعوب الأفريقية فى المحافل الدولية ، وسماحها بفتح مكاتب سياسية لحركات التحرر الأفريقية وأهمها أوغندا وكينيا وموزمبيق وزيمبابوى وزامبيا وناميبيا والكاميرون وأنجولا وإريتريا وجيبوتى ، وكذلك قيام الإذاعة المصرية ببث برامج ناطقة باللغات المحلية الأفريقية المتعددة ، كما لعبت مصر دورا رائدا فى تحقيق الوحدة الأفريقية

أما فى مجال البعد الاقتصادي: فإن موقع مصر الجغرافى فرض عليها أن تتحرك وتنشط فى أكثر من محور أهمها المحور الأفريقى حيث حرصت مصر على أن يكون لها وجود قوى ومؤثر فى الدول الأفريقية بصفة عامة وحوض النيل بصفة خاصة عن طريق تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأفريقية .

العلاقات المصرية السودانية

وهو عنوان القسم الثانى من كتابنا فى هذا الشهر ، حيث يعرض فى فصله الأول رؤية مصرية لهذه العلاقات ، كما يعرض فى الفصل الثانى رؤية سودانية لهذه العلاقات ، ففى الرؤية المصرية للعلاقات المصرية السودانية يتم استنباط الخبرة التاريخية من مسيرة هذه العلاقات فى تفاعلاتها بالإيجاب والسلب ، ابتداء من الفتح التركى المصرى للسودان عام ١٨٢٠ ومرورا باستقلال السودان عام ١٩٥٦ ثم تشكيلات الحكومات المختلفة بالسودان ، ومواقف الأحزاب السودانية الرئيسية ، والانقلابات العسكرية السودانية : الفريق إبراهيم عبود فى نوفمبر ١٩٥٨، وجعفر نميرى عام ١٩٦٩ حيث شهدت فترة حكمه مشاركة القوات السودانية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتوقيع منهاج العمل التكاملى مع مصر فى عام ١٩٧٤ ولم يقدر لمسيرة التكامل الاستمرار حيث قامت انتفاضة ابريل ١٩٨٥ التى أطاحت بحكم نميرى وبعملية التكامل بين البلدين واستمر الفتور يطغى على العلاقات المصرية السودانية حتى وقوع الانقلاب العسكرى الثالث بالسودان فى ٣٠/يونيو ١٩٨٩ بزعامة عمر البشير وتحت مظلة الجبهة الإسلامية القومية .

ميراث الخبرة التاريخية : إن المتتبع للمسار التاريخى العام للعلاقات المصرية السودانية، يمكن أن يخرج بعدد من الملاحظات التى أهمها:

١- أن التركيب التعددى للمجتمع السودانى وما يفرزه من حالة عدم الاستقرار السياسى (ثلاث فترات حكم مدنى وثلاث فترات حكم عسكرى فى أقل من نصف قرن) قد شكل العامل الأساسى فى عدم استقرار العلاقات المصرية السودانية .

٢- إنه كلما نمت وتعززت العلاقات بين البلدين ازدادت حساسيات بعض طوائف المجتمع السودانى وسعت إلى تدمير هذه العلاقات (خاصة زعماء ، حزب الأمة والجنوبين)

٣- لم تقف مصر ضد إرادة الشعب السودانى فقبلت حق تقرير المصير للسودان واعترفت باستقلاله ، واعترفت وتعاملت مع مختلف أنظمة الحكم فيه مدنية كانت أم عسكرية ، رغبة فى الحفاظ على العلاقات بين الشعبين.

٤- من الواضح أن معظم التأزم فى العلاقات المصرية ، السودانية إنما يعود أساسا إلى مواريث تاريخية وعوامل سيكولوجية سودانية ، كما يرجع إلى الطبيعة التعددية للمجتمع السودانى والتى أسفرت عن مدركات وأشكال من السلوك غير المواتية لتنقية أجواء العلاقات المصرية السودانية .

الرؤية السودانية

فى مقابل الرؤية المصرية للعلاقات المصرية السودانية ، يعرض علينا الكتاب رؤية سودانية لهذه العلاقات فى إطار المتغيرات المتسارعة والتحولات الكبرى التى جرت فى العالم فى الحقبة الأخيرة ، وبما فرضته من مفاهيم حديثة وتفسيرات جديدة للتطورات والأحداث ، ومن الطبيعى أن يؤثر كل ذلك فى العلاقات العربية ، وما يتفرع عنها من علاقات ثنائية مثل العلاقات السودانية - المصرية ، فى وقت زاد فيه انشغال البلدين بقضايا استراتيجية قومية وإقليمية ، وأخرى محلية ، وما بينهما من قضايا مشتركة .

وقد مرت العلاقات بين مصر والسودان منذ بداية القرن التاسع عشر بمراحل وأحوال مختلفة صعودا وهبوطا ، من وحدة كانت بينهما جاءت نتاج الفتح تحت قيادة وحكم محمد على باشا وأبنائه وأحفاده ، إلى استقلال فى عهد أحمد المهدى ، وخليفته عبد الله التعايشى ، إلى تبعية فى عهد الحكم الثنائى شكلا والبريطانى فعلا ، إلى حكم ذاتى انتقالى ثم إلى استقلال فى عهد ثورة يوليو التى كانت تطمح إلى وحدة اختيارية شعبية حسب فلسفة الثورة وقائدها ، والتى كانت ملتزمة بمبادئ التحرر الوطنى والقومى .

ومنذ استقلال السودان فى يناير ١٩٥٦ لم تشهد العلاقات المصرية السودانية تقدما فى اتجاه واحد ثباتا على سياسات محددة ، إنما تأرجحت بين عدة مستويات وأحوال حسب اتجاهات ومزاج وأوضاع الإدارة الحاكمة ومدى تفهمها للسياسات والقرارات الصادرة فى كلا البلدين ، ومدى احترامها للثوابت والتزامها بالاستراتيجيات التى تحكم علاقة البلدين والتى تضبط - بقدر المستطاع - المتغيرات المتوقعة أو الطارئة أو المفاجئة.

ثم يتعرض الكتاب للثوابت فى العلاقة بين البلدين والتى توصف (بالأزلية والخصوصية) لقدمها وامتدادها إلى أعمق أعماق الزمن إلى عصر ما قبل التاريخ ، كما يستعرض أيضا مخزون الأحداث والقضايا التى تشكل اختلافا فى الرؤى حول المفاهيم الأساسية التى تشكل عامل تقارب أو تنافر بين البلدين .

ويعرض الكتاب رؤية نحو مستقبل العلاقات المصرية السودانية بعد التسليم بأن عناصر التقارب والتواصل على أرضية " العلاقات الخصوصية " بين البلدين أكبر كثيرا من عناصر التنافر والتباعد ، وللحفاظ على حيوية هذه العناصر لتكون فاعلة ونشطة فى كل وقت ،والأن يتطلب الأمر حسب الرؤية السودانية .

أ- تعميق الفهم المشترك للمصالح التى تربط بين البلدين وتحديد المخاطر التى تهدد الأمن القومى المشترك ، وهذا يحتاج إلى تواصل الاتصالات على جميع المستويات بين الشعبين ، ورفع كل العوائق التى تمنع هذا التواصل .

ب- اتجاة البلدين نحو تكامل اقتصادى شامل يتخطى الشعارات القديمة والمستهلكة بعد مراجعة سلبيات التجربة السابقة فى التكامل .

ج- فتح صفحات الصحافة المصرية والسودانية ليتبادل فيها الباحثون والكتاب والمتخصصون والمهتمون بعلاقة البلدين وجهات النظر والأفكار والإبداعات مع ملاحظة أن السودانيين يلمسون قصورا فادحا لدى أشقائهم المصريين عن أحوال السودان وتركيبة مجتمعه ومشكلاته الحقيقية وطموحاته ، فمازال عامة المصريين يتوقفون عند معلومة واحدة وناقصة وهى " أن أرض السودان كلها خصبة ولا تحتاج إلى أى مجهود فلماذا السودانيون كسالى فى إنتاج خيراتها " ... فالأشقاء المصريون لا يعلمون أن أراضى شاسعة من السودان معرضة منذ سنوات للتصحر ، وأن البلاد التى يتصور أنها غارقة فى المياه تعيش حالة جفاف متكرر كل أربع سنوات ، وأن السودانين ليسوا كسالى ، إنما طبيعة المناخ تحرم السودان من أكبر نسبة من طاقته البشرية العاملة .

وبعد استعراض ما تضمنه كتاب " ثورة يوليو " من نقاط هامة نستطيع أن نتفهم ما أدركه الرئيس جمال عبد الناصر من أن ثورة يوليو ١٩٥٢ هى جزء لا ينفصل عن حركة التحرر الوطنى التى سادت أنحاء متفرقة من العالم خلال عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ،حيث تمكنت مصر بمكانتها الحضارية والبشرية أن تلعب دورا رائدا فى مساندة حركات التحرر فى دول العالم الثالث .

المكاسب العمالية فى عهد الثورة

من حق ثورتنا الخالدة على جموع العمال أن يعترفوا بأياديها البيضاء عليهم ، ومن حق الملايين أن يفخروا بهذه المكاسب التى حققتها ثورتهم الرائدة .. لقد كان حتما أن يتم اللقاء بين الثورة الحرة ، وبين العمال الأحرار الذين تفاعلوا مع ثورتهم وآمنوا بمبادئها وعملوا على تحقيق أهدافها فما قامت الثورة إلا لكى تعيد الحقوق لأصحابها .. وكان حتما أن يتم اللقاء بين الثورة وعمالها، وبين العمال وآمالهم ، فتوالت المكاسب ، وتعددت الانتصارات

أحد لقاءات قائد ثورة يوليو مع العمال

بقلم : **عبد اللطيف بلطية**

فى مجال قوانين العمل

عملت الثورة على تكافؤ فرص العمل بما قررته من أحكام بشأن توظيف وتخديم العاطلين تكفل المساواة الكاملة بين جميع المواطنين .

كما قامت بإنشاء أجهزة ديمقراطية للتشاور والتعاون والمشاركة فى المسئولية بين أصحاب الأعمال والعمال ، كالمجالس المشتركة فى مستوى المؤسسة ، وكفلت حدا أدنى للأجور يضمن للعامل عيشا كريما ، حدد بخمسة وعشرين قرشا فى اليوم .

وأنقصت ساعات العمل بمقدار ساعة فى اليوم مع بقاء الأجور كما هى دون تخفيض ، وبذلك أصبح يوم العمل هو سبع ساعات ، وفضلا عما فى ذلك القانون من تحسين لظروف العمل فقد أتاح فرصة العمل أمام عدد من العاطلين .

وتحقيقا لعدالة التوزيع ، صدر قانون توزيع الأرباح الذى به أصبح للعامل إلى جانب أجره حقه العادل فى ثمرة عمله ونتيجة كده .

كما نص القانون على عدم جواز فصل العامل دون مبرر يقتضى هذا الفصل كما صدر قرار وزارى نص صراحة على بطلان كل قرار يصدر بفصل أحد العمال ، مالم يعرض على لجنة ثلاثية أحد أطرافها ممثل للنقابة ضمانا للعامل وحماية له .

وإيمانا من الدولة بدور النقابات العمالية فى مجتمعنا الجديد ، عملت على تنظيمها ومدها بأسباب القوة والبقاء ، فتقرر فى عام ١٩٥٩م تشكيل النقابة على أساس المهنة الواحدة ، أو الصناعة الواحدة ، وأصبحت النقابة تضم كل العاملين دون تفرقة بين موظف وعامل .. كما تقرر بعد ذلك مبدأ التفرغ النقابى حتى تستطيع النقابات أن تؤدى دورها على الوجه الأكمل .

فى مجال التأمينات الاجتماعية

صدر قانون التأمينات الاجتماعية ، ثم قانون



● وردت شكوى مقدمة من خمسين عاملا بالشركة الأهلية للصناعات المعدنية بأبى زعبل تتضمن قيام الشركة بإنهاء عقود عملهم .

●● تبين من البحث أن ١٣٠ عاملا يعملون مع المقاولين السابقين بالشركة المذكورة أصبحوا بلا عمل بعد انتهاء عمليات وعقود هؤلاء المقاولين .. وقد تمكنت الوزارة من الاتفاق مع الشركة على تعيين بعض هؤلاء العمال بالشركة والآخرين لدى المقاولين الحاليين ، وفعلا تسلم العمال أعمالهم إما بالشركة أو لدى المقاولين .

ثم قام ١٥ عاملا بترك عملهم لدى المقاولين مطالبين بالعمل لدى الشركة مباشرة ، وقد قامت الوزارة بالاتصال بالشركة التى أبدت استعدادها لتسليمهم العمل لدى مقاول المبانى .

والوزارة بالاشتراك مع عضو مجلس الإدارة عن العمال وأعضاء اللجنة النقابية بالشركة فى سبيل إقناعهم بتسلم العمل

" مجلة العمل سبتمبر ١٩٦٣"





إعداد: حسن عبدالستار



المعاشات وبذلك أصبح للعامل الحق فى اقتضاء معاش فى شيخوخته أو عجزه أو إصابته أو وفاته ، وهكذا أمنت الدولة العمال ومن يعولون فى حاضرهم ومستقبلهم .

ورغبة من الدولة فى وضع حد للاستغلال ومنع تسلط فئة من المواطنين على أرزاق الأكثرية توجه الإنتاج وعائده إلى صالحها وحدها على حساب الأكثرية ، فقد أصدرت قرارات اشتراكية ثورية بها ملكت الشعب جزءا كبيرا من وسائل الإنتاج ، ليقوم قطاع قوى وقادر تديره الدولة لصالح جموع الشعب.

ولم تقف الدولة عند هذا الحد .. بل سارت أشواطا أبعد حين قررت أن يشترك العمال فى إدارة مؤسساتهم ، وجلس العمال لأول مرة على كرسى الإدارة ، يساهمون فى إدارة مؤسساتهم ، ويراقبون سيرها ويعملون على تنفيذ الأهداف المطلوبة.

وفى ظل القطاع العام صدرت لائحة العاملين بالشركات ، والتى وضعت قواعد عادلة للمرتبات والعلاوات والترقيات ، كما ألغت التفرقة بين العامل والموظف ، وأفسحت المجال أمام الكفاءات والمواهب للتدرج حتى يصل العامل إلى أعلى المستويات فى الوحدة الإنتاجية التى يعمل بها ، كما أخذت مبدأ جماعية القيادة .

وكان النصر الكبير الذى جاء به الميثاق للجموع العاملة فى بلدنا ، إذ نص على ضمان نصف المقاعد الشعبية على جميع مستوياتها ، بما فى ذلك المجلس النيابى لعمال والفلاحين ، لكى تتسلم هذه الثورة العاملة مسئولية الحكم فى مجتمعنا الجديد ، بعد أن طال حرمانها من ممارسة حقوقها قبل الثورة .

ثم كانت قمة هذا التطور تعيين عامل وزيرا للعمل ، فأعطى هذا القرار للعمل الشريف قداسته وقيمته .

وهكذا توالت المكاسب العمالية فى عهد الثورة لتعيد الحقوق لمن طال حرمانهم منها ، ولتبنى المجتمع الجديد على أساس متين من العدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية ، ولكى يرتفع البناء معتمداً على سواعد الملايين من قوى الشعب العاملة المناضلة بأمانة والمكافحة بصدق.

" مجلة العمل أغسطس ١٩٦٣"

• تجدر الإشارة هنا أن الكاتب أصبح رئيسا لاتحاد عمال مصر بعد ذلك ووزيرا للعمل

كلمة التحرير

الذى لا شك فيه أن الأحداث الضخمة التى تعيشها جمهوريتنا العربية المتحدة فى هذه المرحلة والتى سبق الوعى الجماهيرى فيها موعده ، تؤكد أن ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م ، تختلف كثيرا عن غيرها من الثورات فى طابعها وفى مفهومها ، وأصالتها ، فهى منذ يومها الأول لم تكن مجرد انقلاب عسكرى ، أو تغيير شكلى فى نظام الحكم وإنما كانت ثورة شاملة عبرت عنها المبادئ الستة التى أعلنتها منذ قيامها وسارت فى طريق تحقيقها بعزم راسخ وإيمان لا يتزعزع لا و تقهره العقبات ولا تعترضه أشواك الحقد والأنانية التى تبثها الرجعية والاستعمار دون جدوى لكى توقف انطلاقها .. ذلك أنها كانت الصدى الحقيقى الذى استطاع أن يخرج أمنيات هذا الشعب بل والشعب العربى كله من حيز الأمانى إلى حيز الواقع الملموس .. فبخلاف أنها حررت بالفعل المواطن العربى من الخوف والذل من الحاجة ، فإنها آمنت بالقومية العربية والوحدة العربية وصممت على أن تزيل الفوارق المصطنعة بين أجزاء الوطن العربى وتعيد رسمه من جديد كما تريده الجماهير العربية المؤمنة ، ولذلك كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثورة على النطاق العربى بل وعلى النطاق العالمى وامتد أثرها إلى أبعد مما كان يتصور لها وأصبح المواطن فى عدن ، وفى المحميات ينظر إليها على أنها ثورته كما ينظر إليها المواطن الفلسطينى على أنها أمل عودته .

السيد الطاهرى

"مجلة العمل أبريل/ مايو١٩٦٣"

أخبار المناطق

يقدمها : عبد الحميد بلال

- تم إنشاء متحف للأمن الصناعى بالفيوم ، زودته منطقة العمل بأجهزة الوقاية من إصابات العمل وأخطار المهنة لزيادة الوعى الوقائى بين أصحاب الأعمال والعمال ، لتقليل حوادث العمل ، وحماية العمال من الأمراض المهنية .
- تم تخريج ٢٥٠ مثقفا عماليا من مركز الثقافة العمالية بمدينة المنصورة ، وقد قام السيد المحافظ ومدير منطقة العمل بتوزيع شهادات حضور الدارسين للدورات.
- نظم مكتب تفتيش العمل بسوهاج عدة حملات تفتيشية لمراقبة تشغيل النساء والأحداث وقد تم التفتيش على ٩٣٥ مؤسسة تضم ٤٧١٠ عمال ، وحرر ٩٦ محضرا للمخالفين من أصحاب العمل ، وذلك خلال الشهر الماضي.
- قامت منطقة العمل بالجيزة بإنشاء وحدة عمالية بمنطقة التبين تحت إشراف مكتب القوى العاملة ، للقيام بأعمال التفتيش وفض منازعات العمل بالمنطقة ويشمل اختصاصها منطقة العياط والصف.

"مجلة العمل أغسطس ١٩٦٣"



بالتعاون بين المؤسسة الثقافية العمالية ومجلة العمل

دور الإعلام العمالى فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة

يتميز العصر الحالى بأنه عصر الإعلام الذى أصبح حقيقة واقعة فى حياة الإنسان المعاصر ، وأصبح من الصعب أن يقضى الإنسان يومه دون أن يقرأ كتابا أو يطالع جريدة أو صحيفة أو مجلة أو يستمع إلى برنامج إذاعى أو يشاهد برنامجا تليفزيونيا.

ولا جدال أن الإعلام أصبح قوة مؤثرة فى حياة المجتمعات وأصبح لوسائل الإعلام دورها الواضح فى تكوين الصور الذهنية عن الوقائع والمواقف المختلفة كما أنها تؤثر فى الطريقة التى يكون بها الناس اتجاهاتهم ومواقفهم نحو عالمهم الذى يعيشون فيه .

وتأتى أهمية هذا الموضوع فى وقت كثرت فيه مسئوليات الحركة النقابية على المستوى المحلى والدولى وتطورت فيه وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة وأصبح ضروريا أن تأخذ الموضوعات الخاصة بالعمل والعمال مكانتها الطبيعية والمطلوبة بين المواد الإعلامية المختلفة ، وحتى تصل إلى الأسلوب الأمثل لكى تعبر وسائل الإعلام بصفة عامة والإعلام العمالى بصفة خاصة عن مسيرة وحركة قوى العمل والعمال فى مختلف قطاعات الإنتاج وبالتالى فإن إعلامنا العمالى يجب أن يكون الصورة الصادقة والمعبرة عن التطور الذى صاحب قوى العمل على امتداد وطننا العربى ، ويجب أن يحتل المكان اللائق والجدير بأهميته وفاعليته بوصفه التجسيد الواقعى والعملى للحركة والنشاط الذى تقوم به قوى العمل فى بناء المجتمع ، ومن هذا المنطلق يجب علينا التعرف على مفاهيم الإعلام بصفة عامة والإعلام العمالى بصفة خاصة ، حتى يمكن النظر فى الأساليب التى ترفع بها كفاءة هذا الإعلام ، ليسهم فى النهوض بقدرات التنظيم النقابى .

ومن ثم فسوف نتناول فى هذا الموضوع الجوانب التالية :

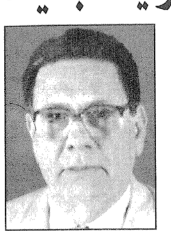
مفهوم الإعلام عامة – مفهوم الإعلام العمالى خاصة – أنواع الإعلام العمالى – أهمية الإعلام العمالى ودره فى خدمة قضايا العمل والتنظيم النقابى – دور الثقافة العمالية فى دعم الإعلام العمالى – نظرة على مستقبل الإعلام العمالى فى ظل المتغيرات الاقتصادية .

١– مفهوم الإعلام :

يعنى الإعلام كمصطلح " تزويد الجماهير بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق التى تساعد على تكوين رأى صائب فى واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات بحيث يعبر هذا الرأى تعبيرا موضوعيا عن عقلية الجماهير واتجاهاتها وميولها غير أن الإعلام لايعدو أن يكون فرعا من ظاهرة أكبر وأشمل وهى الاتصال الذى يعتبر ضرورة لاغنى عنها لأية جماعة إنسانية وهى عملية اجتماعية مستمرة ، فالإنسان منا يعيش طوال حياته فى اتصالات مستمرة لاتنتهى من أجل إشباع حاجاته ورغباته ، ويقوم الاتصال على المشاركة مع شخص آخر أو مجموعة أشخاص يشاركهم فى أفكارهم وخبراتهم ومعلوماتهم واتجاهاتهم ، فهو أساس كل تكيف وتفاعل وفهم يطالب به المجتمع أعضاءه ويعتبر الاتصال قوة مؤثرة فى مختلف مجالات النشاط البشرى .

٢– مفهوم الإعلام العمالى

يعتبر الإعلام العمالى جزءا من الإعلام العام غير أنه يوجه إلى العمال ويعنى بتحقيق الأثر الإعلامى وذلك من خلال تقديم معلومات عن الواقع العمالى وتاريخ الحركة النقابية وكفاحها ودورها فى المجتمع وغير ذلك من الأمور التى تزيد من انتماء العامل إلى طبقته العمالية وتنظيمه النقابى ، والإعلام العمالى هو نشاط اتصالى تنسحب عليه كافة مقومات النشاط الاتصال بدءا بالقائم بالاتصال communicator الذى يبادر بإرسال المعارف والأنباء والمعلومات أو يقوم بتفسيرها وتحليلها ، أو التعليق عليها وإبداء الرأى فيها وتشكل ما يعرف بالرسالة



بقلم:
د.عماد الدين حسن
المدير العام للمؤسسة الثقافية العمالية

الإعلامية :

مفهوم الرسالة الإعلامية العمالية message ونعنى بها كل معنى أو فكرة يسعى القائم بالاتصال إلى توصيله لجمهوره المستهدف من العمال وغيرهم ، وتعتبر محورا أساسيا لنشاطه ويتطلب عمله فهما كاملا لطبيعة جماهير العمال أو غيرهم ممن توجه إليهم الرسالة الاتصالية وخصائصهم المختلفة والمتنوعة كالسن والجنس والنوع والدين والمستوى التعليمى والثقافى ومكان الإقامة ومستوى المعيشة وكذلك خصائصهم النفسية والاجتماعية كمستوى تطلعاتهم وأمانيهم وحاجاتهم وميولهم واهتماماتهم وأنماطهم الاجتماعية .. الخ

إصدار جديد للنشرة العلمية

أصدر مركز البحوث والدراسات بالجامعة العمالية العدد التاسع والأربعون من النشرة العلمية الشهرية ، وقد حفل هذا العدد بالعديد من الموضوعات الهامة والمطروحة على الساحة حاليا مثل تكنولوجيا الحرب الحديثة .. والدراسة التقويمية لنظام التعليم الأساسى بمصر ، والعدل فى الإسلام كما تناولت النشرة فى عددها المواد القانونية الملزمة لتشغيل المعوقين والخطوات التى يجب اتباعها فى تشغيلهم كذلك تناولت النشرة تفسير ومعانى أسماء الملائكة والأنبياء هذا بجانب العديد من الموضوعات الأخرى .

استضافة الأشقاء السودانيين

أقامت النقابة العامة للصحافة والطباعة بالتعاون مع المؤسسة الثقافية العمالية دورة لعدد من الكوادر النقابية السودانية ، وذلك بناء على البروتوكول المشترك بين النقابيين في البلدين ، وتناولت الدورة موضوعات عن التثقيف العمالي واتفاقيات العمل الدولية وأثرها على العمل النقابي المشترك.

دورة الكوادر النقابية الكويتية

عقدت المؤسسة الثقافية العمالية بالاشتراك مع معهد الثقافة العمالية بالكويت دورة للكوادر النقابية الكويتية ، وذلك خلال الفترة من ١٤-١٩ يونيو المنصرم بالقاهرة ، وناقشت الدورة موضوعات عديدة حول الثقافة العمالية ، وذلك بمشاركة ٢٥ نقابيا ممثلين عن النقابات العمالية المختلفة والمجلس التنفيذى للاتحاد العام .

بحث جديد

الآثار الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لسياسة المعاش المبكر

أعد قطاع البحوث والتطوير " مركز البحوث والدراسات " بالجامعة العمالية بحثا تناول فيه " الآثار الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لسياسة المعاش المبكر .. وهو عبارة عن دراسة ميدانية على عينة من المتقاعدين مبكرا ، وعن أهمية هذا البحث يقول د. عماد الدين حسن نائب رئيس الجامعة العمالية ترجع أهمية هذا الموضوع إلى أنه يتناول واحدة من أهم انعكاسات ونتائج التحولات والمتغيرات المصاحبة للخصخصة وآليات السوق الحر كما أنه يمس قطاعا كبيرا من المجتمع المصرى وهو الطبقة العاملة المصرية ، بما تمثله من معنى وحجم وتأثير حيث إنها أداة الإنتاج الأساسية والقادرة على تحقيق الرقى للمجتمع ككل وذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصرى .

وعن موضوع البحث يحدثنا الأستاذ محمد على الندرى رئيس قطاع البحوث والتطوير بالجامعة العمالية وأحد المشرفين على هذا البحث ، قائلا : بأن قضية التقاعد المبكر استحوذت على اهتمام الباحثين والعلماء فى مجال الإدارة ، نظرا لما ينطوى عليه التقاعد المبكر من عوامل وتأثيرات اجتماعية واقتصادية ونفسية وتنظيمية ورغبة فى تحليل وتفسير مسألة التقاعد المبكر والكشف عن أبعاده المختلفة ومن هذا المنطلق أجرى قطاع البحوث ، والتطوير بالجامعة العمالية هذه الدراسة وقد كانت البداية فى عام ٢٠٠٠ حيث بدأنا فى وضع خطة هذا البحث والإطار التصورى للدراسة وجمع المادة العلمية النظرية .

وعن الجهات التى عاونت فى هذا البحث يقول الندرى ، هناك جهات عديدة عاونتنا فى هذا البحث مثل وزارة القوى العاملة والاتحاد العام لنقابات عمال مصر وبعض السادة أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ومركز أماك بمؤسسة الأهرام ومراكز بحثية أخرى .

وقد تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول وخاتمة وهى :

الفصل الأول : يتناول موضوع الدراسة وإطارها التصورى ، الفصل الثانى يتناول رؤية نقدية للدراسات السابقة فى تحليل الأبعاد الأساسية لسياسة المعاش المبكر ، الفصل الثالث : يتناول أسباب ظاهرة المعاش المبكر ، الفصل الرابع ويتناول الآثار الاقتصادية والخامس يتناول الآثار الاجتماعية لسياسة المعاش المبكر ، الخاتمة : تتناول أهم النتائج والتوصيات .

وفى هذا العدد من المجلة نتناول الفصل الأول من موضوع الدراسة وأهدافها حيث تستهدف هذه الدراسة فى حقيقة الأمر الوصول إلى هدف عام يتحدد فى معرفة الأسباب التى دفعت المتقاعدين مبكرا إلى الخروج إلى المعاش المبكر ورصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لسياسة المعاش المبكر.

وتحدد الدراسة مفهوم المعاش المبكر بأنه قرار الفرد بإنهاء الخدمة اختياريا ، وذلك قبل الوصول إلى سن التقاعد الإجبارى وهو ٦٠ عاما وذلك بالتنسيق الكامل بين الشركة القابضة والتابعة والاتحاد العام لنقابات عمال مصر والعامل ، وتتحدد الفئات المستهدفة من هذا النظام فى فئة ما بين ٤٥ -٥٨ إناث و٥٠-٥٨ ذكور وأن يكون العامل قد أمضى مدة خدمة لاتقل عن ٢٠ سنة بالشركة أو أى جهة أخرى وأن تكون هذه الجهة قد قامت بالتأمين على العامل وضمت الملف بالتأمينات ، كما يحدد للعامل تعويضا ماليا يحدد على أساس فئات السن الأكبر أو الأصغر من السن المطبقة بهذا النظام للراغبين فى ترك الخدمة اختياريا وبحيث يكون موضع اتفاق بين التنظيم النقابى والشركات القابضة والتابعة المعنية .

الأثر : الواقع أن ممارسة ظاهرة لنشاطها فى المجتمع أو إدخال عنصر جديد إلى المجتمع ينجم عنه أن تترك هذه الظاهرة أو العنصر أثرا معينا ، ويقصد هنا بالأثر وجود علاقة بين متغيرين فى شكلهما الاستاتيكى أى أن " أ" يؤثر فى "ب" بدون أن يؤثر "ب" فى "أ"

نشاط المعاهد فى شهر

■ معهد التأمينات الاجتماعية

عقد معهد التأمينات الاجتماعية خلال شهر يونيو خمس دورات بالقاهرة ومرسى مطروح تناولت الدورة الأولى البرنامج المتقدم وشارك فيها مندوبون لعدد من الشركات المختلفة وتناولت الدورة الثانية مواعيد وأداء الاشتراكات أما باقى الدورات فاشتملت على دورتين لبرنامج سكرتيرى تأمينات نقابة التجارة والدورة الخامسة خاصة بسكرتيرى تأمينات نقابة الصناعات الهندسية .

■ معهد العلاقات العمالية الدولية

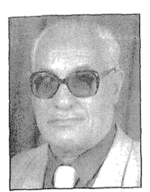
قام معهد العلاقات العمالية الدولية بعقد أربع دورات عامة حول برنامج العلاقات الدولية فى المجال الاقتصادى ، وذلك بمشاركة ممثلى النقابة العامة للصناعات الهندسية وعدد من ممثلى النقابات الأخرى وذلك بمقر المعهد بالقاهرة والإسكندرية .

■ معهد الإدارة العمالية

نفذ معهد الإدارة العماليةخلال شهر يونيو المنصرم ثلاث دورات تناولت برامج للتشريعات العمالية والمفاوضة الجماعية أقيمت اثنتان منها بمقر الاتحاد المحلى بالبحيرة ودمنهور والثالثة بفندق الجامعة العمالية بالقاهرة .

■ معهد الأمن الصناعى

بناء على توصيات المؤسسة الثقافية العمالية بضرورة زيادة الأنشطة التثقيفية طبقا للاحتياجات والتخصصات المختلفة ، فقد شهد معهد الأمن الصناعى خلال شهر يونيو المنصرم نشاطا واسعا فى تنفيذ عدد من الدورات المتخصصة ، وذلك لأعضاء لجان السلامة والصحة المهنية بمقر المعهد بالقاهرة ، كما عقد ثمانى دورات لأعضاء لجان شركات مختلفة طبقا لاتفاقيات خاصة مثل شركة بل إيجبت والقاهرة لتوزيع الكهرباء والبنك الأهلى المصرى وفندق سوفتيل والهيئة العامة للصرف الصحى والمقاولون العرب وشركة باك لاين وشركة جونسون .



يقدمها : **محمد محمد علي**

العماوى فى مؤتمر البلديات والسياحة العربى:

ضرورة مشاركة المنظمات النقابية فى تجاوز الخلافات السياسية العربية

أكد النقابى أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة ضرورة مشاركة المنظمات الشعبية العربية وفى مقدمتها المنظمات النقابية فى تجاوز أية خلافات سياسية بين الأقطار العربية ، مشيرا إلى ضرورة زيادة التعاون والترابط بين الشعوب العربية واستخدام آليات حديثة للتغلب على الصعوبات التى تعانى منها الأمة العربية.

جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها سيادته فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العربى لنقابات عمال البلديات والسياحة فى الشهر الماضى بالجامعة العمالية وشهده النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب وشارك فى أعمال المؤتمر ممثلون من نقابات الأردن وتونس وفلسطين والسودان والمغرب وليبيا وسوريا والكويت ولبنان ومصر واليمن.

وفى كلمته قال النقابى السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر بصفته رئيسا للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ، ان الاتحاد يجرى الآن اتصالات مكثفة مع جميع المنظمات العمالية بدول العالم لشرح وجهة نظر العمال العرب ومنظماتهم النقابية حول القضايا التى تخص العرب.

وقال النقابى الدكتور أحمد عبد الظاهر رئيس المجلس التنفيذى للاتحاد إن العرب مطالبون الآن بالتضامن أكثر من أى وقت مضى مشيرا إلى ضرورة التعاون والتنسيق بين الاتحادات والنقابات العمالية العربية لوضع نظام اقتصادى وتشريعى يتناسب مع المتغيرات العالمية .

وفى كلمته قال النقابى محمد هلال الشرقاوى رئيس النقابة العامة للعاملين بالسياحة والفنادق ، إن هناك خطة مستقبلية تقوم على تعميق الحوار الاجتماعى وتنفيذ برنامج للتثقيف والتدريب العمالى وتحسين مستوى الخدمات فى منشآت العمل الخدمى والمرافق السياحية.

وفى نهاية أعمال المؤتمر الذى استمرت أعماله خمسة أيام صدرت عدة توصيات هامة منها :

– التأكيد على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن لحل قضية الصراع العربى الإسرائيلى بالشكل العادل والشامل وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضى المحتلة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين الفلسطينيين .

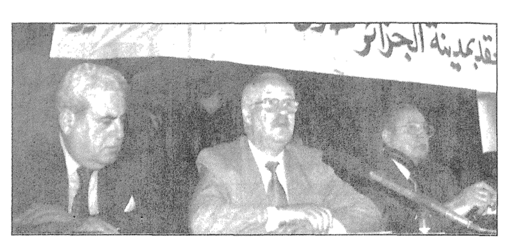
– دعوة الحكومات العربية لتعزيز التضامن العربى والإسراع بقيام السوق العربية المشتركة.

– مطالبة منظمة العمل الدولية بالقيام بمسئوليتها تجاه عمال العراق بما فى ذلك تشكيل لجنة دولية من قبل المنظمة لدعم ومساندة عمال العراق.

وفى ختام أعمال المؤتمر تم انتخاب النقابى الدكتور أحمد عبد الظاهر رئيس النقابة العامة المصرية للخدمات الإدارية والاجتماعية رئيسا للاتحاد العربى للبلديات والسياحة.

تدعيم التعاون بين نقابة الخدمات الصحية والاتحاد المهنى السورى

تم الاتفاق بين الاتحاد المهنى للخدمات العامة فى سوريا والنقابة العامة للخدمات الصحية المصرية خلال زيارة الوفد السورى لمصر برئاسة النقابى السورى أمل على عضو المكتب التنفيذى للاتحاد المهنى على ضرورة تطوير العلاقات بين البلدين والعمل على تحقيق وحدة الطبقة العاملة العربية بقيادة الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب وتبادل الخبرات والمعلومات وتنسيق المواقف بين المنظمتين وإقامة الدورات التثقيفية المشتركة حسب واقع المهن التى يمثلونها، كما تمت مناقشة وضع مقر اتحاد عمال الصحة العرب ومقره بغداد على ضوء الاحتلال الأمريكى البريطانى حتى يقوم الاتحاد بخدمة الطبقة العاملة بقطاع الصحة العرب.



الاتحاد العربى لعمال البترول والمناجم عقد دورته الثالثة فى الجزائر

فى جو ودى وأخوى ساده الاحترام والديمقراطية والشعور بالمسئولية الجماعية عقد المجلس التنفيذى والأمانة العامة للاتحاد العربى لعمال النفط والمناجم والكيماويات اجتماعه الثالث فى مدينة الجزائر العاصمة الذى استمر ثلاثة أيام ، وذلك بمشاركة الاتحاد الدولى للعمال العرب ممثلا فى السيد صالح برور الأمين العام المساعد لشئون الاتحادات المهنية .

وبعد استعراض المجلس ما تتعرض له الأمة العربية فى هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها خاصة تلك الأحداث الأخيرة والخطيرة التى تقودها الصهيونية ، ففى فلسطين يتصاعد العدوان العنصرى الصهيونى يوميا على الشعب الفلسطينى الأعزل والمتمثل فى تقتيل الأطفال والشيوخ والنساء واغتيال القيادات المناضلة وممارسة جرائم التطهير العرقى وتهديم المنازل والمحلات وقطع الأشجار وتجريف الأراضى وإتلاف المرافق.

وصرح النقابى فوزى عبدالبارى أمين عام الاتحاد ورئيس النقابة المصرية لعمال البترول أن المجلس أصدر فى نهاية أعماله عدة قرارات منها:

– إدانة العدوان الهمجى الصهيونى المتواصل فى فلسطين ودعوة الحكومات وجماهير الأمة العربية وشعوب العالم وحكوماتها والمنظمات الدولية والنقابية والشعبية إلى إدانته والعمل بكل الوسائل بوقفه باعتباره جريمة فى حق الإنسانية

– العمل على ضرورة سرعة انهاء الاحتلال الإنجلو أمريكى للعراق الشقيق وسحب القوات الغازية فى أقرب وقت ممكن وإتاحة الفرصة للشعب العراقى فى تقرير مصيره والمحافظة على أمنه واستقراره وحقه فى اختيار حكومة تمثله تمثيلا ديمقراطيا.

– التأكيد على مواجهة العدوان والوقوف بحزم ضد التهديدات التى تمارسها الصهيونية العالمية ضد سوريا ولبنان وليبيا والسودان مع الأخذ فى الاعتبار أن ماتمارسه سوريا ولبنان هو دفاع شرعى عن أراضيها المحتلة فى الجولان ومزارع شبعا وليس إرهابا كما يدّعون.

–المحافظة على وحدة أراضى السودان الشقيق ووقف التدخل فى شئونه الداخلية.

– العمل بكل الوسائل للتصدى إلى المخططات والسياسات الاقتصادية التى تهدف إلى احكام السيطرة على الوطن العربى واستغلال ثرواته النفطية وممارسة كل الضغوط من أجل تحرير قطاع المحروقات أماميا وخلفيا وتهيئة شروط خصوصيته بالتفويت فى الشركات العمومية للمحروقات وتسليمها للشركات المتعددة الجنسية تحت شعار العولمة واقتصاد السوق والانخراط فى المنظمة العالمية للتجارة .

–دعوة الحكومات العربية من أجل إصلاح النظام العربى وتعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية وصد الضغوط والابتزازات التى تتعرض لها بما يقوى النظام العربى ويجعله أكثر قدرة على مواجهة التحديات والدفاع عن الحقوق العربية .

نقابى نقدمه لك

مصطفى عبد الرحمن الدمرداش

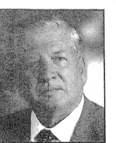
- رئيس اللجنة النقابية للعاملين بديوان عام وزارة الزراعة.
- بدأ حياته النقابية عام ١٩٩٢ نائبا أول لرئيس اللجنة النقابية.
- فى عام ١٩٩٦ انتخب رئيسا للجنة النقابية
- وفى عام ٢٠٠١ أعيد انتخابه رئيسا للجنة النقابية ، وفى هذه الدورة ٢٠٠١/٢٠٠٦ انتخب أمينا عاما للنقابة الفرعية لعمال الجيزة.
- قام بالعديد من الرحلات للعاملين والمصايف خلال هذه الدورات
- يدرس إقامة مشروع علاج للرعاية الصحية للعاملين بديوان عام الوزارة ويتمني أن تظل النقابات حريصة على حقوق العمال ويتمنى أن تتحقق للعاملين كل طموحاتهم فى ظل قيادة النقابي الكبير المهندس محمد عبد الحليم رئيس النقابة العامة للعاملين بالزراعة والرى والثروة المائية.

نقابة التعليم تشارك فى بحث قضايا المعلمين بالاتحاد الدولى

يشارك النقابى محمد وطنى عوض رئيس النقابة العامة للتعليم والبحث العلمى خلال الشهر القادم فى أعمال المؤتمر الدولى السنوى لاتحاد المعلمين الذى يعقد فى أمريكا ولمدة عشرة أيام للاشتراك فى المناقشات الدولية مع الاتحادات الأعضاء فى الاتحاد الدولى للتعليم بأمريكا .. يناقش المؤتمر الأوضاع التعليمية وكيفية النهوض بها وتحسين أوضاع المعلمين والعمل على مصالح التعليم للجميع.. **وصرح رئيس النقابة أنه سوف يجرى مفاوضات مع الاتحادات الأعضاء للاتحاد الدولى لدعم العلاقات الثنائية معهم.**



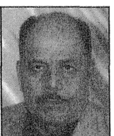
محمد وطنى عوض


اللواء عثمان شاهين


سيد طه

اللجنة النقابية للعاملين بالبناء والأخشاب

شبين الكوم - المنوفية


صبحى محمد يوسف

تتقدم بأرق وأجمل التهانى
إلى السيد اللواء
عثمان شاهين
محافظ المنوفية
وإلى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية
والسياسية وإلى شعب المنوفية العظيم
كما تتقدم بالتهنئة إلى السادة

أحمد العماوى
وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد
رئيس الاتحاد العام لعمال مصر

سيد طه حسن
رئيس النقابة العامة للبناء والأخشاب
وتعاهد السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

على بذل مزيد من الجهد من أجل مصرنا العزيزة

رئيس اللجنة
صبحى محمود يوسف

الأمين العام	أمين الصندوق
عبد العزيز مصطفى طنطاوى	**أنور على حسين**

محلات عرفة الكبرى

يسعدها أن تقدم وافر التهنئة
للسيد اللواء
عثمـــان شـــاهين
محافظ المنوفية
وجميع القيادات الشعبية والتنفيذية
بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

ويسرها أن توفر لأهالى شبين الكوم الكرام
جميع احتياجاتهم من أرقى الأصواف
والأقمشة والملابس الجاهزة والخردوات
والأدوات المنزلية والأحذية والروايح

مع تحيات
إدارة محلات عرفة الكبرى

شبين الكوم - ت: ٢٢١٧١٣

الجمعية التعاونية لنقل البضائع بالسيارات - محافظة المنوفية

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وجميع العاملين والأعضاء يهنئون السيد اللواء
عثمـان شـاهين محافظ المنوفية
وجميع القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية بالمحافظة بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

ويعاهدون الله على بذل كل الجهود فى مجال نقل البضائع

رئيس مجلس الإدارة	المدير العام
سامح فتوح موسى	محمد عبد الرحمن سعد

مـصنع غـراء السـبـعـين

المنطقة الصناعية بقويسنا - منوفية
يسعده أن يغتنم مناسبة العيد القومى لمحافظة
المنوفية ليتقدم بوافر التهنئة
للسيد اللواء **عثمان شاهين** محافظ المنوفية
والسيد رئيس مدينة ومركز قويسنا
مع تحيات الحاج عبد الرحمن العواد

ت: ٣٧٣٩٣٠ قويسنا